

الكردي الوثائق العثمانية



● **الکرد في الوثائق العثمانية**

● تأليف: د. عثمان علي

● التصميم الداخلي: طه حسين

● الغلاف: وريا بوداغي

● رقم الايداع: (٧٧)

● السعر: (٢٠٠٠) دينار

● الطبعة الاولى : ٢٠١٠

● العدد: ٧٥٠

● المطبعة : مطبعة خاني (دهوك)

تسلسل الكتاب (٤٣٥)

كافة الحقوق محفوظة لمؤسسة موكرىاني

الموقع : www.mukiryani.com

ثيميل : info@mukiryani.com

الکرد في الوثائق العثمانية

د. عثمان علي



اربييل - ٢٠١٠

- أهمية الوثائق العثمانية في كتابة التاريخ الكردي

تشكل الوثائق العثمانية مصدراً أساسياً (ولكن بصورة عامة مهماً) من مصادر كتابة - تاريخ الكرد وكردستان الحديث وللقرون السابع عشر-التاسع عشر؛ ذلك لأنَّ العثمانيين قد بسطوا نفوذهم على ديار الكرد منذ معركة جالديران التاريخية عام ١٥١٥ واستغرق حكمهم للمنطقة زمناً طويلاً على نحو كان له الأثر الكبير في تكوين المقدرات السياسية والاجتماعية للمنطقة. وتأتي الأرشيفات العثمانية في طليعة المصادر التاريخية التي يتوجب التعامل معها واستخراج ما تتضمنه من أوراق ومستندات تخص الكرد بشكل عام، لاسيما عند الرجوع إليها لحل ما يعترض التاريخ الكردي الحديث من اشكاليات وغموض تكون بحاجة الى توضيحات ولا يمكن أن تحسم الا بالرجوع الى الحقائق التاريخية والتي بقيت في قلوب و أذهان بعض الرجال من الكرد من الاحياء والمتوفين او من خلال البحث في ثنايا الوثائق العثمانية. كما أن الاعتماد المفرط على الوثائق البريطانية والروسية في كتابة التاريخ الكردي الحديث خلف اشكاليات أخرى نأمل أن تتجاوزها الوثائق العثمانية التي أصبحت بفضل سياسة الانفراج النسبي تجاه الكرد في متناول بعض الباحثين في شمال كردستان. أن اي شعب لا يملك وثائقه الخاصة به يكاد يكون فاقداً لقسم كبير من ذاكرته التاريخية. إن لشعبنا الكردي كنوزاً معلوماتية ثرية وضخمة منتشرة في كثير من بلدان العالم، وحرى بنا جميعاً العمل والمثابرة على كشف تلك الكنوز المتواجدة في خزائن المكتبات العالمية الرسمية ومنها والخاصة، واستعادة ما يمكن استعادته أو نسخه والاحتفاظ به في المراكز والدور المعنية، كما لا بد لنا من المضي في إحياء ذلك التراث العلمي بتعميمه على المؤسسات التعليمية ونشره على نطاق واسع بين أوساط المثقفين والمهتمين بالدراسات القومية والعاملين في مجالات البحث العلمي ويجب أن تُبدلَ جهود علمية مكثفة ومنسقة من قبل الباحثين الكرد والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة لتصوير وترجمة الوثائق البريطانية والعثمانية والروسية التي تخص الكرد وكردستان، ولا نبالغ اذا قلنا أن أي جهد يبذل في هذا المضمار لا يقل أهمية عن الجهود المبذولة لاسترجاع ثروة

كردستان النفطية. ولتدارك الإهمال بشأن هذا المصدر المهم والغني من تاريخ الكرد من المفيد أن نلتفت الى ما يلي:

١. الحث على القيام بإعداد البحوث والدراسات التاريخية التي تعتمد على مصادر الأرشيفات العثمانية.
٢. دعوة الجامعات و مراكز البحوث في كردستان الجنوبية للأهتمام بالدراسات العثمانية عن طريق إقامة دورات خاصة لتعليم اللغة - التركية القديمة - العثمانية - بالتعاون مع المختصين في هذا المجال لتمكين الباحث الكردي من الإفادة المباشرة من هذه الوثائق.
٣. ضرورة مواصلة عقد الندوات لتحقيق اللقاءات المباشرة بين المؤرخين والمفكرين الكرد والأترك لما لها من نتائج طيبة لإيجاد تقارب وتفاهم بينهم ترسيخاً للعلاقات التاريخية بين الشعبين.
٤. دعوة الجهات الدبلوماسية والحكومية للسعي لدى السلطات التركية للحصول على التسهيلات الرسمية اللازمة للباحثين الكرد للإطلاع على الأرشيفات العثمانية.

الوثيقة وكتابة التاريخ:

قبل أن أذكر أهم الوثائق العثمانية والملفات ذات العلاقة بالكرد وكردستان نرى من الضروري أن نقف ولو بإيجاز شديد على أهمية الوثيقة في كتابة التاريخ. وكيفية تناول الوثيقة من قبل الباحثين بطريقة موضوعية. رغم أن العالم يعيش اليوم ثورة معلوماتية علمية حديثة وشاملة، فقد ظلت الوثيقة القديمة هي الأهم في كل معلومة كمصدر يأخذ به المؤلف ويرتكز عليه في البحث، فأصبحت الوثيقة تجعلنا نعيش الحدث فعلياً منذ بداياته القديمة بحيث يمكننا متابعتها ومراقبة تطوراتها واتخاذ الموقف تجاهه وحتى إصدار القرار بشأنه والذي قد يؤثر على مساره، لذلك ولأهمية الموضوع شكلت في القرن الماضي العديد من المؤسسات والمنابر الدولية للاهتمام بأرشيفات الشعوب والحفاظ عليها

من الضياع. ومن أهم هذه المؤسسات هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):

United Nations Educational, Scientific And Cultural Organization (UNESCO)

تأسست اليونسكو في عام ١٩٥٤ ويتمثل أول جهد بذلته خاص بالأرشيف في دعوتها مجموعة من الخبراء الدوليين عام ١٩٨٤ لتقديم المشورة حول الحاجات والمشكلات الأرشيفية، وقد اقترحت هذه المجموعة تأسيس مجلس دولي للأرشيف، وتأسس ذلك المجلس في العام نفسه وعقد المؤتمر الدولي الأول له، كما أسست اليونسكو وحدة ميكروفيلم ووضعتها تحت تصرف الدول الأعضاء لضمان حفظ أرشيفها والمواد المكتبية النادرة، وقد قامت هذه الوحدة بالتصوير الميكروفيلمي في ثمانية بلدان من أميركا اللاتينية وتم تصوير مليوني صفحة نشرت عام ٢٠٣٦٩١ ثم انتقلت الوحدة إلى البلدان العربية وأعدت التصوير الميكروفيلمي في أربعة بلدان عربية (المغرب، ليبيا، مصر، سورية)، وفي شرق آسيا تم التصوير في خمسة بلدان.

والعمل الثاني الرئيسي كان تطوير مشروع طويل الأمد بالتعاون مع المجلس الدولي للأرشيف عن طريق إعداد ونشر عدة سلاسل من: "Guide to the sources of history of nations كانت السلسلة الأولى عن تاريخ أميركا اللاتينية، والثانية عن إفريقيا وجنوب الصحراء، أما الثالثة فكانت تخص شمال إفريقيا وآسيا والأقيانوسيا.

أما الجهد الثالث البارز فتمثل في دعم نشر مطبوعات المجلس الدولي للأرشيف مثل مجلته المشهورة Archivum. ومن بدء تأسيس إدارة التوثيق والمكتبات والأرشيف في اليونسكو في عام ١٩٧٦ قامت اليونسكو مباشرة بعدد من النشاطات مثل إصدار الأدلة وتنظيم الندوات والدورات التدريبية وفي عام ١٩٧٧ تم دمج مشروع يونيسست مع الإدارة ليصبحا البرنامج العام للمعلومات (PGI). وأبرز ما أنجزه هذا البرنامج هو برنامج إدارة الوثائق والأرشيف RAMP في عام ١٩٧٩.

وبما أن الوثائق هي "عماد التاريخ فهو لا يستوي قائما إلا حين يتعهده المؤرخ بالرعاية. وحين تنعدم الوثائق او يتعذر وجودها فعلى المؤرخ ان يصمت لانه يفقد الدليل الذي يغني عن البيان، فالمؤرخ بلا وثيقة في رحاب التاريخ كالقاضي ينظر في قضية في محكمة يغيب عنها شهود الدفاع والادعاء.... وعلى الرغم من اهمية الوثيقة التي هي شاهد عيان على طرف من الاحداث التاريخية، الا انها لا تصنع التاريخ فشهود بعض الاطراف لا يمكنهم اصدار حكم صريح، فالوثيقة هي الكلمة وهي رغم كونها الوحدة الاساسية في كتاب المؤرخ الذي لاتقوم صناعته الا عليها، الا انها مع ذلك ليست مفيدة في حد ذاتها حين توضع عشوائيا إحداها إلى جوار اخرى. فالكلمات مالم تنظم لا تؤلف جملة مفيدة كما ان الجملة المفيدة في ذاتها لا تصنع كتابا مالم تنسق وفق خطة محكمة بمعرفة ودراية وصولا الى المعنى المنشود.....

ولكن يبقى ان نقول ان الوثيقة لن تكون جديرة بان تحمل هذه الصفة او ان يلصق بها هذا الاسم وانها لن تصبح فاعلة في صناعة التاريخ مالم يعتمدها المؤرخ بعقله وحسه ودرايته، فالنقد الذي يمارسه المؤرخ بشأن كل وثيقة سواء كان خارجيا أم داخليا سلبا ام إيجابا هو الفاصل بين الوثيقة التاريخية المفيدة والوثيقة التي أريد بها خدمة الإعلام الرسمي في حينه و يجب على المؤرخ في قراءته للوثيقة أن يميز بين الأحاسيس والأهواء والمصالح النفسية والشخصية لحرري هذه الوثائق وبين الحقائق التاريخية الواردة فيها أو الحقائق الواقعية التي أراد محرروا الوثيقة إخفاءها. وهذا ما يتطلب دراية ومعرفة مسبقتين بحقيقة أهم معالم الحكم في المنطقة من الناحية السياسية والادارية ونبذة عن حياة الشخصيات المتنفة في المنطقة. (أنظر: مشري العاني "من الوثائق العثمانية في تاريخ الجزيرة العربية" الصوت الاخر (اربييل)، العدد ٤٩ - ٣٠/٥/٢٠٠٥)

الكرد وكردستان في الوثائق العثمانية:

أضى مترجم هذه الوثائق المختارة فترة أكثر من عقد في لندن متحريرا ومستنتقا الوثائق البريطانية الموجودة في دار الوثائق العامة في (Office, India Public Record)

Office . British Museum والمتعلقة بالکرد وكردستان وهذا ما افادنا كثيرا في كيفية التحري عن الوثائق العثمانية ذات العلاقة بالکرد اثناء زيارتنا لدار الوثائق العثمانية المسماة ب باشيقاللق (Beşbakanlık). في استنبول ورغم أن نظام التصنيف المعتمد لدى القائمين بأدارة الوثائق العثمانية مازال في مراحلها البدائية قياسا الى النظام المتطور في تبويب وتصنيف الوثائق البريطانية الا أن الخبرة في هذا المجال تفيد الباحث من جوانب عدة: منها أسلوب التعامل المفيد مع الوثيقة، المعرفة المسبقة عن كثير من الشخصيات والاحداث العثمانية ذات العلاقة بالکرد وكردستان و التي يرد ذكرها في الوثائق العثمانية أيضا لذلك ستعود الخبرة والمعرفة المقترنة في الوثائق البريطانية في حد ذاتها الى تفسيرات صائبة للأوضاع السياسية والادارية اثناء قراتتنا للوثائق العثمانية، فالوثائق البريطانية تختلف في مجملها عن الوثائق العثمانية المعاصرة لها (في هذه) في ثباتها على سياسات معينة صاغتها المؤسسات البريطانية التي التزمت بتحقيق الأهداف الواضحة الجلية لتلك الدولة. فقد كانت بريطانيا تلزم موظفيها وكما هو واضح من وثائق على مستوياتهم كافة بسياستها التي يتعين عليهم تنفيذها او ان يتخلوا عن وظائفهم بعكس الموظفين العثمانيين او الولاة الذين ينهجون دروبا لا تؤدي الا الى خدمة مصالحهم الخاصة واستغلال الانسان لاستخلاص الميرة ومبالغ الالتزام مضافا اليها الرشاوي والاتاوات التي تدخل جيوب الولاة والمتنفذين فمن عجب ما تقرأ في الوثائق ومحاولات لإحصاء الأغنام في هذه الولاية او تلك المتصرفية في حين لا توجد وثيقة واحدة عن إحصاء السكان مثلا ولا عن مؤسسات التعليم والعلاج. (مشري، نفس المصدر).

أن عملية تصنيف و تبويب الوثائق العثمانية التي تقدر ب ١٣٠ مليون وثيقة، حسب الاسس العلمية الحديثة تحتاج الى جهود الأجيال القادمة وفي أجواء اكثر ديمقراطية من الوضع الحالي في تركيا. فليست هناك لحد الان فهارس ودلائل متطورة اسوة بالنظام المكتسبي الوثائقي الموجود مثلا في بريطانيا أو أمريكا تعتمد على الترتيب الموضوعي أو الجغرافي. اطلع الباحث على قسم من وثائق القرن التاسع عشر الى أواسط العقد الثاني من القرن العشرين، وهناك محاولات وبغية

التيسير على الباحثين الى تقسيم الوثائق العثمانية الى اقاليم جغرافية ادارية جيوسياسية، وتعتمد الوثائق العثمانية في تصنيفها الى حد غير قليل على التدرج الزمني (حسب السنوات الهجرية والعثمانية وفي العقود الاخيرة اضيف التقويم الجريجوري (الغربي) إلى التقويم العثماني).

وخلال اطلعنا على تنظيمات الأرشيفات العثمانية^١، للقرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين وجدنا أنها تنحصر وبصورة عامة تحت البنود الآتية:

(أ) * خطي همايون (وثائق عهد التنظيمات (١٨٣٩-١٨٥٦) وهي عبارة عن التقارير المرسله من مكتب بابي العالي-سكرتارية مكتب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء العثماني)- لإرسالها الى السلطان والديوان السلطاني للنظر فيها).

(١) نامه همايون دفتلاری (سجل الرسائل المرسله من والى السلطان)

(٢) شاه بندر دفترداری (توجيهات السلطان الى القناصل العثمانية)

1 Stanford Shaw. "Ottoman Archivalmaterial Forthe Ninteenth Century And Early Twentieth Centuries: The Achives Of Istanbul", International Journal Ofof Middle East Studies 6(1975) ,94-114; BasBakanlık Osmanlı ArsJvi (Turkey)

Osmanlı Devleti Ile Kafkasya, TüRkistan Ve Kırım Hanlıkları Arasındaki MuNaSebetlere Daİr ArsJv Belgeleri : 1687-1908 Yılları Arası / [Proje YoNeticisi, ISmet Binark ; Proje Sorumlusu, Necati GüLtepe; Hazırlayanlar, Yusuf İHsan; BasBakanlık Osmanlı ArsJvi Rehberi/ [Proje YoNeticisi, Necati Aktas]. İStambul : Devlet ArsJvleri Genel MüDuRlüĞÜ, 2000.; Binark, İSmet. A Short History Of The Turkish Archives And The Activities Of The General Directorate Of The State Archives / İsmet Binark. Ankara: Turkish Republic Prime Ministry, General Directorate Of The State Archives, 1994.; معروف، سنان. Wathā□Iq □ArabīYah Min Al-ArshīF Al-□UthmaNī □An Aḥwāl Al-□İraQ Al-SiyāSīYah Wa-Al-İjtima□Yah KhilāLa Al-□Ahd Al-□UthmaNī / SinaN Ma□RūF. وثائق عربية من الارشيف العثماني عن أحوال العراق السياسية والإجتماعية خلال العهد العثماني / سنان معروف Al-Tabl Ah 1.

٣) مضبطة (ملفات الالتماسات التي قدمت من مجلس الوزراء الى السلطان للحصول على قرار منه)

٢) الارادات، (٣٥٠ ألف ملف وتقرير) تعالج خلفيات القرارات (الفرمانات) السلطانية ويمكن تقسيم الارادات الى:

- ولايي احكام عدليه (وزارة العدل).
- مسائلي مهمة (ملفات القضايا الخاصة والمهمة التي تمس أمن الدولة)
- شوراى دولت (ملفات مجلس الشورى العثماني)
- مجلسى وكلاء (محاضر جلسات مجلس الوزراء)
- مجلسى مخصوص وكلاء (ملفات مستشاري الوزراء)
- عسكري (الشؤون العسكرية وحملة الجيش)
- سراي: (الشؤون الادارية في القصر السلطاني)
- اوقاف (شؤون الوقف العثماني)
- بحرية (وثائق الاسطول العثماني البحري)
- داخلية سياسية. (وزارة الداخلية و الشؤون السياسية)
- داخلية إدارية (وزارة الداخلية و الشؤون الإدارية)
- داخلية مشفرة (البرقيات المتنوعة والسرية)
- داخلية قلم المخصوص (التقارير التي وجهت لوزارة الداخلية بشأن بعض القضايا الخاصة

- داخلية - المخابرات العامة
- خارجية - قلم مكتوبي (التحريات) (وزارة الخارجية- تقارير السكرتارية)
- إرادة داخلية (قرارات صدرت من وزارة الداخلية)
- إرادة عسكرية (دائرة الاركان الحربية العمومية)
- تصنيف الإيرادات: (١) ارادة خصوص (٢) ارادة مسائلي مهمة
- يلدز متنوع (أوراق ووثائق قصر السلطان في يلدز في استنبول)

الوثائق الخاصة بكرديستان:

لم يطلع الباحث على وثائق العهد الأولى من الحكم العثماني في كردستان وهي من المتوقع أن تكون غنية جدا ومصدراً لا يمكن الاستغناء عنها، ولكن نشير هنا الى التصنيفات وارقام قسم من الوثائق العثمانية التي أطلعنا عليه والخاصة بالقرن التاسع عشر والعقدين الأوليين من القرن العشرين. ومجمل هذه الوثائق كانت في: Başbakanlık Osmanlı Arşivi في استنبول. وكما سيتبين أدناه أن الباحث اعتمد كثيراً على وثائق (DH.KMS] Nezaret-i Dahiliye Kalem-i (وزارة الداخلية وخاصة دائرة المخابرات العمومية (H.MKT) Hariciye Mektubi Kalemi (وزارة الداخلية ودائرة الاركان الحربية العمومية. كما تحتوي ملفات (MM) Irade Mesail-i Muhimme و Irade Husus العديد من الملفات الفنية حول الحركات الكردية في القرن التاسع. ويبدو أن المسألة الكردية في القرن التاسع عشر (وخاصة حركات بدرخان و الشيخ عبيدالله ويزدان شير والالوية الحميدية) قد أخذت حيزاً غير قليل من اهتمام الحكومة العثمانية كما تشير الى ذلك تقارير وملفات مجلس الوزراء العثماني (M. V) Meclis-i Vükel ففي الفترة ١٨٤٨-١٨٦٧ كانت هناك ايالة (ولاية) باسم كردستان لذلك تحتوي المراسلات الحكومية مع هذه المقاطعة (خاصة الداخلية والحربية والتلغراف) تقارير مفصلة عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية للكرد، ونخص بالذكر هنا ملفات سالنامه (Salname- Devlet-i Aliye-yi Osmaniye).

وللمزيد من الافادة نشير أدناه الى قسم من الملفات التي في حوزتنا أو التي اقتبسنا منها خلال بحثنا في باشباقلنق (وثائق مكتب رئيس الوزراء) في استنبول والتي توجد في هذا المكتب تحت بالمختصرات التالية:

.Um 221/14 . A. Mkt , 160/66 A. Mkt, 89/12 A. Mkt
A. Mkt 71/70
Yildiz
Y.Mtv 278/107,/164 129 Y.Mtv, Y.Mtv 114/31 , 5370 Y.Mtv
114/127 Y.Mtv , 61/38 Y.Mtv, 108/102 Y.Mtv/29 137 Y.Mt V

Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1235, 1224 Irade Mesail-I Muhimme,
223irade Mesail-I Muhimme 1, Irade Mesail-I Muhimme 2019 ,
Muhimme1233 Irade Mesail-I , Muhimme1234 Irade Mesail-I
, Irade Mesail-I Muhimme 1269 -2038 Irade Mesail-I Muhimme ,
Irade Mesail-I Muhimme 1251, 1252 Irade Mesail-I Muhimme
.Irade Mesail-I Muhimme 2005 . Irade Mesail-I Muhimme 1235
.1344 Irade Mesail-I Muhimme , 1278 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1246, 2038 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1225 , 1243 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1232 , Irade Mesail-I Muhimme 1264
Irade Mesail-I Muhimme 1234 , 1231 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1241 , 1266 Irade Mesail-I Muhimme
2038 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 2022, 1251 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 2060, Irade Mesail-I Muhimme 1346

Dh.Kms
Dh.Kms. 49-2/23, Dh.Kms 23/17 ./373 Dh.Kms,/36 2-1 Dh.Kms
Dh.Kms 3/35, 53-2/70 Dh.Kms
Dh.Mvi
Dh.Mvi 1-9/15 ,1-4/5 Dh.Mvi ,1-2/73 Dh.Mvi, 1-6/11 Dh.Mvi,
Dh.Mvi 6-2/19 , 2-5/8 Dh.Mvi, 4-2/25 Dh.Mvi , 1-11/15 Dh.Mvi
Dh.Mvi 1-5/39, /75 1-4 Dh.Mvi, Dh.Mvi 2-2/36
HH
HH /43153-b , HH 22342 ,22340-B HH , 43066-c HH, A- 135- HH
Hh 22345, Hh22314

Mv
M. V 204/21 -/7522 M. V, /22 41 .M ٦٨/١٥ , V .M ٥٠١٥/ , V .M
,V .M ٩٣/٨٠.13/34 M. V, Mv 68/15

Irade Mesail-I Muhimme 1262 , 1236 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1281 , 1282 Irade Mesail-I Muhimme
1247 Irade Mesail-I Muhimme, 1261 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1330 , 1301 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1226, 1265 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1292, Irade Mesail-I Muhimme 1300
Irade Mesail-I Muhimme 1259 , Irade Mesail-I Muhimme 1258
- 1273 Irade Mesail-I Muhimme , 1240 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1242 , 1257 Irade Mesail-I Muhimme
Irade Mesail-I Muhimme 1244, 1346 Irade Mesail-I Muhimme

Irade Dahiliye 16181, 16232 Irade Dahiliye , 70294 Irade Dahiliye,
0 7067 Irade Dahiliye, 70025 Irade Dahiliye
Irade Hususi 59, Irade Hususi 48, Irade Hususi 86

Y.A. Res

Y.A. Res. H958, H.1666 Y.A. Res, H.2656 Y.A. Res, 2321 Y.A. Res
Y.A. Res 286, 48 Y.A. Res. 848 Y.A. Res, 1064 Y.A. Res, 1299 Y.A. Res
Y.A. Res 2259 , 17/53 Y.A. Res , S 2053 Y.A. Re, Y.A. Res H 2011

H775 Y.A. Res, 5 Y.A. Res Ayniat 609

صورة حل البرقية المشفرة الواردة من ولاية الموصل

ج ٦ كانون الثاني سنة ٣١٠ البرقية التي ذكر إرسالها من قبل محمود باشا من خانقين وقزل رباط بتاريخ ١ كانون الأول سنة ٣١٠ و١ كانون الثاني سنة ٣١٠ وصلتنا البارحة واطلعنا عليهما. وتفيد جملة التحقيقات أن الباشا المشار إليه على خلاف مع الشيخ سعيد أفندي ويؤيد بعض السادات وغيرهم ممن يتكلمون ضد الشيخ المذكور. أما مقصده فهو الحصول على رئاسة عشيرة الجاف التي يدعيها وعلى منصب قائمقامية كلعبر. وظنا منه بتسهيل هذه المهمة فهو يلجأ إلى الأسباب التي من شأنها زيادة مؤيديه وأنصاره باختلاق الشكاوى ضد رئيس عشيرة جاف وقائمقام كلعبر الحالي عثمان باشا. أما بالنسبة لرأي العاجز فإنه طالما بقي المشار إليه محمود باشا داخل عشيرة جاف فإن المنافسة على الرئاسة ستزداد وقد يتحول الأمر بعد ذلك إلى مسألة سياسية. رجاء الاطلاع.

١٢ كانون الثاني سنة ٣١٠

والي الموصل عزيز باشا

وثائق عن الشيخ سعيد الحفيد

Irade- Hususi

22 Za 1311/102

قصر يلدز الهمايوني - رئاسة دائرة الكتابة

الزاوية الشريفة التي يشرف عليها الشيخ سعيد أفندي حفيد أحمد أفندي الكاكا السليمانى ورد من محلها محضر يطلب استثناءها من ضرائب الأملاك والأراضي والأغنام والرسوم. ولما كان المرحوم المشار إليه أحمد أفندي من السادات الكرام وأهل الخطوة، عمل في حياته على نشر العلوم وإجراء طقوس الطريقة وبذل المساعي لمنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات وبناء عليه قام بخدمات جلى للدولة والمملكة. كما أن حفيده الموصى إليه الشيخ سعيد أفندي يسلك مسلك جده المشار إليه ويسعى لاستجلاب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان مستجمع المجد والشرف، وهو في معرض التعهد بمضاعفة الجهود لنشر العلوم وتعليم الأحكام الجليلة للدين المبين ومنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات. ويرى حضرة صاحب مقام الخلافة أنه من المناسب معاملة عائلة المرحوم المشار إليه والزاوية المذكورة باللطف أسوة بأمشاهم. ولكن كيلا يكون هناك خلط وتشويش في المعاملة المزمع إجراؤها واستغلال هذه المعاملة، فقد كان التصريح والبيان بأن المقدار السنوي لضرائب الأملاك والعقارات والأغنام والرسوم المتعلقة بالموصى إليه الشيخ سعيد أفندي وإخوته والخاصة بالزاوية الشريفة ثمانية وعشرون ألف وخمسمائة قرش. ومن مقتضى الإرادة السنوية لصاحب مقام الخلافة الصادرة في هذا الشأن بحث الأمر لدى مجلس الوكلاء بخصوص الموضوع وعرض نتيجة البحث على العتبة العليا، وأرسل المحضر المذكور طياً إلى مقام الصدارة السامية. والأمر لحضرة ولي الأمر. ٢٨ ذي القعدة سنة ٣١١ و ٢١ أيار سنة ٣١٠ رئيس دائرة الكتابة

ثريا

إلى حضرة درويش باشا الياور الأكرم مولانا السلطان
 ج ٧ كانون الأول سنة ٣١٠ ما قصدته من برقيتي السابقة هو بيان استعدادي مع
 أخي وأولادي وعشيرتي لبذل النفس واعتبار ذلك فرضاً تجاه التكريم السلطاني الذي
 أحظى به منذ خمس سنوات وأني وأبائي وأجدادي ملتزمون بالخدمة في هذه الحدود
 للدولة العلية الأبدية. لكن الشيخ سعيد وشقيقه نقيب طلباً مني المساعدة في الصراع
 والنزاع والفتنة والفساد الذي وصلت أخباره إلى هناك بينهما وبين شيوخ السليمانية.
 ويدعي الشيخ بأنني عندما كنت محبوساً بدار السعادة نلت العفو السلطاني بمساعدة
 منه وأنه في حالة عدم مساعدتي له مقابل ذلك فسيعمل على تقديم معروض للمباين
 الهمايوني كي يبعثوني من هنا ويهدد بأنه سيطلب من آخرين الكتابة أيضاً في هذا
 الشأن. إن هؤلاء المشايخ منذ القديم كانوا محتاجين لعطفي وعطف أبائي وأجدادي.
 وتربية وإصلاح هؤلاء الذين لا يزيدون هم وذوهم على مائة أسرة أمر غير ذي بال
 ويتوقف على إرادة سنية، لكنهم الآن ازدادوا شططاً، فهم يفكرون في طلب الحماية،
 بالإضافة إلى أن مواصلتهم إيقاع الفتنة والفساد وانشغال طابور من العساكر بمنعهم
 من الفساد وتآليب بعض الناس عليهم يغيّر الرضا العالي. وقد عرضت هذا الوضع
 على مقام الخلافة العالي عندما كنت بدار السعادة بواسطة أمين بك أحد قراء
 السلطان وبحضور الباشا والكاتب الأول، كما أن سوء الأحوال بالعراق معلوم لدى
 المسؤولين الذين زاروا تلك المناطق. إن ما يوقعونه من أعمال الفتنة والفساد سرى إلى
 العشائر الأخرى التي قاموا بتحريضها مما أدى إلى سوء الأحوال في الإدارة العامة
 للواء. وهناك أمور كثيرة تحتاج إلى شرح وإيضاح لا يمكنني بيانها بسبب عدم وجود
 مفتاح الشفرة. كما أن تأخير جواب البرقية كان بسبب مرضي. رجاء الاطلاع.

١ كانون الثاني سنة ٣١٠ رئيس عشيرة الجاف (جاني)

محمود

على اثر ورود برقية محمود باشا الجاف بتاريخ ٣ كانون الأول سنة ٣١٠ بأن بعض
 أرباب الفساد يتخذونه ذريعة لممارسة أعمالهم وأنهم إذا طلب منه التفصيل فهو
 مستعد لتقديمه، وتمت الكتابة إليه لبيان حقيقة الحال بالتفصيل، فوردت من جانب
 المشار إليه البرقية المؤرخة في ١ كانون الثاني سنة ٣١٠ ذكر فيها أنه بسبب النزاع
 والمنافسة المستمرة بين شيوخ السليمانية طلب الشيخ سعيد وأخوه نقيب المساعدة منه
 مبطنة ببعض التهديدات وأن أعمال الفساد التي يقومون بها بدأت تسري على
 العشائر مما يؤدي إلى الفوضى في إدارة اللواء. عندها طلبنا صورتين البرقيتين من
 مكان الإرسال وبعد الاطلاع عليهما طلبنا من ولاية الموصل إرسال برقية مشفرة ببيان
 الرأي. ويتبين من جواب الولاية ومن البرقيتين المذكورتين أن الباشا المذكور يسعى إلى
 زيادة أنصاره من جهة وإلى اختلاق الشكاوى ضد أخيه عثمان باشا رئيس عشيرة
 الجاف وقائم مقام كلعبر الحالي كي ينتزع منه رئاسة العشيرة ومنصب القائمقامية،
 ونظراً لبيان أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى أن يتحول الأمر إلى مسألة سياسية،
 وللحيلولة دون ذلك فإننا نرى إخراجهم دون ضجة من ولاية الموصل بتعيينه قائمقاماً
 على إحد الأقضية في ولاية بغداد كيلا يكون هناك مجال لوقوع أعمال مؤسفة. والأمر
 في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

٥ شعبان سنة ٣١٢ و ١٨ كانون الثاني سنة ٣١٠

ياوران أكرم حضرة مولانا السلطان

درويش

Irade- Hususi 16.S.1323

قصر يلدز الهمايوني - رئاسة دائرة الكتابة

التذكرة الخاصة لمقام الصدارة المرفوعة بتاريخ ٧ صفر سنة ٣٢٣ الحاوية تقديم البرقية الواردة من ولاية الموصل حول ضرورة جلب الشيخ سعيد أفندي السليمانى وولديه إلى دار السعادة وإبعاد عدد من المشايخ نظرا لاستعانة مشايخ السليمانية بعشائر السليمانية وكركوك في الهجوم على الهمونديين بهدف أخذ الثأر. ونظراً لعدم وجود أدنى شك في أن ما حدث هو نتيجة لسوء الإدارة من قبل الموظفين المحليين، وأن ولاء الشيخ سعيد أفندي وصدقه يتطلبان الاهتمام بتأمين حمايته وزيادة محبته ومجبة الأهالي المسلمين المحليين، فإن مقتضى الإرادة السنوية لحضرة صاحب مقام الخلافة القيام ببعض الوصايا للولاية أو تحديد من يتطلب تغييره من المتصرف والوالي وعرض ذلك. والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٩ صفر سنة ٣٢٣ و ١١ نيسان سنة ٣٢١

رئيس دائرة الكتابة

تحسين

Irade Mesail-I Muhimme 1235

معروض إلى مقام المشيرية العالية

لدى عودة الوجوه الذين تم إرسالهم من أطراف المملكة إلى المقام العالي امتثالاً لأمر عال، أمروا بالتفكير في موضوع الإصلاحات الخيرية في وان أيضا ودعم إرسال العسكر إلى القلعة وأمهلوا أربعين يوماً في إرسال الجواب. وقد أوضح الموما إليهم ذلك وبينوه للجميع. ويعلم الله تعالى كما يعلم الناس أن الأهالي المذكورين في حالة شديدة من الفقر والفاقة، وقد صرف النظر عن أمر إرسال العديد من التقارير إلى المقام العالي في هذا الشأن، وظهرت فكرة أن الأهالي المذكورين يميلون إلى السوء، بينما لم يظهر على الأهالي أي ميل عن جادة الطاعة والانحراف عن الرضا العالي ولن يميلوا ولن ينحرفوا. ومن مقتضى الخصائص الممنوحة من المولى سبحانه وتعالى إلى شخصكم ذي المراحم في حماية الفقراء والعطف عليهم، فإننا نحن العاجزين نبين أن حاجتنا لطف وإحسان حضرة مولانا السلطان، كما بينا بالتكرار أن هؤلاء الأهالي لم يصدر منهم أي سوء حتى الآن ولن يصدر مستقبلاً. وإذا كانت هذه الإصلاحات ستنفذ في جهات أضرروم وموش وبايز ورأى الجميع فوائد ومنافع هذا الإصلاح في تحسين أحوال الفقراء، فسيقدم الجميع عندئذ على تسجيل أسمائهم طوعاً. وحتى يقتنع هؤلاء الناس بالإدراك واليقين، نرجو نحن العاجزين التفضل بامهالنا فترة أخرى. وإذا صدر أمر بإرسال طابور أو طابورين من العساكر إلى القلعة المذكورة، فقد سبق أن أدى سوق العساكر إلى الوحشة والخوف. والقلعة المذكورة حالياً هي تحت سيطرة طواقم المدفعية المحلية، ونهتم بأمر حماية القلعة بأنفسنا وأرواحنا؛ لذلك نسترحم مقامكم بتأجيل تنفيذ التنظيمات والإصلاحات الخيرية وصرف النظر عن إرسال العساكر النظامية إلى القلعة. وسنعمل على جمع الأموال اللازمة للخزينة وإرسالها كل على قدر إمكانه، وقد ابلغ الجميع في هذه الجهة بذلك. والأمر لحضرة ولي الأمر والإحسان.

توقعات

خلاصة: اطلع المجلس على تذكرة قيادة الجيش بتاريخ ١٤ شوال سنة ٣١٢ وبطيها البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني السادس عطفًا على إشعار قيادة الموصل من أن الولاية لا تهتم بأمر إصلاح السبيل لدى أحفاد المرحوم الشيخ أحمد كاكّا بالسليمانية، وأن الوقوف إلى جانب الجائر ومعاملة المفتي السابق معاملة سيئة يؤديان إلى حمل جمع غفير من الناس السلاح على طول الحدود مع السليمانية، كما يؤديان تدخل أبناء العشائر الإيرانية الذين هم من أهل السنة، وستنتج أضرار سياسية، وتم دمجها مع البرقية الواردة بتاريخ ٢٤ آذار سنة ٣١١ بتوقيع السيد حسن وغيره من السادات البرزنجية بالسليمانية المتضمنة بعض الإفادات حول الموضوع.

القرار:

لما كان صرف المساعي لإصلاح ذات البين ورفع وإزالة الخلاف الذي ظهر بين بعض السادات بالسليمانية من مقتضى الإرادة السنوية لحضرة صاحب مقام الخلافة فقد أجريت التبليغات المتكررة إلى ولاية الموصل، واستدعي قسم منهم في بعض الفترات إلى الموصل وتمت مصالحتهم. ولكن نظرا لإشعار قيادة الموصل سالف الذكر بظهور بوادر حمل جمع غفير السلاح على طول الحدود مع السليمانية ومندرجات البرقية الواردة من السليمانية المؤيدة لذلك مما يؤكد أن الخلاف لما يزل نهائيا، ونظرا لعدم جواز استمرار هذا الخلاف بينهم، فإن المجلس يرى ضرورة إجراء التبليغات المؤكدة والمؤثرة لولاية الموصل كي تتخذ التدابير الحكيمة التي من شأنها رفع وإزالة الخلاف الواقع كليا وعدم حدوث ما هو مغاير للرضا العالي.

توقيعات

تم طياً عرض وتقديم صورة من الرسالة المشتركة من قيادة الجيش الهمايوني السادس المرسله من متصرفية وقيادة السليمانية إلى قيادة الفرقة الثانية عشرة بشأن الشيخ سعيد كاكّه أفندي المقيم بقصبة السليمانية. كما أرسلت النسخة الأخرى منها إلى الباب العالي والأمر لحضرة من له الأمر. ٢١ رجب سنة ٣٢٣ و ٨ أيلول سنة ٣٢١ قائد الجيش رضا

إن الشيخ سعيد أفندي حفيد الشيخ أحمد أفندي كاكه السليمانى هو رئيس السادات في هذه المنطقة. ويعتبر نفسه زعيما لعشائر الجاف الموجودة في هذه المناطق وغيرها من العشائر لأوامره لارتباطهم بالعقائد الموروثة من زمن المرحوم الشيخ أحمد أفندي، وأنه يومئ للحكومة السنوية ويشيع بين العشائر التي ليست تحت طاعته مثل عشيرة هموند وغيرها بأن أمرا منه حين الحاجة إلى القرى المجاورة للسليمانية وكذلك للسادات المقيمين بنفس السليمانية وللعشائر التي مر ذكرها يكفي لوضعهم تحت السلاح وتشكيل قوة كافية للتمرد، وأن القادة والمتصرفين وسائر الموظفين المدنيين والعسكريين القادمين إلى السليمانية يرفضون قبول عروضه غير المشروعة التي من شأنها الإضرار بمزينة الدولة وتتعارض مع القانون والأصول والنظام يتعرضون لاقتراعاته وتزويراته التي لا أصل لها، ويجعل الأهالي الذين هم تحت طاعته وشركاه جزيا أو كليا في نهب أموال الحكومة يستولون على الأملاك العامة، ويقدر على خداع المقامات العليا فيسعى إلى عزلهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى وبذلك يجعل الجميع يخشونه ويضطرون إلى التحرك على النحو الذي يرضيه. وأنه أعلن حكومة أخرى بحيث يستطيع من خلالها تحقيق أي شيء يريده، بل وأكمل حكومته السابقة بحيث يمكن القول أنه أصبح الحاكم بلا منازع. كما استطاع الشيخ المشار إليه نوال مرحة وشفقة حضرة مولانا السلطان ظل الله في الأرض والخليفة وفخر المسلمين كافة والعثمانيين بخاصة، فنال محصنات له ولأهله بلغت قرابة أربعين ألف قرش شهريا بالإضافة إلى تعيين التابعين له موظفين بفضل نفوذه وبواسطتهم كان يأخذ منهم من الحاصلات ما يبلغ سبعة أو ثمانية رواتب ولا يجعلهم يسلمون إلى الخزينة إلا النزر اليسير، كما يحرم بإعفائه من ضرائب الأغنام الإدارة العسكرية وغيرها مما يلزم الصرف عليه من المصروفات الضرورية وحتى في زمن الأعشار يعامل على هذا النحو فيعرض لواء السليمانية للفقر والحاجة. ثانيا، عند لجوء الحكومة السنوية إلى تأديب المتنازعين من الأهالي فيما بينهم، فإنه لا يلبث أن يمد نفوذه وقدرته، فينتزع المتهمين من يد الضابطة ومن حكم العدالة ومن المعاملة

السياسية كما يحمي القتلة، ويجعل الحكومة مكتوفة اليدين بتقديمه آلاف الشهداء وطلب كتابة محاضر فيزيل هيبية الحكومة لدى العامة ويزيد من هيئته. ونجاح الشيخ المذكور بهذه الطريقة يجعل الجميع مقتنعين بقدرته على إلصاق الاتهامات والافتراءات بحق الموظفين المدنيين والعسكريين ويشتها عن طريق شهود الزور، فيعمل على إذلالهم عن طريق الحكومة وأنه قادر أيضا على إنقاذهم من يد الحكومة حتى في أكبر الثورات التي يقومون بها مما ضاعف من ارتباط الناس به. حتى أن الأهالي المساكين صاروا يعترفون بأن عدم ولائهم للحكومة واستعدادهم لأن يكونوا عبيدا للشيخ يرجعان إلى خوفهم منه. وكان الشيخ المشار إليه اشترى بعض الأراضي التي باعتها الحكومة دون طابو خلال نفي الهموند ولما فر الهموند من مفاهم وعادوا إلى أراضيهم وبدؤوا بزراعتها، فإنه بسبب الأضرار التي لحقت به صار يفكر في لصق بعض الاقتراءات بهم، وفي هذه الأثناء وجد بغيته عندما قتل سيد نوري بن السيد حسن الكاني كوالي، فصار يطالب بديته، ووصل الأمر إلى مقام حضرة السلطان. فجهزت مفرزة للملاحقة زوراب وهدايت من فرقة صفروند التابعة لعشيرة هموند، وبدأت الملاحقة الجدية، لكن وعوده للتابعين له حسب النسب من السادات ومن هم تحت حمايته من أهالي السليمانية نفسها المعروفين باستمراثهم السرقة وكافة أنواع الفساد وبعض المعروفين بالحسنة والدناءة من عشائر جاف وروغزايي والكاملي بالسلطة والمال والسلاح والعتاد وبالمنهوبات التي يحصلون عليها أثناء القتال استطاع خداعهم وإقناعهم وجمع حوالي ألف من الفرسان والمشاة، وأرسلهم بقيادة الشيخ محمود إلى قرية واريكلي التي يملكها على بعد أربع أو خمس ساعات من السليمانية، كما أرسل إلى القرية نفسها قوة من حوالي مائتين من الرجال جمعهم الشيخ سعيد مدير قره داغ وهو أحد أقربائه ومعروف بقيادة البغاة في لواء السليمانية، ويبدو أنه مصمم على الهجوم على الهموند وإحراق قراهم، فبادرنا إلى الاتصال بمتصرف السليمانية وعرضنا الموضوع برقيا على نحو ما جرى، وأجريت الاستعدادات لمنعهم ودفعهم على النحو المطلوب، لكن النصيحة التي قدمتها المفزة العسكرية التي تم سوقها من جم جمال بقيادة البكباشي مصطفى أفندي

إلى قرية داريكلي للشيخ محمود أفندي لم تلق القبول ونظرا لعدم كفاية المفزة للقيام بتنفيذ ذلك بالقوة الجبرية، ولدى عودة المفزة إلى جم جمال لزيادة عدد أفرادها وأخذ المدفع الموجود هناك حدث اشتباك مع عدد قليل من الهموند بقرية بكة جاني، وقتل في هذا الاشتباك الشيخ نجم الدين شقيق السيد نوري الذي قُتل في وقت سابق، واستطاع البكباشي مصطفى أفندي لدى عودته من جم جمال من الفصل بينهما وفض الاشتباك. ولما وجد أن الشيخ سعيد أفندي السليمانى لم يأبه بالتبليغات الواقعة منه واستمر في جمع قواته واضطر إلى استخدام القوة، وأبلغت الولاية الجليلة في برقيتها المرسله إلى الباب العالي بتاريخ ١٧ آذار سنة ٣٢١ أنه لم يكن هناك بد من استخدام القوة لإدخالهم دائرة الطاعة، واطلع مقام الصدارة السامية على مضمون البرقية. ولما كانت هذه الصورة غير متوافقة مع الرضا العالي وأن استخدام السلاح كان خارج نطاق صلاحيته، أبلغت الولاية الجليلة البكباشي مصطفى أفندي بالعودة فورا إلى جم جمال، وأن الرضا العالي يقتضي سحب هذه القوات وإجراء الوصايا الحكيمة لمن يلزم وتحقيق المصلحة بالحسنى وتأمين الأمن والهدوء.

ومن جانب آخر فإنه بمقتضى رحمة حضرة مولانا السلطان ظلّ الله في الأرض لمن هم في التابعية العثمانية جملة بلغت الإرادة السلطانية من قبل رئاسة دائرة الكتابة الهمايونية بتاريخ ٢١ أيار سنة ٣٢١ بعدم إفساح المجال لسفك دماء المسلمين وطلب تفريق ذلك الجمع فورا وإذا كان له أي طلب عليه أن يذكر ذلك برقيا، واطلع الشيخ المشار إليه على هذه الإرادة وتبلغها، وأفهم بلغة مناسبة أن العمل بما تنص عليه هذه الإرادة حرفيا هو من مقتضى الطاعة والولاء. لكن المشار إليه على العكس من ذلك لم يفرق الجمع بل عمل على إضافة عشائر بشدر وشوان وعشائر شيخ بزيني لزيادة عدد هذا الجمع، لكنه لم يوفق ولله الحمد. ولكن ظنا منه أنه بهذا الجمع يملك القدرة للقضاء على الهموند أو القبض عليهم جميعا مع أسلحتهم، قام في اليوم التالي من تبليغه المباشر بالإرادة السلطانية بالهجوم من داريكلي، واستطاع نهب ثماني قرى للهموند وهي صورتهك والله قولى ولازيان وسرجاوه وتكيه

وفلاشكزن وجولمك وأحمد رش واستباح مزارع تلك القرى لبهائمه وأحدث خسائر جسيمة فيها. ولما سد الجمع المذكور طريق بازيان اضطر الهموند إلى التوجه إلى قريتي بير بادي ومظفر قرب قضاء بازيان ولجؤوا إلى القوة العسكرية في مركز القضاء، وأبلغوا متصرفية السليمانية وقيادتها عن طريق قائد بازيان الأميرآلي توفيق بك عن استعدادهم لتلبية طلبات السادات، وأبلغنا الشيخ المشار إليه بذلك لكنه لم يوافق على ذلك كما هو مبين في الجواب المقدم طياً، ولم يكتف بذلك بل قدم تفسيرات عجيبه لمنع العساكر السلطانية وعمل على الاساءة إلى سمعة الأميرآلي توفيق بك بشتى أنواع التزوير والافتراء. وكان يستعد للهجوم على جم جمال يوم الخامس والعشرين من شهر أيار عندما تقدم حوالي أربعين نفرا من الهموند إلى الطريق لمواجهة فرسان العشائر من الروغزايي وكلاي، وأصيب في القتال رئيس الروغزايي وجرح آخرون واضطروا للرجوع من حيث أتوا ثم لجؤوا إلى السادات، وقامت القوة المهاجمة بإطلاق نيران كثيفة تجاه الهموند، لكن هؤلاء الفرسان الأربعين وقفوا في وجه هذا الهجوم غير المشروع ونظرا لمهارتهم الحربية وعلمهم الجيد بتضاريس المنطقة التي تعتبر مكانهم ومأواهم استطاعوا صد الهجوم وتشتيت جموع المهاجمين. وفي هذه الأثناء تقدمت القوة المتبقية من الهموند الموجودين بقريتي بيربادي ومظفر ويقدر عددهم بمائتين وخمسين نحو موضع القتال وما أن رؤوا تقدم هؤلاء نحوهم حتى تركوا مواقعهم الحصينة، ودب الرعب والذعر في قلوبهم أمام الهموند الذين لم يزد عددهم على ثلاثمائة على أكثر تقدير، وانسحبوا إلى قرية داريكلي فطاردتهم قوة الهموند التي اشتبكت معهم قبل ذلك وبقي القسم الآخر في مكانه. وهزيمة المهاجمين من قبل الهموند نابغة من عدم تقدير الشيخ سعيد أفندي قيمة ما ناله من الإرادة السلطانية وعدم تفريقه الجمع وتصرفه خلافا للرضا العالي. وذلك من كرامات حضرة مولانا السلطان دون أي شك. وعندما رأى الشيخ المذكور عشيرة الجاف وسائر العشائر أمام قصره في السليمانية بعد أن ولوا الأدبار أمام الهموند، وسمع من أفراد هذه العشائر بأنهم حينما كانوا معرضين

للرصاص لم يعمل السادات شيئا لنجدتهم وأنه أرسلهم للقتال كي يُقضى عليهم أسقط في يده، فشعر بالندم لعدم إصغائه لإرادة السلطان من جهة، وبفقدان مكانته ومهابته أمام الناس. ومع ذلك ادعى أنه غلب بقوته هذه العشائر المهاجمة تنفيذاً للإرادة السلطانية مع أنها ردت على أعقابها وهزمت شر هزيمة. وبادر بعرض ذلك على العتبة العليا على نحو كاذب. وطلب إرسال قوة عسكرية لحماية المزروعات في داريكلي التي تتخذ نقطة انطلاق ضد القوة المهاجمة للقري التي تتعيش من قبل السادات ويملكها بموجب الطابو والقري المجاورة كيلا يقوم الهموند بإحراقها وإتلافها. وقد بينت لقائد بازيان وقائمقامها أن الهموند لن يمرؤوا على الانتقام من الشيخ شخصياً لكنهم سيطلبون من الحكومة منع الاعتداءات والمظالم على النحو المطلوب، ووردت معلومات إلينا في هذا الشأن لكن قيادة الفرقة أبلغت في جوابها برقياً على الاستئذان بأن مثل هذه الحملات العسكرية لا تخلو من محاذير، ولم تعط له قوة الحماية التي طلبها. ومع ذلك فقد بقي ابنه الشيخ محمود ومدير قره داغ الشيخ سعيد في الحال المذكورة مع بعض مئات من الأشخاص. يتبين من الأحوال العمومية التي سبق عرضها أن الشيخ سعيد أشاع لدى الدوائر العليا أنه أولى بالقوة المعنوية لمشيخته ويستطيع أن يجمع الناس وبشكل عام العشائر المتنوعة داخل لواء السلطانية ويجلبهم إليه بأمر منه وأنه يتغلب عليهم في النقطة التي يريدونها وأنه يملك القدرة على تحقيق أي عمل يريده، وأنه بتوجيه الافتراءات والتهم الباطلة يستطيع وصم الموظفين العسكريين والمدنيين وأنه وفق في ذلك ولديه نماذج منها كما بث الرعب والخوف في نفوس أهالي السلطانية بشكل عام وجعلهم ينفقون لأمره، كما جعلهم في نظر سيدنا السلطان من أهل الانقياد والطاعة لتكون له مراتب ومزايا الشرف، ويستطيع بذلك القيام بمزيد من أعمال المظالم وجلب المنافع الشخصية. لكنه في الوقت نفسه وخلافاً للرضا العالي والقوانين، ارتكب جرائم عظيمة مثل تسليح قسم من الأهالي وسوقهم نحو قسم آخر منهم ليعملوا فيهم قتلاً وحرقاً وتخريباً ونهباً وسلباً وبذلك خالف الطاعة التي يدعيها مولانا

صاحب التاج والسلطان. وواقع الأمر فإنه لم يكذب يجمع من القبائل والعشائر حوالي ألف من الرجال إلا بشق الأنفس، مما تبين بشكل لا يخفى على أحد أنه لا يملك القدرة التي يدعيها وأصبح خجلاً مطرق الرأس بالهزيمة التي تعرض لها. وجملة القول فإن تلك الأحوال المبينة في هذا المعروض يتوقع الضرر في القوة المالية للواء السلطانية وانضباطها وتمنع ولاء الأهالي المطيعة للحكومة وقبولهم لأوامرها وإجراءاتها. ومن واقع وفائنا الصادق وولائنا لحضرة مولانا السلطان فإننا متأكدون من وجوب إبعاد الشيخ وأبنائه وذويه من اللواء بأي صورة من الصور. والأمر لحضرة من له الأمر.

٣٠ أيار سنة ١٢٢١ اللواء ٢٣

متصرف السلطانية

أمير اللواء أحمد توفيق صالح سالم

DH MVI
T. 7 N.1327

على اثر البرقية المؤرخة ٢٠ تموز سنة ٣٢٥ أرسلت مذكرة إلى نظارة الحربية في ٢٢ منه. نظرا لتأكيد الولاية على عدم كفاية القوة العسكرية، ترسل مذكرة إلى النظارة المشار إليها ذيلًا لإصدار الأوامر القطعية لمن يلزم بسرعة إبلاغ القوة المذكورة إلى المقدر الكافي المطلوب وملاحقة البغاة والتنكيل بهم وإرسال برقية جوابية إلى الولاية للتنسيق مع الجهة العسكرية لتسريع عملية الملاحقة والتنكيل ووضع حد للاعتداءات. ٢٤ تموز سنة ٣٢٥

وثائق عن عبدالرحمن بيك بدرخان

Irade Hususi
48. R 1318

قصر يلدز الهمايوني - رئاسة دائرة الكتابة

أبلغت السفارة السنية بلندن أن عبد الرحمن بك من أبناء بدرخان باشا الموجود بلندن بصدد إصدار جريدة باللغتين التركية والكردية. ونظرا لتبليغ السفارة المشار إليها بقرار الدولة بشأن الموظفين الذين يتكون مقر عملهم دون إبداء الأسباب والحصول على إذن بذلك وفق الأصول، ونظرا لتطبيق حكم القرار في حال ثبوت عدم رغبة الموصا إليه بالعودة إلى دار السعادة، وكان من الطبيعي طرده من الوظيفة وإسقاطه من التبعية العثمانية، فإن إجراء اللازم بموجب ذلك هو من منطوق الإرادة السنية لمحضرة صاحب مقام الخلافة. والأمر لمحضرة ولي الأمر. ١١ ربيع الثاني سنة ٣١٨ و ٢٥ تموز سنة ٣١٦
رئيس دائرة الكتابة

الشعبة الثالثة

خلاصة: حول تأديب المسؤولين عن تكرار اعتداءات شيخ بارزان، وضرورة استئصال المدعو سعدي آغا الذي حماه أثناء فراره.

أبلغ والي الموصل وقيادة منطقة الموصل أن شيخ بارزان بعد هزيمته الأولى فر إلى نصارى نخوب وطياري بلواء حكاري بمساعدة سعدي آغا وهو من متنفذي ناحية جال وآغا جال التابعة لولاية وان، ثم إنه جمع قواته ونفذ حادثة بارزان المؤسفة، وتأكد أنه سيلقى الحماية من سعدي آغا المذكور نظرا للتضييق الذي سيلقاه، وأن الذين تسببوا في الحادثة الأخيرة قدموا إلى ديوان الحرب، وأنه يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبعاد سعدي آغا المذكور من ناحية سال، وسبق أن أبلغنا قيادة الفرقة الثامنة في وان بضرورة تقديم المساعدة العسكرية لولاية وان للقبض على المذكور أثناء فراره، لكن تلك الولاية لم تطلب ما يوجب الدعم العسكري لها، وأخيرا جاء في برقية أرسلتها الفرقة الثامنة أن ولاية وان طلبت طابورا لتأديب سعدي آغا رئيس العشيرة المقيم بناحية جال التابعة لقضاء جوله مرك نظرا لحماية شيخ بارزان، فأبلغت مشيرية الجيش الهمايوني الرابع أن الفرقة المذكورة ردت فورا بسوق الطابور المطلوب للقيام بعملية التأديب. إن القيام بالقبض على سعدي آغا المذكور الذي ثبت إيواؤه لمن اعتدى على العساكر العثمانيين مرتين وتقديمه إلى ديوان الحرب وتبليغ من يلزم لإجراء المقتضى في الجهة المدنية منوط برأي الصدارة السامية، وقد أرسلنا صور كافة البرقيات في هذا الشأن والأمر لحضرة ولي الأمر.

٨ ذي الحجة سنة ٣٢٧ و ٨ كانون الأول سنة ٣٢٥

ناظر الحربية

وثائق عن حركة الشيخ عبدالسلام البارزاني

DH MVI

1-2/73

الدولة العلية العثمانية- نظارة البريد والبرق

تاريخ ٢٠ تموز سنة ٣٢٥

إلى نظارة الداخلية

ج ١٦ تموز سنة ٣٢٥. اطلعنا على صورة البرقية الموقعة من قبل حسين وغيره على النحو المرسل من قبل النظارة الجبلية. سبق أن أبلغت القائمقامية بقيام أشقياء بارزان بالاعتداء على قضاء عقرة وما حوله وجرى الاتصال مع قيادة الجيش الهمايوني، فأرسلت مفرزة إلى تصدي القوة المذكورة لكن قلة عدد هذه القوات والتحاق كثير من العشائر التي تعودت على النهب والسلب بهؤلاء الأشقياء جعل تلك المفرزة تطلب عدداً من المدافع الجبلية، وقد بينا في برقيتنا الجوابية بتاريخ ٢٠ تموز سنة ٣٢٥ أنه تمت الكتابة إلى القيادة المذكورة كي تسوق هذه المدافع. وأجريت الوصايا اللازمة للمفرزة كي تقوم بعملية التأديب على النحو المطلوب. رجاء الاطلاع. ٢٠ تموز سنة ٣٢٥ الوالي رشيد.

DH MVI
1-9/15

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة الحربية الجليلة

سبق أن تمت إحاطة ولايتي الموصل ووان علما بتذكرة مقامكم العالي رقم ٤٤٥٨ وتاريخ ٢٦ كانون الأول سنة ٣٢٥ المبلغة إلى قيادة الجيش الرابع ببيان أنه نظرا لأن تحريك الطابور اللازم سوقه من الجيش الرابع إلى جهات جال وجوله مرك للقيام بالتنكيل والملاحقة ضد شيخ بارزان وأعوانه يواجه بعض المشاكل بسبب الموسم واحتمال إيقاع خسائر بين الأهالي، فقد كان الأنسب تعطيل الحركات العسكرية بصفة مؤقتة على أن تبدأ حركات التنكيل بصورة قطعية في بداية شهر آذار. وجاءت هذه المرة برقية من ولاية الموصل ببيان أن الشيخ المذكور وأعوانه البالغ عددهم حاليا عدة مئات موجودون بثلاث قرى على بعد ثماني ساعات من جبل بارزان الذي تغطيه الثلوج وأن التنكيل بهم واستئصالهم يتوقفان على وصول الطابور من الجيش الرابع إلى ناحية جال، وأنه من الضروري استكمال أسباب تحريك الطابور المذكور وبداية الملاحقة من الجهتين. والعمل بمقتضى الحال منوط بهمم النظارة العالية، والأمر لحضرة من له الأمر.

DH MVI
1-2/73

الدولة العلية العثمانية- نظارة البريد والبرق

تاريخ ٢٠ تموز سنة ٣٢٥

إلى قائد جيش الحركة محمود شوكت باشا

نود ان نحيط مقامكم العالي علما بأن عبد السلام شيخ بارزان المقيم بناحية زيبار بقضاء عقرة التابعة لولاية الموصل وبتأثير من الخطوة التي نالها من الظلم والاعتساف بحق الأهالي والفقراء في عهد الاستبداد جمع حوله عصابات القتل والإجرام واستولى على قصبتنا التي هي مركز القضاء وما حولها وأخضع الأهالي لنفوذه وهو منذ إعلان الحكم الدستوري يحاصر القرى المجاورة ويقوم بأعمال القتل والنهب والسلب وهتك الأعراس، ثم لجأ للتضييق على القصة...

دائرة الأركان الحربية العمومية الشعبة الثالثة

صورة البرقية المشفرة الواردة بتاريخ ١٧ كانون الأول سنة ٣٢٥

من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الرابع في أرزنجان

القيام بالحركات العسكرية في الموصل وما حولها ممكن في كل موسم من مواسم السنة. ومن هذه الناحية فإن مشهوداتي المتواضعة تؤكد أنها لا يمكن أن تقاس بهذه المناطق. ولكن عدم الاعتبار للمناخ والحالة الجوية وفرار شيخ بارزان واعتبار عدم قيام الجيش بعملية السوق مع التأكيد والإصرار نابع من أسباب خاصة، وللإصرار على القيام بهذه العمليات فقد اضطررنا إلى تحريك طابور تجاه ناحية جال وأعطيت أوامر قطعية للفرقة الثامنة بذلك. وهذه هي صورة البرقية الجوية على ذلك. ذلك بأن إجراء عملية التنكيل ممكن في موسم لكن إبقاء طابور في الجبال شهورا طويلة في ظروف صعبة وتحصيل نتيجة مفيدة مقابل الفداء أمران غير متوقعين خاصة وأن اضطراب المذكور إلى الدخول في حماية آغا جال المعروف بولائه الصادق مع أهالي الناحية لحكومة مركز وان، ونرى عدول والي الموصل عن حل المسألة سلميا واختياره عكس ذلك أمرا جديرا بالتأمل والملاحظة. وبناء على ما تقدم ننتظر إبلاغنا مقتضى الحال.

صورة

ج ١٣ كانون الأول سنة ٣٢٥. سبق أن بينت في البرقية المشفرة بتاريخ ١ كانون الأول سنة ٣٢٥ الصعوبات التي تواجه سوق طابور في الشهور الصعبة من موسم الشتاء من وان إلى ناحية جال بقضاء جوله مرك، وهذا الموسم الذي تعطل فيه رسميا حتى السوقيات والحركات العسكرية العادية في كردستان لا يمكن قياسه على مناخ الموصل الحار لكن نظارة الحربية تصدر أمرها القطعي بناء على إشعار قائد الموصل بإمكانية القيام بالحركة وضرورة القيام بها، وهذا يعني أنه لم يبق أمامي بصفتي العسكرية إلا الامتثال للأمر والطاعة مهما ظهرت من عوارض ومهما كانت الموانع،

وما من حل سوى تحريك الطابور وإلقائه في التهلكة تجاه ظروف الطبيعة. وبناء على ذلك صدر الأمر بالتحرك الفوري للطابور الرابع التابع للكتيبة الثلاثين بقيادة البكباشي راشد أفندي باعتبارها أنسب الطوابير ضبطا وتجهيزا وسيتحرك الطابور خلال يومين أو ثلاثة. إنني لم أستطع إلا أن أبين مبلغ الصدمة التي تواجه الفرقة لدى تلقيها أمرا بتحريك وسوق أحد طوابيرها التي عادت حديثا من المواقع ولم تجد الوقت الكافي للراحة. ومعلوم لدى دولتكم أن كل تضحية في العسكرية يجب أن تكون متناسبة مع النتيجة المتوخاة وإذا أخذنا المخبرات التي جرت مع ولاية وان فإن تدابير ومبادرات قائد الموصل لا تبدو متوافقة ومتناسبة مع هذه النقطة؛ لأن قائد الموصل الذي أخذ عهدا على نفسه باستئصال شيخ بارزان جيرا وقهرا، يريد قطع الطريق أمام الشيخ لاحتمال توجهه إلى ناحية جال مما يستوجب قطع الطابور للجبال والمرتفعات على بعد خمس عشرة مرحلة من وان بالإضافة إلى تأديب آغا جال لاحتمال وقوع الحركات الباغية وتحريب الناحية بلا سبب، بينما جاء أهالي جال إلى مركز الحكومة وقدموا تعهدا رسميا بطاعة كل أمر للحكومة وأنهم في حال دخول شيخ بارزان منطقتهم فسيقبضون عليه ويسلمونه إلى الحكومة. ومن جانب آخر فإن شيخ بارزان أرسل خيرا برغبته في طلب الأمان من الحكومة لكن قائد الموصل اقترح على نظارة الداخلية عدم قبول هذا الطلب. وفي البرقية التي وردت أمس إلى ولاية وان من السيد عبد القادر أفندي عضو مجلس الأعيان الموجود في إجازة في شمدينان أن شيخ بارزان أرسل رسالة ووقع عليها بخطمه يعلن فيها استعداده لقبول كافة التكاليف والشروط التي تفرضها الحكومة مقابل إعطائه الأمان. ومع ذلك فإن والي وقائد الموصل فاضل باشا يصر على عدم قبول الاستئمان. وفي ضوء هذه الأحوال فإننا لا نجد أي مبرر منطقي لقيام المشار إليه بسوق العسكر من وان إلى ناحية جال بقضاء جوله مرك. ومع ذلك فإن الطابور المذكور بموجب أمر دولتكم على وشك السوق وسنوافي دولتكم بيوم التحرك لاحقا. رجاء الاطلاع.

إلى نظارة الحربية الجبلية

جواب تذكرة مقامكم العالي رقم ٤٤١٩ وتاريخ ٢١ كانون الأول سنة ٣٢٥، يفهم أن شيخ بارزان لا يميل إلى التمرد ضد الحكومة وان تحريض أغوات عقرة هو الذي أدى إلى الملاحقة العسكرية، وأن ولاية وان وكذلك عبد القادر أفندي عضو مجلس الأعيان بينا في برقيتيهما إلى نظارتنا أن الأخبار تفيد استعداد الشيخ المذكور لطلب الأمان من الحكومة إذا أعطت الحكومة الضمانات، وأن الشيخ المذكور وأتباعه لن ينحرفوا عن الخط الذي تحدده الحكومة وأنهم مستعدون لتسليم الأسلحة الأميرية التي بحوزتهم وأنهم بواسطة آخرين يطلبون الأمان. ولكن قبول طلب الأمان من الأشخاص الذين قاموا بأعمال البغي والاعتداء يشجع الآخرين على سلوك طريق البغي، وأن قبول مثل هذا الطلب سيؤدي إلى نتائج عكسية ومع ذلك فإنه بناء على الحاجة إلى إنهاء هذه المسألة في أقرب وقت ممكن وضرورة تأمين الاستقرار والأمن في تلك الجهات فقد تمت الكتابة إلى والي الموصل فاضل باشا كي يتصل بالقيادة وولاية وان كي يتضح فيما إذا كانت القوات الموجودة هناك كانت كافية للتنكيل بالشقي المذكور وأعوانه ليصار إلى تسريع عملية التنكيل واستئصال المذكورين في أقرب وقت وإذا كان الوضع على العكس من ذلك يصار إلى قبول طلبهم بالأمان ووضع حد لأعمال البغي ويكون التصرف وفق مقتضى الحال. وعطفا على ما أبلغ به مقام الولاية من ضرورة القبض على سعدي آغا رئيس العشيرة المقيم بناحية جال التابعة لقضاء جوليه مرك الذي سهل فرار الشيخ المذكور وتسبب في وقوع الحادثة المؤسفة الأخيرة، وأبلغت الولايتان المشار إليهما بتذكرة سامية بالوضع وحيي بسعدي آغا المذكور إلى مركز قضاء جوليه مرك، لكنه ذكر استحالة قدومه إلى مركز الولاية نظرا لشيوخوته وحالة الطقس والموسم وطلب السماح له بالبقاء في مركز قضاء جوليه مرك كيلا يعود إلى عشيرته وسيتوجه إلى مركز الولاية عند إعادة فتح الطرق، وأنه لا مانع لديه من إقامة المشار إليه في مركز القضاء....

البرقية المشفرة الواردة بتاريخ ٣ كانون الأول سنة ٣٢٥

من فضل باشا والي وقائد الموصل وما حولها

ج ٣٠ تشرين الثاني سنة ٣٢٥ على النحو الذي عرضناه أولا وأخرا فإنه بعد هزيمة شيخ بارزان المذكور وأعوانه، استمرت المطاردات والملاحقات في الجبال في الليل والنهار على مدى شهر تقريبا وفي العديد من الاشتباكات قتل من رؤوس البغاة فقي عبد الرحمن حاجيك وصارم علو فارس ويونس كما قبض على حسن بك جريجا، وقتل من أعوانهم الكثير وتم القبض على مائة منهم أحياء، وفي نهاية الأمر تمكن الشيخ المذكور بمساعدة سعدي آغا وهو من متغلبة ناحية جال بولاية وان وآغا جال من الفرار إلى المنطقة التي يقيم فيها نصارى تموز وطياري بلواء حكاري وهو يختفي الآن بقرية زاويتة كما جاء من أعوانه كل من ميجو وجيجو وخالد وملا حسن وفقى خالد مع عدد من الرجال الآخرين وأهل بيته إلى سعدي آغا المذكور. ومع أننا كررنا الطلب مرات عديدة للأغا المذكور بضرورة القبض عليهم وتسليمهم فإنه أنكر وجودهم عنده. وبناء على حفظه وحمائته لهم تمت الكتابة إلى ولاية وان ومتصرفية حكاري ببيان اختفائهم هناك وضرورة القبض عليهم. وقد أرسلنا مفرزة محمولة على البغال بقيادة بكباشي الدرك صالح بك حتى قضاء العمادية منتهى حدود الولاية ونتيجة للملاحقات تم القبض على ثلاثة من أولئك البغاة وحيي بهم إلى الموصل. ونظرا لعدم وجود أي أثر للبغاة داخل الولاية وللمحاذير من دخولهم بين نصارى طياري، فقد تمت الكتابة إلى ولاية وان لبيان ضرورة القبض عليهم من قبل سلطات تلك الولاية، وقد قررنا بعد ذلك إعادة جميع الأهالي الذين كانوا يتبعون الشيخ المذكور خوفا منه ثم أداروا له ظهورهم وتقدموا بالطلب إلى الحكومة السنوية، وعودتهم إلى بيوتهم ومساكنهم. ونظرا لعدم وجود أي أثر للمقاومة من الأشقياء في

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية
تاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ٣٢٥

إلى ولاية الموصل شيفرة

ذيل ٢٢ كانون الأول سنة ٣٢٥ أبلغت ولاية وان أنه جيء بسعدي آغا مدير جال المذكور إلى مركز قضاء جوله مرك، ولكنه نظرا لاستحالة قدومه إلى مركز الولاية بسبب شيخوخته وحالة الطقس والموسم، طلب السماح له بالبقاء في مركز قضاء جوله مرك كيلا يعود إلى عشيرته وسي توجه إلى مركز الولاية عند إعادة فتح الطرق، وأنه لا مانع لديه من إقامة المشار إليه في مركز القضاء، وأنه في حالة توفر الشروط في هذه الأماكن للحركات العسكرية فإنه من الممكن سوق القوات العسكرية إلى جهات جال وجوله مرك، وإجراء عمليات التأديب والتنكيل المطلوبة. وقد رأينا أن ما عرضته الولاية موافق للمصلحة وأجرت التبليغات الجوابية اللازمة وتم التخابر مع الولاية المشار إليها للقيام بمقتضى الحال.

إلى ولاية وان شيفرة

ج ٢٣ كانون الأول سنة ٣٢٥ ما أبلغتموه بشأن سعدي آغا مدير جال موافق للمصلحة ونظرا لإحاطة ولاية الموصل علما بذلك نطلب إليكم التخابر مع الولاية المشار إليها للقيام بمقتضى الحال.

بارزان واللواء، ولضربهم والتنكيل بهم إذا ظهوروا مرة أخرى والمحافظة على الموقع فقد اتخذنا بارزان نقطة لموقع عسكري وأبقينا فيها طابورين من قوات الاحتياط كما أبقينا وحدة نظامية في مركز ناحية شيروان وعدنا إلى الموصل لمواصلة أعمال الولاية. وفور بلوغنا خبر عودة الشيخ المذكور من حكاري أصدرنا إلى قيادة بارزان أوامر مشددة بضرورة القبض عليه و لكن حصل خطأ أدى إلى فشل العملية. وبناء على ما عرضته أنفا فإنه لم يحدث من جانبنا أي تقصير أو تقاعس بل كانت الحوادث الأخيرة نتيجة للجن وعدم الطاعة من أفراد القوات الاحتياطية ومن بعض الضباط، وقد أرسلوا إلى ديوان الحرب لإيقاع العقوبة بهم، وقمنا بإجراء التعبئة والسوق لتدارك ما فات ولكن تعذر القبض على البغاة المذكورين بسبب لجوئهم إلى سعدي آغا. وإذا لم توضع قوة عسكرية هناك ويبعد سعدي آغا ويعاقب فإن الملاحظات التالية لن تأتي بنتيجة وعليه تجب المبادرة إلى سوق القوة المطلوبة والبحث عن سبل لإبعاد سعدي آغا من ناحية سال. رجاء الاطلاع.

DH.KMS. 3/35

الباب العالي-دائرة الصدارة

إلى نظارة الداخلية الجليلة

جواب مذكرتكم رقم ١٩٧٢ و ٢٠١٠ وتاريخ ١ و ٥ شباط سنة ٣٢٩ على اثر إشعار نظارة الحربية الجليلة بضرورة الإفراج فورا عن البيوزباشي عبد الله أفندي قائد الفصيل التاسع عشر الحدودي بياجرکه ومن معه الذين تعرضوا لاعتداءات عصابة عبدوي التي يتزعمها سمكو، وإيقاع العقوبة الشديدة بالمعتدين وأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الأعمال، ونتيجة للمخابرة أرسلت نظارة الخارجية الجليلة مذكرة ببيان إبلاغ السفارة السنية بطهران بالوصايا اللازمة، وأنه جرى التأكيد عليها لاحقا وأنه انتظارا لنتيجة الاتصالات التي يتوجب على السفارة المشار إليها القيام بها فإنه لا حاجة في الوقت الحاضر لما طلبه مقامكم من السفارة بروسيا. وقد أرسلت صورة المذكرة الجوابية لوزارة الخارجية طياً صوب مقامكم. وهذا الكتاب لبيان الحال.

٩ ربيع الثاني سنة ٣٣٢ و ٢٢ شباط سنة ٣٢٩

عن الصدر الأعظم المستشار

وثائق عن سمكو

DH.KMS. 3/35

نظارة الداخلية

١٣ شباط ٣٢٩

إلى مقام الصدارة العظمى

ذيل مذكرتنا رقم... وتاريخ ٥ شباط سنة ٣٢٩. نقدم طياً صورة البرقية الواردة من ولاية وان ببيان أن الشاويش يحيى من أفراد الوحدة الحدودية التاسعة عشرة الموجود جريحا في جاري قد توفى بسبب جراحه ونقل جثمانه من قبل ستة من الجنود الروس إلى سلماس ونتيجة للاتصالات التي قامت بها الحكومة حول الموضوع نقل الروس سمكو إلى تبريز وأنه من المؤكد أنهم سيرسلونه إلى الحدود مع بداية الربيع كي يواصل اعتداءاته وأنه من الضروري إجراء الاتصالات السياسية في هذا الشأن. والأمر بالقيام بالتحركات والاتصالات اللازمة بشأن التسبب في وفاة هذا الشاويش، والإبلاغ بالنتيجة منوط برأي مقامكم السامي.

بعد ورود تذكرة الصدارة السامية حول كيفية وقوع الحادث المذكور والإهانات التي تعرض لها المشار إليه عبد الله أفندي ومن معه، وكذلك المذكرة الواردة من نظارة الحربية والبرقية التي أرسلتها ولاية وان في هذا الشأن، وكلف صدر الدين أفندي بمواصلة السعي لتحقيق ما هو مطلوب. وعليه فلا داعي في الوقت الحالي لما طلبته نظارة الداخلية الجليلية من القيام بالاتصال بالسفارة الروسية في الوقت الحاضر انتظاراً لما تسفر عنه الاتصالات المذكورة. وسيصار إلى عرض ما سيرد من معلومات متممة من السفارة لاحقاً.

٥ ربيع الأول سنة ٣٣٢ و ١٨ شباط سنة ٣٢٩
عن ناظر الخارجية المستشار

صورة مذكرة نظارة الخارجية رقم ٤٣٣٨٧/١٢٥٠

تشرفنا بالاطلاع على مذكرتي الصدارة السامية رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٨ وتاريخ ٢ و ٨ شوال سنة ٣٢٩ وبطبيهما صور مذكرات نظارة الداخلية حول المعاملة السيئة والبشعة والإهانة التي تعرض لها اليوزباشي عبد الله قائد فصيل حدود ياجركه التاسع عشر والملازم إسماعيل والصيدلي شوكت ومعهم شاويش وأربعة عناصر لدى عودتهم من تفتيش المخفر الكائن بقرية باني من قبل عصابة عبدوي التاي يتزعمها سمو ونقلهم بعد ذلك إلى جهة إيران، وغير ذلك من الأمور. وفيما يتعلق بهذه الحادثة وبناء على إشعار نظارة الحربية الجليلية، كانت النظارة أرسلت برقية إلى السفارة السنية بطهران طلبت فيها التنديد بالحادثة لدى الحكومة الإيرانية مع طلب إخلاء سبيل اليوزباشي ومن معه فوراً ومعاينة المعتدين واتخاذ التدابير التي من شأنها عدم تكرار مثل هذه الحادثة مستقبلاً، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بأية حقوق تظهر نتيجة التحقيقات الجارية. وجاء في البرقية الجوابية أن اليوزباشي المذكور ومن معه أطلق سراحهم وأن السفارة طالبت بالقبض على المعتدين ومعاقتهم، وأن التفاصيل اللازمة أرسلت بالبريد وأبلغت النظارة المشار إليها بما تم. وفي هذه الأثناء جاء في المذكرة الواردة من النظارة المشار إليها تحت رقم ٢١٧٥ وتاريخ ٣ شباط سنة ٣٢٩ أن اليوزباشي عبد الله والجندي حسن أعيدا إلى مركز فصيل ياجركه وأن الشاويش يحمي سيعاد بعد شفائه من جروحه حسب المعلومات التي قدمتها وكالة كوميسير القسم الأول للحدود الإيرانية. وإلى أن تتم معاينة المتسببين وإنجاز اللجنة المكلفة برسم الحدود وظيفتها ووضع أحجار الإشارات على الحدود وفقاً لما ينص عليه البروتوكول ومصادقة الجانبين وموافقتهما عليه، ولاستكمال أسباب الحفاظ على الوضع القائم تمت الكتابة إلى السفارة مرة أخرى، وجرى التأكيد عليها

الشفرة الواردة من ولاية وان

ذيل البرقية المؤرخة ١٢ شباط سنة ٣٢٩ سمو الذي أرسل مع القنصل الروسي في خوي المسيو جركوف إلى تبريز بسبب مسألة اليوزباشي عبد الله أفندي أخلي سبيله وعاد مرة أخرى إلى ناحية جهاري المجاورة للحدود وبدأ استعداداته للقيام باعتداءات جديدة. وكان معروفا سلفاً أن حكومة إيران الوهمية لن تفعل شيئاً ضد سمو الذي يعتبر موظفاً رسمياً لدى الروس ومحماً من قبلهم. الشاويش يجيى دفن في سلماس بعد إجراء المراسيم العسكرية من قبل الروس، واعتقد الروس بأن الأمر انتهى بهذه الصورة. مع أن المتسبب والجاني سمو أخلي سبيله. نرى ضرورة الاستمرار في الاتصالات السياسية من قبل سفارة طهران وإبعاد سمو من المناطق المجاورة للحدود بصورة أكيدة وإذا ضاعت هذه الفرصة فلن تتحسن الأحوال. رجاء الاطلاع. ٢٤ شباط سنة ٣٢٩ الوالي تحسين

إلى ولاية وان العلية

سبق أن عرض على مقام الصدارة مرات عديدة وجوب القيام باتصالات مشددة مع حكومتي إيران وروسيا على اثر البرقيات الواردة في تواريخ مختلفة حول تعرض اليوزباشي عبد الله أفندي قائد فصيل الحدود التاسع عشر بياجرکه و من معه للاعتداء والإهانة من قبل سمو واعوانه. ونظراً للاتصالات الجارية مع حكومة إيران بعد الإشعار الوارد من نظارة الحربية الجليلية بالمعنى نفسه، فإننا نرسل مع التذكرة السامية طياً صورة تلك المذكرة المحولة إلى نظارة الخارجية بصرف النظر في الوقت الحالي عن الاتصال بالسفارة الروسية في هذا الشأن وسيصار إلى إبلاغ مقامكم بالمعلومات المتحصلة نتيجة الاتصالات الجارية لاحقاً.

إلى مقام الصدارة السامية

جواب مذكرتكم العلية رقم ٢٠٥٣ وتاريخ ٢٣ شباط سنة ٣٢٩. سبق أن زودت ولاية وان الجليلة بمعلومات بالاتصالات التي أجرتها السفارة السنية بطهران لإطلاق سراح اليوزباشي عبد الله أفندي قائد الفصيل التاسع عشر الحدودي ومن معه الذين تعرضوا للإهانة والتعذيب من قبل العصابة التي يتزعمها سمكو، ومعاينة المعتدين بشدة واتخاذ الأسباب التي من شأنها منع تكرار مثلها مستقبلاً، إلا أن الولاية المذكورة أرسلت أخيراً برقية أوضحت فيها أن سمكو الذي أرسل مع القنصل الروسي في خوي المسيو جركوف إلى تبريز بسبب مسألة اليوزباشي عبد الله أفندي أخلي سبيله وعاد مرة أخرى إلى ناحية جهاري المجاورة للحدود وبدأ استعداداته للقيام باعتداءات جديدة، وأنه كان معروفاً سلفاً بأن حكومة إيران الوهمية لن تفعل شيئاً ضد سمكو الذي يعتبر موظفاً رسمياً لدى الروس ومحمياً من قبلهم، وأن الشاويش يجيى دفن في سلماس بعد إجراء المراسيم العسكرية من قبل الروس، وأن الروس يعتقدون بأن الأمر انتهى بهذه الصورة، وأن الضرورة تقضي بعد أن أخلي سبيل المتسبب والجاني سمكو الاستمرار في الاتصالات السياسية من قبل سفارة طهران وإبعاد سمكو من المناطق المجاورة للحدود بصورة أكيدة وأنه إذا ضاعت هذه الفرصة فلن تتحسن الأحوال. ونرى أن إبلاغ السفارة السنية بما عرضته الولاية المذكورة ولفت نظر السفارة الروسية بصورة غير رسمية في هذا الشأن منوط برأي مقامكم السامي.

صورة بعض مقاطع الرسالة الواردة من السفارة السنية باستوكهولم

تحت رقم ٣٧ خصوص وتاريخ ٧ نيسان ٩١٤

جريدة "سونسقا داغبلادت" في عددها الصادر يوم الإثنين باستوكهولم اتخذت البرقية المرسله من اسطنبول حول أحداث الاعتداءات الكردية بتبليس أرضية لتقول أن جهود الحكومة العثمانية الجديدة لإدخال الأقوام المتمردة التي تعودت العيش خارج القانون ضمن دائرة الحضارة وجعلها تخضع لأحكام القوانين، لكن هذه الجهود تصطدم بالمشاكل التي تحدثها روسيا هذه المرة، وأن هناك احتمال وقوع نزاع بين الدولتين لهذا السبب. هذه الجريدة كانت معروفة حتى الآن بنشرها كتابات سيئة عن الدولة العثمانية لكن رؤيتها للحقيقة بعد طول وقت كانت نتيجة للحذر من الخطر الروسي الذي بدأ ينتشر في السويد منذ عدة شهور والتأكيد للرأي العام السويدي على مبلغ استغلالية الروس للفرص كي يقوموا بإفساد الأمن والأمان لدى الدول المجاورة.

هذا التلخيص كتب لتقدمه إلى ناظر الداخلية طلعت باشا

الشفرة الواردة من ولاية وان

جاء في البرقية الواردة من قيادة الكتيبة السابعة والتسعين في كوار إلى وكالة قيادة الفيلق أن قائد الفصيل التاسع عشر الحدودي في ياجركه اليوزباشي عبدالله والملازم إسماعيل والصيدلي شوكت ومعهم جاويز وأربعة من الجنود بينما كانوا عائدين يوم أمس من تفتيش المخفر الكائن بقرية باني على الحدود الإيرانية في طريقهم إلى ياجركه حيث مركز الفصيل، ولدى اقترابهم من موقع كلكاني الذي وقع فيه الاشتباك مع الروس قبل أربعة شهور تعرضوا لكمين أعدته لهم عصابة عبدي التي يتزعمها سمكو، فأصيب الشاويش يحيى بجرح في ذراعه كما ألقى القبض على الضباط والأفراد الآخرين من قبل العصابة المذكورة واقتيدوا نحو قرية كيتد بجهة إيران، واجتمعت المفارز المجاورة في جهة... وأبلغ عن التوقع بالاجتماع وشن هجوم نحو الداخل وتم بحث الأمر مع إبراهيم بك قائد الفرقة وأرسل قائمقام القضاء وقائد الكتيبة السابعة والتسعين مع مقدار كاف من القوات إلى محل الحادث وزودت شهبندرية رومية وخوي بالمعلومات في هذا الشأن. ويبدو أن اليوزباشي أظهر غفلة كبيرة فقد كانت الاشتباكات تحدث بين فترة وأخرى في موقعي باني وكلنكاني، وكان من الخطأ الفاحش توجهه إلى تلك الأماكن مع أربعة من الجنود فقط. والواقع فإن الاستخبارات التي سبقت كانت تشير إلى أن سمكو سيرتكب أمرا مضرا، ومن غير الممكن أن يقدم سمكو على مثل هذا العمل لولا تشجيع وتحريض الروس له ولا أشك في أنهم سيعيدون الضباط والأفراد ولكن لن يعيدوا الأسلحة. وقد كان أمرا صائبا لو أقدم الأفراد عقب الحادثة مباشرة على قطع الحدود واستعادة الضباط والتنكيل بالبعثة،

ولكن لم يجرؤوا على ذلك لعدم وجود ضابط يقودهم. وفي حالة عدم إعادة الضباط أو تأخير إعادتهم سيصار إلى سوق العساكر من المركز ومع ذلك نقترح قيام الباب العالي بإجراء اتصالات سياسية، ولا يستبعد وقوع حوادث مماثلة في المستقبل في ظل التصرف غير المسؤول من قِبَل كل من إيران وروسيا وإلقاء كل طرف المسؤولية على الجانب الآخر.

٢٨ كانون الثاني سنة ١٣٢٩

الوالي تحسين

لا بد أن تلتقي بطلعت بك. بعد توضيحات كثيرة تمكنت من جعل محمد جمال أفندي ابن الحاج إبراهيم السعدي مأمور الجباية السابق الذي يعمل كاتباً لدى المنظمة الكردية التي يرأسها عبد الرزاق ورفاقه تمكنت عبر المذكور من الحصول خلال أيام على معلومات كثيرة عن التنظيم. ذهب المذكور مع سعيد بك إلى قرية ماصور، وبعد عدة أيام سأرسل من هنا رجلاً وسيقوم بإبلاغ كل تحركات التنظيم. والمذكور يطالب براتب بالإضافة إلى طلب العفو بسبب قتله عمته قضاء وقدرًا، ووعدته أنه إذا استمر في الخدمة فإنني أُلبي كل ما يريد. سيدي إن المسألة بالغ الأهمية ولا بد أن تلتقي بطلعت بك وقدموا له هذه المعلومات. فإذا أولينا الأمر الأهمية التي يستحقها واتخذنا التدابير من الآن فإننا سنقضي على خونة الوطن بعون البارئ عز وجل، وأطلب من أجل ذلك مقداراً من المال. فالقنصل الروسي يصرف لهذه الأعمال مئآت الليرات كل شهر، حيث يدفع لسمكو وأعوانه فقط ثلاثمائة ليرة شهرياً وما أريده هو عبارة عن عشرين ليرة ويجب أن يصل هذا المبلغ إلينا كل شهر بصورة منتظمة حتى نحصل على النتيجة المطلوبة، وأظن أنه من المناسب إرسال الجواب بالموافقة برقياً حيث أن الاتصال عن طريق البريد يستغرق خمسة عشر يوماً. علينا أن نعمل من أجل راحة أبنائنا وأحفادنا ومن أجل سلامة دولتنا العثمانية الأبدية راجين من الله تعالى حسن التوفيق سيدي.

قيل أن بريداً سياراً يأتي من الحدود إلى هنا كل أسبوع حيث تؤخذ البرقيات والرسائل الرسمية إن وجدت إلى الولايات المجاورة. وبالأمس جاء ذلك الرجل وكان هناك عدد من الأوراق الرسمية وبعد أن أعطيته تلك الأوراق سلمته برقيتين أيضاً، إحداها لسيدنا والأخرى للبيت. إن ورود برقية من أقاصي حدودنا في الأناضول أمر مدهش حقاً وأنا أرسلتها لهذا السبب.

الشفرة الواردة من ولاية وان

ذيل البرقية بتاريخ اليوم عاد كل من الملازم إسماعيل والصيدلي شوكت إلى باجرکه، وأبلغوا بوجود اليوزباشي عبدالله وشاويش وجندي بقرية كوله كين داخل النواحي الشرقية من إيران. ولم ترد التفاصيل اللازمة حول الموضوع بعد. ننتظر إشعار كل من قائد الموقع وقائم مقام القضاء اللذين توجهنا إلى محل الحادث. وسيصار إلى عرض النتيجة لاحقاً. ٢٨ كانون الثاني سنة ٣٢٩ والي وان تحسین

نظارة الداخلية
٢٤ تشرين الأول سنة ٣٢٩

إلى ولاية وان العلية

ذيل الكتاب رقم... وتاريخ ١٥ تشرين الأول سنة ٣٢٩. نرسل إليكم طياً صورة الرسالة الواردة من وكالة شهبندرية خوي وسلماس المحولة إلينا من نظارة الخارجية بشأن نتائج الاشتباكات بين سمو ورجاله من جهة وإسماعيل آغا وتيمور وهناره جفتو من عشائر قاروار من جهة أخرى. رجاء الاطلاع.

بعد طول عناء وصلنا إلى هنا. إنها بلاد بعيدة حقاً، فالثلج يهطل منذ أربعة أيام دون انقطاع، وعلى كل حال أؤينا قبل أن نتعرض لعاصفة. القنصل الروسي الذي جاء أمس رداً على زيارتي له يقول أن الصيف هنا حار مثل الجحيم، وليس المهم الحر والبرد ولا القرب والبعد بل إن الذي يقلقني هو الظلم والوحشية اللذان يمارسهما الروس. ففي هذه اللحظة وأنا أكتب رسالتي أرى اثنين من القازاق يحمل كل واحد منهما عصا يهجمان على كل من يصادفانه مثل الكلاب المسعورة. ولعل ذلك يحدث بأمر من ضباطهم والمظالم التي تشهدها البلقان نجدها هنا كذلك فهناك أربعة جنود وحارسان مسلحان لحماية الشهبندرية بصورة دائمة ومع ذلك فإن في الغرفة التي أنام فيها بندقيتين ومعهما حوالي ثلاثمائة طلقة. ومسدسي في جيبي كل لحظة، أي إننا داخل خط النار. لقد كنت على حق عندما تركت الأهل هناك ولم آت بهم إلى هنا، وإلا كانوا يشعرون بضيق شديد لأنه يستحيل نزولهم إلى الشارع، خاصة وأنهم لا يتوانون عن توجيه الإهانات والشتائم إلى النساء المسلمات. أقضي وقتي في القنصلية من الصباح وحتى المساء وأنشغل بالمخابرات حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، وإذا كنا قدّمنا كل هذه التضحيات حتى وصلنا إلى هنا فلا أقل من أن نقدم بعض الخدمات لمصلحة البلد والحكومة. أقدم صدىً من التقارير التي كتبتها، وإذا كانت هذه التقارير ترسل إلى النظارة أو السفارة فمن يهتم بها ويقرؤها، فقد تلقى في إحدى الزوايا؛ ولذلك فإذا رأيتم ذلك مناسباً أطلب أن تقرؤوا الورقة المرفقة عن طريق جعفر بك أو غيره لدى الهيئة العمومية، فالمسألة بالغة الأهمية، فالروس يريدون أن يحدثوا عريضة بين الأكراد والأرمن والاستعدادات لم تكتمل بعد، فقد جاء إلى هذا المكان يوم أمس رجل حقير اسمه سعيد وهو من رجال عبد الرزاق، وعلمنا أن الروس سيعطونه كميات كبيرة من الطلقات، وكلفت اثنين من الرجال لمراقبته. وعندما يتسلم الطلقات فسأخبر مأموري حدودنا و أرى أن نوايا الروس تجاه الأناضول سيئة، ونرجو من الله تعالى أن يجعل العقاب خيراً آمين. سلامي ودعائي لدولتكم.

١٢ كانون الأول سنة ٣٢٩

عبدكم حسن تحسين

DH. KMS 2-1/36

الباب العالي - نظارة الداخلية

إذا استثنينا العشائر فليس للمسلمين في ناحية شكفتي مدرسة أو مسجد وبقاء هؤلاء على هذا الوضع في الحدود جدير بالأسى والأسف. ونظرا لفقهم الشديد فما من إمكانية لتدريسهم وفق قانون التدريس الابتدائي وإذا تكرمت نظارة المعارف بصورة خاصة فقد يمكن القيام بمحاولة، ويتطلب الأمر الآن أن تقوم نظارة الزراعة بمبادرة؛ ذلك لأن الأراضي خصبة جدا ولكن ليست هناك محارث، والأهالي لا يملكون قرشا واحدا وإذا صرفت النظارة من الميزانية العمومية لهذه الناحية وأرسلت ثلاثين أو أربعين محارثا فسيكون تصرفا صائبا. الروس الموجودون في وضع متقدم على جهاري هادثون في الوقت الحاضر.

٢٩ تشرين الأول سنة ٣٢٩

والي وان الموجود بالناحية تحسين

إلى نظارة الداخلية الجليلة بالدار العلية

إن سمكو الذي كنا نتعرض لاعتداءاته قبل سنوات طويلة عندما كان مارقا عاديا صار منذ سنوات و تحت الحماية الرسمية الكبيرة يمارس بحق أموال وأرواح الملة الأرمنية العثمانية صنوف الظلم والقهر. نرجو من حكومتنا رفع المضرة التي يوقعها هذا المارق وأعوانه بهم.

مندوب الأرمن بباش قلعة

الشفرة الواردة من ولاية وان

أنا في ناحية شكفتي على الحدود الإيرانية منذ يومين، ونظرا لكون هذه الناحية ملاصقة وقريبة من جهاري التي يوجد بها سمكو، فقد قمت بتحقيقات وتدقيقات حول المذكور وكانت ناحية شكفتي عامرة وسعيدة بسكانها من العشائر والأرمن، لكنها لكثرة تعرضها لاعتداءات العبدويين منذ خمسة عشر عاما أصبحت فقيرة معدمة، وإذا استطاعت العشائر إلى حد ما وبقوة السلاح مقاومة العبدويين الذين يرأسهم سمكو، فإن الأرمن يُسحقون بشكل سيء. وكل قرية أرمنية مررت بها سمعت من أهلها الشكوى والاستجارة من سمكو، فهم يتظلمون ويقولون بالحرف الواحد "عندما كان سمكو مجرد مارق عادي لقينا منه صنوف الظلم والهوان، أما وقد أصبح مارقا مدعوما بشكل رسمي من قبل روسيا فقد بلغ الأمر حدا لا يطاق" فتظاهر الروس للأرمن في الولايات الشرقية بالوجه الحسن من جهة وتسليط سمكو عليهم من جهة أخرى أمر يدعو للسخرية. وقد أدى قيام سمكو بالغارة على مفرزة حانك وقتله ثلاثة من الجنود واستيلاؤه على أسلحتهم إلى إثارة غضب الأهالي. فعلى الباب العالي أن يستخدم تجاهه الشدة والسياسة، وإلا فإن الدوريات والمغازز الصغيرة على الحدود تكون معرضة لخطر شديد كل ساعة، والسكوت حيال الجرائم التي يرتكبها سمكو يشين الحكومة وسيقدم الأرمن إلى الباب العالي شكوى ضد سمكو فيجب اعتبار هذه المناسبة وسيلة لاتخاذ التدابير السياسية السريعة والشديدة فسمكو في النواحي الشرقية لا يُسأل عما يفعل وطبعا ستكون النتيجة غير مرضية فلقد افتتحو بالأمس المدرسة الكردية والروسية في خوي ووجدوا في خطابات الروس تشجيعا لهم، فسفارة طهران كانت تقول أنها لن تسمح بفتح هذه المدرسة، على النحو الذي عرضته سابقا فإن تزويد البعض بالسلاح عن طريق إحداث نظام الحراس في قرى هذه المنطقة أمر ضروري في الوقت الحالي ومن السهل استردادها بعد انتهاء مشكلة سمكو، و مسألة الأراضي أصبحت قريبة من الفعل، فأرجو إيصال المبلغ المطلوب وذكر الأرمن أنهم سيكونون بسبب هذه المسألة ممتنين للحكومة الحالية، وسيقدمون الشكر الخاص للباب العالي.

إلى مقام الصدارة السامية (سري)

تم طياً تقديم البرقية المشفرة الواردة من ولاية وان حول تعرض أهالي ناحية شكفتي الكائنة على الحدود مع إيران لصنوف الظلم والاعتداء من قبل العبدويين وخاصة رئيسهم سمكو وصورة البرقية الواردة من مندوب الأرمن بباش قلعة برجاء تخليص أموال وأرواح الأرمن من الظلم الذي يتعرضون له في المواقع القريبة من الحدود الإيرانية من قبل سمكو الذي يتمتع بالصفة الرسمية والحماية الكبيرة في الأيام الأخيرة، ونظرا لأهمية المعلومات الواردة في كل من البرقيتين والوضع الخطير في النواحي الشرقية فإن القيام بالمبادرة اللازمة لدى الحكومة الروسية لوضع حد لاعتداءات ومظالم المذكور وأعوانه منوط برأي الصدارة العالية.

إلى نظارة الداخلية الجليلية

الشفرة الواردة إلينا من ولاية وان حول القيام بالتدابير المؤثرة لاسترداد سبعمائة رأس من الأغنام وغير ذلك مما غصبه سمكو وأعوانه من أهالي قرية استيسان التابعة لمركز حكاري وصورة البرقية الواردة من ولاية وان حول تعرض أهالي ناحية شكفتي الكائنة على الحدود مع إيران لصنوف الظلم والاعتداء من قبل العبدوين وخاصة رئيسهم سمكو وصورة البرقية الواردة من مندوب الأرمن بباش قلعة برجاء تخليص أموال وأرواح الأرمن من الظلم الذي يتعرضون له في المواقع القريبة من الحدود الإيرانية من قبل سمكو الذي يتمتع بالصفة الرسمية والحماية الكبيرة في الأيام الأخيرة، وبطيهاً تذكرتكم العلية رقم ١٤٥٢ وتاريخ ٤ تشرين الثاني سنة ٣٢٩ تم إجراء التبليغات اللازمة إلى نظارة الخارجية الجليلية، وفي هذا الصدد تم طياً إرسال صورة التذكرة الجوابية رقم ١٠٥٥-٤٠٩٤٦ وتاريخ ٢٦ كانون الأول سنة ٣٢٩ الواردة من النظارة المشار إليها المتضمنة الجواب الوارد من القائم بأعمال السفارة السنية في بترسبورغ بشأن عما دار في الاجتماع مع مدير فرع الشؤون الإيرانية بنظارة الخارجية الروسية مع بيان العزم على تبليغ الجواب الذي سيرد من السفارة السنية بطهران.

في ١٢ صفر سنة ٣٣٢ و ٢٨ كانون الأول سنة ٣٢٩

عن الصدر الأعظم المستشار

في اليوم الثالث من وصولي إلى هنا، وبمناسبة يوم اسم امبراطور روسيا لبيت الدعوة الرسمية التي وجهها القنصل الروسي المسيو "جريقوف" وكان في صالة الاستقبال بالقنصلية في ذلك اليوم الأمراء العسكريون للطوابير الخمسة الموجودة في خوي وكبار موظفي الحكومة المحلية كما لفت انتباهي هناك رجل باللباس القومي الكردي ويحمل وسام روسيا ومسلح وقدمه المسيو جريقوف أسوة بكافة الزوار الذين قدمهم إلي، وتبين من التحقيق الذي أجرته بشأنه أنه رئيس عشائر عبدوي الإيرانية ومن المارقين المشهورين المدعو سمكو، وأن كافة رجاله سلحتهم روسيا بالبنادق الرشاشة الصغيرة وأن المذكور وقبل احتلال الروس لأذربيجان كان يجتاز الحدود ويقوم بأعمال النهب والسلب في الممالك العثمانية وفي داخل إيران وأنه ارتكب كثيرا من جرائم القتل دون رحمة أو شفقة، وأن جرائمه الآن تقتصر على الممالك العثمانية. ومن المعروف لدى معاليكم أننا إذا استثنينا واحدا أو اثنين فإن الوظائف الأصلية لقناصل الدول المتحابة قبل احتلال ولايات مناستر وقوصوه وسلانيك عبارة عن الاتصال المستمر مع رؤساء العصابات وحمائيتهم قدر الإمكان حتى أن السبب الوحيد للنتيجة المشؤومة الماثلة أمامنا هو قيام الضباط المستخدمين تحت مسمى الموظفين في القنصليات بتوجيه اللجان الثورية بكل حركاتها وسكناتها، وقد اعترف لي شخصيا المسيو جريقوف بأنه خدم في قنصلية سلانيك مدة خمس سنوات وكانت لها مهام خطيرة في بريزن وسكوبيا ومناستر، وبعد الاحتلال الروسي لهذه المناطق ومكافأة له على خدماته السابقة قامت حكومته بتعيينه قنصلا لحوي وسلماس، في سفارة هي أشبه ما تكون بمكتب مستخدمين، وهم في الحقيقة رؤساء عصابات هذه المناطق، ونظرا لمسموعاتي الموثوقة فأن سمكو سالف الذكر أرسل إلى تفليس قبل عدة شهور توصية من القنصلية ليلتقي بالحاكم العام للقوقاز، فلقي من قبل ذلك الوالي كل ترحاب وتكريم، وبعد عودته صار هو ومن معه عصابة يُستخدمون ضمن خطة القنصلية والقيادة العسكرية.

DH.KMS/ T. 1332.Ca.9/3/37

الباب العالي - نظارة الداخلية

الشفرة الواردة من ولاية وان

جاء في البرقية الواردة من قائمقام كوار بباجرکه أنه بالرغم من المحاولات التي أجريت لدى تيمور آغا بقرية ماستاقان فقد كان الجواب أن الشاويش الجريح الذي عولج بقرية كمله كزی أرسل إلى زاري مرفقا بأربعة من رجال سمكو بناء على أمر تلقاه من روسيا.

٣ شباط سنة ١٢٢٩

الوالي تحسين

فالحالة النفسية للشخصيات التي التقيت بها خلال عدة أيام تدلُّ أن الروح الوطنية والحمية القومية لأهالي أذربيجان مفقودتان وأن كبار الموظفين ووجوه القوم أقنعوا من قبل الروس لقاء مكافآت مالية. أما الأهالي فهم جنباء ومن قبيل البهائم، بحيث يتمكن ثلاثة أو أربعة من الجنود الروس ضبط المئات منهم. وكشمال على ذلك أن وحشا من أفراد الروس أراد مساء أمس وأمام جمع غفير من الناس اختبار سلاحه في رجل مسكين حيث أطلق النار على أماكن متفرقة من جسمه وأزهق روحه والناس ساكتون لا يفعلون شيئا؛ ولذلك فإن الروس في هذه المناطق مجهزون تجهيزا كاملا ويملكون حتى "البرق اللاسلكي". إن حشدهم هذا الكم من العساكر إلى جانب ما يصرفونه من الملايين ليكسبوا الأكراد ويعطلوا إصلاحات الحكومة السنوية عن طريق الإخلال بالأمن، لهما هدف خفي دون أدنى شك.

لقد كان الروس من العوامل المهمة في حدوث ثورات واضطرابات بلغاريا عام ألف وثمانمائة وسبعة وستين بما فيها سواحل طونه برومانيا ومناطق دوبريجه. واليوم لا تدخر الحكومة الروسية وسعا للقيام بالدور نفسه في خوي وما حولها وإن قيام القناصل الروس بحماية الأكراد بعد تسليحهم يشير إلى أن سياستهم العدوانية تجاهنا لم تتغير ولن تتغير. وفي رأيي أن هذه السياسة التي تبدو الآن ساكنة، فإن هذا التوقف والسكون يهدفان إلى انتهاز الفرصة للاستعداد العسكري وإلى وقت محدود.

٢٥ كانون الأول سنة ١٩١٣

شهبندر خوي وسلماس

حاشية: القنصلية الروسية زودت ليلة أمس المدعو سعيد بك وهو رئيس عصابة كردية ورفيق عبد الرزاق بكميات كبيرة من الذخائر وبعد ذلك سافر إلى قرية موحد التي يقيم فيها قريبا من الحدود العثمانية وسيبدأ المذكور باعتدائه على الممالك العثمانية قريبا.

وثائق عن شيخ عبدالله النهري والعشائر الكردية على الحدود بين ايران والدولة العثمانية

Y.A.Res.1298-5-18/H. 1064

صورة مذكرة الوكالة

البرقية التي عرضت على مقام حضرة مولانا السلطان المتضمنة المشهودات والاستطلاعات الخاصة بسعادة أحمد راتب باشا مرافق حضرة السلطان الموجود في الموصل عن الشيخ عبيد الله أفندي المرسله صورته تقرر بعد اطلاع مجلس الوكلاء المخصوص اتخاذ التدابير والمعاملات اللازمة وعرضها بحضور بموجب المذكرة العلية الخاصة إلى العتبة العليا وبطيها البرقية المذكورة، وقد أعدت هذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنوية في هذا الشأن.

١٨ جمادى الأولى سنة ٩٨ و٤ نيسان سنة ٩٧

سعيد

صورة مطابقة للأصل

صورة الهامش

محضر مجلس الوكلاء المرفق بهذه المذكرة السامية المعروض على العتبة العليا اطلع عليه المقام العالي. وعلى النحو المبين في المحضر وافق المقام العالي على أنه إذا أجز عبيد

الله أفندي على المحيء إلى دار السعادة ولجأ إلى الإيرانيين، تحول نظارة الخارجية ببحث الأمر مع سفارة إيران للحيلولة دون حمايته من قبل الإيرانيين واستخدامه ضدنا وتبليغ مشيرية الجيش الهمايوني الرابع وولاية وأن لنشر إعلانات باسم الحكومة السنوية في الأماكن اللازمة تكذيباً لما ينشره الشيخ سالف الذكر، وصدرت الإرادة السنوية بتبليغ المشيرية المذكورة لبذل المساعي التي من شأنها منع الشيخ من اللجوء إلى الإيرانيين، وأعيد المحضر المذكور إلى مصدره. ٢٠ جمادى الأولى سنة ٩٨ و٨ نيسان سنة ٩٧.

صورة مطابقة للأصل

البرقية المقدمة من قبل أمير اللواء أحمد راتب باشا ياوران حضرة مولانا السلطان الموجود حالياً في تلك الجهات بأمر همايوني حول ما أجرى من اتصالات وقام به من استطلاعات بشأن دعوة الشيخ عبيد الله أفندي تم الاطلاع عليها من قبل مجلسنا مع المذكرة الخاصة بالإرادة السنوية الصادرة في هذا الشأن، وتتخلص البرقية في أن الشيخ المذكور أعرب عن امتنانه بالدعوة السنوية لكنه أبلغ عن وجود بعض المخاذير في ذلك، وأنه مع ذلك مستعد للامتثال إلى هذا الأمر، لكنه في الأصل لا ينوي السفر إلى دار السعادة بل يناور في ذلك كي يكسب الوقت للقيام بما ينوي القيام به، ويعزو استعداداته واعتدائه إلى رأي وتعليمات الدولة العلية؛ ولذلك فإنه يخشى من شيوع خبر تلك الدعوة السنوية للقدوم، ويتبين لدى الناس أن تصرفاته وما يعلنه مخالف للرضا العالي، فتنصرف بعض العشائر عنه، وأنه يصيبه اليأس و الفتور نتيجة ذلك، وأنه نظراً لأن مغادرته كردستان لن تكون لصالحه، فإنه إذا أعطي الأمان عن طريق الاتصال بالإيرانيين فقد يكون هناك احتمال للجوئه إلى إيران؛ ولذلك فإنه ينبغي ضمان عدم تحقيق ذلك بصورة رسمية، وقد درس المجلس المخصوص ما يمكن عمله بصورة مستفيضة، ويرى المجلس أن الروس إلى جانب الإيرانيين مستأوون من تصرفاته وحركاته، وقد أعربوا بصورة رسمية أنهم إذا لم تقم الدولة العلية باتخاذ التدابير المناسبة سيضطرون لملاحقته، ونظراً لأن الشيخ نفسه كان منخدعاً بوسيلة من الوسائل، فإن إبعاده من هناك بطريقة مناسبة ووضع حد لمثل تلك الشكاوى وأن الدعوة السنوية تهدف إلى ذلك أساساً بناء

على قرار مجلسنا في هذا الشأن. ولكن نظراً لتأكد عدم سفر الشيخ إلى دار السعادة برضاه، وأنه إذا أجب على السفر فقد يلجأ إلى الإيرانيين، وفي هذه الحالة قد يستخدمه الإيرانيون ضدنا، كما أن الشكوى التي كنا نسمعها من الإيرانيين ستنتقل إلينا وبناء عليه فإنه من اللازم والضروري القيام في أول الأمر ببحث الموضوع مع الإيرانيين؛ لأن السعي إلى إبعاد الشيخ من هناك كان على اثر الشكوى الحاصلة من قبل الإيرانيين وأنه في حالة إجباره على القدوم إن أراد اللجوء إليهم فعليهم تقديم ضمان رسمي بالآي يقبلوه عندهم وأنهم إذا لم يعطوا الضمان، فعليهم أن يكفوا عن الشكوى. وحتى في حالة تقديم الإيرانيين مثل هذا الضمان فسيصبح إبعاد الشيخ من هناك أمراً ضرورياً، ويكون إجراء اللازم في ضوء جواب الإيرانيين. ونظراً لأن الشيخ المشار إليه يدعي أنه يقوم بمثل هذه التصرفات برضا الدولة العلية، كي يمدح العشائر التي تلتف حوله، وأن الذين يسمعون أن تصرفاته هذه لا توافق رضا ولي الأمر يتخلون عنه، كما أن مشيرية الجيش الهمايوني الرابع وولاية وان كذبتا النشريات المذكورة على اثر البرقية الموجهة إليهما بقرار من مجلسنا؛ وعليه يرى مجلسنا أن إعلان ذلك بهذه الصورة في كل مكان سيوقع الخلاف والفرقة بينه وبين العشائر المخدوعة به، وفي حال موافقة المقام العالي يتعين تحويل نظارة الخارجية صلاحية بحث الأمر مع سفارة إيران وتبليغ المشيرية والولاية المشار إليهما لتوزيع إعلانات باسم الحكومة السننية في الأماكن اللازمة تكذيباً لما ينشره الشيخ سالف الذكر. والأمر في الأحوال قاطبة لسيدنا ولي الأمر. ١٨ جمادى الأولى سنة ٩٨ و ٥ نيسان ٩٧

توقيعات

تم طياً عرض وتقديم مذكرة نظارة المالية البهية بشأن استيضاح ولاية حكاري عما يجب عمله حيال المعروض المقدم من قبل عبد القادر أفندي بن الشيخ عبيد الله ببيان أن هناك متراكمات عن الرواتب الشهرية البالغة أربعة آلاف وخمسمائة قرش المخصصة مؤقتاً لوالده عن السنتين ست وتسعين وسبع وتسعين، ويطلب احتساب مبلغ مائة وثمانية آلاف قرش الذي لم يسدد من المبالغ المطلوبة لبعض أقارب الشيخ المذكور بصفة بدلات الأعشار ورسوم الأغنام عن تلك السنوات وقدرها مائة واثنى عشر ألف قرش، كما يطلب احتساب المخصص الشهري له من الخزينة الجليلة مؤقتاً مدة بقائه بدار السعادة بموجب الإرادة السلطانية في هذا الشأن وقدره خمسة آلاف قرش المعطى له اعتباراً من شهر آذار عام ثمانية وتسعين. وحيث أن أربعة آلاف وخمسمائة قرش المذكورة خصصت سابقاً بصفة مؤقتة تكون لافية باعتبار بقاء الرجل هنا مؤخراً بصفة موقوف وتخصيص راتب آخر طيلة بقائه هنا، وعليه فلا مجال لاحتساب متراكمات سنتي ست وتسعين وسبع وتسعين بما هو مطلوب من أقاربه، بالإضافة إلى أن فراره يستوجب قطع راتبه المخصص هنا، وقد نظمت هذه المذكرة ببيان أن إحالة الموضوع إلى النظارة المشار إليها كي تقوم باحتساب ما دفع حتى الآن وقطع الباقي كلياً يتوقف على صدور الأمر الهمايوني في ذلك.

٧ شوال سنة ٩٩ و ٩ أغسطس سنة ٩٨

سعيد باشا

تم طياً عرض البرقية الواردة من ولاية حكاري حول فرار الشيخ عبيد الله بدون إذن وأن هناك حاجة لإصدار أمر عال لتوضيح ذلك باسم حضرة مولانا السلطان، ويتبين من البرقية أن الشيخ سالف الذكر قام بنشر بعض الإعلانات لتغطية عودته فاراً وأن إشاعة خبر فراره خلافاً للرضا العالي يحد من خداعه للناس من حوله ومحاولته جمعهم لتنفيذ مآربه. ونظراً لأن إصدار أمر عال وإرساله يضيع كثيراً من الوقت، فإن إرسال الأمر العالي برقياً يتوقف على الإرادة السنوية لحضرة مولانا السلطان في هذا الشأن، وقد أُعدت هذه المذكرة لبيان ذلك. ٧ شوال سنة ٩٩ و ٩ أغسطس سنة ٩٨ سعيد باشا

حل البرقية المرسلة من ولاية وان

لاحقاً لما بيناه يوم أمس من أننا نشرنا إعلانات عن أن الشيخ عبيدالله يعلن بين الناس أنه لا يثق ولا ياتمر بأمر الصدر الأعظم ولا بأمر الوزراء بل ياتمر فقط بأمر حضرة مولانا السلطان، نريد أن نوضح أن إصدار أمر عال بالإعلان عن فرار الشيخ دون إذن من حضرة مولانا السلطان ومجيئه إلى هذه الجهة، وأن إجراءات ستتخذ بحقه باسم حضرة صاحب مقام الخلافة، منوطة برأي النظارة العالية. ٩ أغسطس سنة ٩٨ محمد حلمي

إلى مقام النظارة العالية

جاء في المذكرة التي وردت من نظارة الداخلية الجليلة مؤخراً والتي عُرِضت على المقام العالي طياً، أنه خلال قدوم ذوي المشار إليه إلى دار السعادة في وقت سابق، صدرت إرادة سنوية بإسكانهم في محل مناسب وإعاشتهم وتأمين مصاريفهم، وبإشراف الموظف المعين تم صرف مائة وسبعة آلاف ومائة واثنين وعشرين ونصف قرشٍ خلال الفترة من الرابع عشر من تموز عام سبعة وتسعين وحتى نهاية شهر شباط من العام الذي يليه لإيجار السكن ورواتب العمال والخدم والمأكولات والمفروشات وسائر اللوازم وطلبت نظارة المالية احتساب ذلك من محصنات الداخلية. وعلى النحو المبين في الدفتر والسندات الموجودة المدققة والمصدقة من قبل شوري المالية فإن أربعة وعشرين ألف قرش من المبلغ المذكور كان على شكل ذهب وواحدًا وخمسين ألفًا وخمسمائة وسبعة وثمانين قرشاً وخمس بارات على شكل مجيدي فضة، وواحدًا وثلاثين ألفًا وخمسمائة وخمسة وثلاثين قرشاً وعشر بارات على شكل مسدس (أو سداسي) استأذنت محاسبة النظارة في حاشيتها للمذكرة لاحتسابها من محصنات العطايا نظراً لعدم كفاية يومية الضيوف في موازنة السنة المذكورة. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢١ ذي القعدة سنة ٢٩٩ و ٢١ أيلول سنة ٢٩٨

محمود باشا

صاحب الدولة

من المعروف لدى دولتكم أنه سبق أن عرض بتاريخ ٧ شوال سنة ٩٩ الاستئذان بقطع ما سبق تخصيصه مؤقتاً للشيخ عبيد الله أفندي من راتب شهري قدره أربعة آلاف وخمسمائة قرش، وما خصص مؤخراً مدة وجوده هنا وقدره خمسة آلاف قرش بعد احتساب ما دفع حتى الآن وذلك بسبب فراره. وجاء في المذكرة التي وردت من نظارة الداخلية الجليلة مؤخراً وعرض على المقام العالي طياً، أنه خلال قدوم ذوي المشار إليه إلى دار السعادة في وقت سابق، صدرت إرادة سنوية بإسكانهم في محل مناسب وإعاشتهم وتأمين مصاريفهم، وبإشراف الموظف المعين تم صرف مائة وسبعة آلاف ومائة واثنين وعشرين قرشاً ونصف قرشٍ خلال الفترة من الرابع عشر من تموز عام سبعة وتسعين وحتى نهاية شهر شباط من العام الذي يليه لإيجار السكن ورواتب العمال والخدم والمأكولات والمفروشات وسائر اللوازم وطلبت نظارة المالية احتساب ذلك من محصنات الداخلية. وعلى النحو المبين في الدفتر والسندات الموجودة المدققة والمصدقة من قبل شوري المالية فإن أربعة وعشرين ألف قرش من المبلغ المذكور كان على شكل ذهب وواحدًا وخمسين ألفًا وخمسمائة وسبعة وثمانين قرشاً وخمس بارات على شكل مجيدي فضة، وواحدًا وثلاثين ألفًا وخمسمائة وخمسة وثلاثين قرشاً وعشر بارات على شكل مسدس (أو سداسي) استأذنت محاسبة النظارة لاحتسابها من محصنات العطايا نظراً لعدم كفاية يومية الضيوف في موازنة السنة المذكورة، وقد نظمت هذه المذكرة لبيان تنفيذ الحكم العالي في حالة صدوره بإحالة الموضوع إلى النظارة المشار إليها لإجراء اللازم على نحو ما أشعرت به.

٦ ذي الحجة سنة ٩٩ و ٧ تشرين الأول سنة ٩٨

سعيد باشا

تم طياً عرض وتقديم البرقية الواردة من المشيرية الجلييلة للجيش الهمايوني الرابع حول ما أشعرت به قيادة ومتصرفية حكاري عما يقوم به الشيخ عبید الله أفندي من حركات واستعدادات للهجوم على الجانب الإيراني وكذلك ما تبلفت به ولاية وان بالأمس من قبل السفارة السنية بطهران حول طلب السلطات الإيرانية بصفة رسمية لمنع اعتداء الأكراد الذين هم من أتباع الشيخ في طرفنا على الطرف الآخر وتأديبهم، والإجراءات المتخذة في هذا الشأن ورأي المشيرية المذكورة. وعلى النحو الذي يبدو لمقامكم العالي من معناه أن هناك حاجة لتأمين المبالغ والمؤن وإرسالها إلى الأماكن التي يتم إليها سوق العساكر وجلبهم بهدف منع العشائر من جهتنا من المرور إلى جهة إيران والمحافظة على أمن الحدود، بالإضافة إلى إعلان الحكم العرفي هناك إذا لزم الأمر. وقد تم إبلاغ نظارة المالية الجلييلة فيما يتعلق بالنقود والمؤن. ولما كان من المسلم به وجوب اتخاذ التدابير العاجلة من قبل الحكومة السنية كيلا تحدث أزمة في هذه الفترة على الحدود مع إيران، وكان على الشيخ المذكور تعديل حركاته على اثر وصايا ونصائح ياوران حضرة مولانا السلطان الذي سيتوجه إلى هناك، لكن الأخبار تقول بأن رجالا مسلحين من الأكراد والعشائر من طرفنا يتجمعون، وأنه في حالة ما إذا دخل رجال من العشائر الإيرانية على جهتنا، فإنه من الضروري أن تتخذ التدابير القوية لحفظ الأمن، ونظرا لما بينته البرقية من طلب الإذن بإعلان الأحكام العرفية إذا اقتضى الأمر. وقد نظمت هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما قد يصدر من الإرادة السنية بالإذن للمشيرية المذكورة كي تعلن الأحكام العرفية لدى الحاجة وسوق العساكر إلى الأماكن اللازمة للمحافظة على الأمن في الحدود والحرص على منع ظهور أية اضطرابات.

٩ ذي القعدة سنة ٩٧ و ١ تشرين الأول سنة ٩٦

سعید باشا

برقية ٣٠ أيلول سنة ٩٦

إلى المشيرية الجلييلة للمباين الهمايوني

جاء في الرسالة الواردة إلينا من قيادة حكاري أن الشيخ عبید الله أفندي جمع من كوار والأماكن المجاورة لها ومن العشائر في إيران بالجانب الآخر ما بين ثمانية وعشرة آلاف رجل وهاجم جهات صادق بولاتق و أرومية على النحو الذي بينته في رسالتي السابقة، كما إنه يبعث برسائل هنا وهناك لجلب مزيد من المسلحين من الأكراد والعشائر ويجمعهم في الجانب الآخر من الحدود في اشتوب بجوار شمدينان، كما يجلب المتخربين والأغوات من جانبنا، كما أن عبد الله آغا السيداني وعز الدين بك المقيم في الباق يجمعان بعض الرجال والذهاب فورا كما أن خليفة سعید أفندي جاء إلى هرواطية وبدأ يجمع الرجال من هنا وهناك، أضف إلى ذلك أن أهالي ناحية كويج التابعة لجوله مرك وسكان سوار كان وماسرو التابعتين للباق ظهرت عليهم علائم الاتحاد مع الشيخ وسكان الأماكن الأخرى مازالوا يتشاورون. وأن حركات الشيخ في الظاهر للهجوم على إيران وضرب شكال علي خان الذي خرب العشائر بجهتنا لكن هناك أقاويل أن هدفه الأصلي هو التحكم بهذه الجهة ونظرا لعدم وجود طريقة أخرى فإن هناك حاجة لإرسال قوة عسكرية كافية. إن الأفكار النجسة للشيخ بداية ونهاية تؤدي إلى كثير من الأحداث وإذا كان نشاطه الحالي في جهات إيران فإنه بناء على تبليغ شاه إيران وردت برقية من سفارة طهران إلى ولاية وان بتاريخ ١٩ أيلول سنة ٩٦ قدمت صورة منها إلى نظارة الخارجية الجلييلة، جاء في إحدى فقراتها أنه إذا لم ترسل قوة عسكرية كافية من هذه الجهة للقيام بعملية تأديب سريعة ضد الأكراد التابعين للشيخ، فإن القوة العسكرية الإيرانية المتمركزة على طول الحدود أعطيت إذنا بملاحقة الشيخ المشار إليه وأعوانه وتأديبهم وأن المصلحة ستلجئ العساكر الإيرانية أثناء مطاردتهم إلى عبور الحدود إلى هذه الجهة وأن المسؤولية في هذه الحالة تقع على ولاية وان. والبقية هي البرقية رقم ٢.

٢٩ أيلول سنة ٩٦ سامح

نظارة المالية - قلم الرسائل

جاء في الكتاب الوارد من ولاية حكاري البهية إلى نظارة الداخلية الموحدة إلى الخزينه الجليله تحت رقم مائتين وتاريخ ٢٤ آذار سنة ٩٨ أن للراتب الشهري المخصص مؤقتا للشيخ عبيد الله أفندي شيخ زاوية الشيخ طه الكائنة بناحية شمدينان وقدره الإجمالي أربعة آلاف وخمسمائة قرش متراكمات محسوبة لعامي ستة وتسعين وسبعة وتسعين وان ابنه عبد القادر أفندي قدم معروضا طلب احتساب مبلغ مائة وثمانية آلاف قرش الذي لم يسدد من المبالغ المطلوبة لبعض أقارب الشيخ المذكور بصفة بدلات الأعشار ورسوم الأغنام عن تلك السنوات وقدرها مائة واثنان عشر ألف قرش، وأن الراتب المذكور له صفة مؤقتة وله متراكمات عن السنتين المذكورتين وبقايا الأعشار والأغنام مبينة ومصدقة في القيود، وتطلب الولاية إبلاغها بما يجب عمله. وقد بينا في هامش المذكرة المقدمة بتاريخ ١٧ كانون الأول عام ٩٥ أنه لما كان السيد المذكور وبعض رجاله وذويه يحصلون على المخصص البالغ خمسة آلاف قرش ونيقاً حتى ختام المسألة الحربية على أن يقوموا مقابل ذلك بالخدمات الحربية، وأنه نظراً لانتهاه المسألة الحربية يجب قطع هذا الراتب، كما جاء في جواب النظارة البهية المحرر يوم ١١ كانون الثاني الأمر بإعطاء الرواتب المذكورة فترة أخرى. كما جاء في التعليمات الواردة أخيراً أنه سبق أن خصص للسيد المذكور من الخزينه الجليله مؤقتاً خمسة آلاف قرش كراتب طيلة بقائه بدار السعادة. وأن الراتب المذكور يعطى له اعتباراً من اليوم السادس من آذار عام ٩٨ وهو تاريخ التعليمات، وأن إعطاء هذا الراتب له صفة مؤقتة أساساً وأنه استبان من الإشعار محلياً أنه تم تسديده حتى نهاية خمسة وتسعين. فإذا لم يتم تسديد شيء في عامي ستة وتسعين وسبعة وتسعين بعد فلائمه لم يستند إلى أي إرادة في هذا الشأن، وإن تسوية الراتب المذكور على النحو المبين تكون باحتسابه بقايا الأعشار والأغنام عن السنتين المذكورتين وتوافق إرادة النظارة العلية، أفادت بذلك دائرة المصاريف العمومية ودائرة شوري المالية لعرضه على مقامكم العالي كي يقوم ببيان ما يلزم إجراؤه من قبلنا. والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٦ رمضان سنة ٢٩٩ و ١٩ تموز سنة ٩٨ منير

إلى مشيريه المابين الهمايوني إلى رئاسة الوزراء، و إلى نظارة الحربية الجليله نظراً لوجود الثائرين في جهة إيران فإن تأديبهم والتنكيل بهم يقعان على عاتق الطرف الآخر. ومع أن التدابير الواجب اتخاذها من هذه الجهة تقتصر على منع عشائر جهتنا من الاتجاه إلى هناك وحفظ الأمن داخل حدودنا، فإن الحملة الكبيرة التي ستقوم بها إيران ستؤدي إلى هزيمة الثائرين، وفي هذه الحالة سيأتون إلى جهتنا ونظراً للنفوذ الكبير الذي يتمتع به الشيخ فإن أي دعوة من قبله ستؤدي إلى تداعي العشائر التي هي من جهتنا، مما يؤدي لا سمح الله تعالى إلى مشكلة كبيرة لدولتنا، وما يتطلب هو حشد قوة كافية لمنع ذلك، بالإضافة إلى الحيلولة دون استجابة الأهالي من طرفنا لأفكار الشيخ تجاه الطرف الآخر وذلك عن طريق زيادة القوات العسكرية في جهات راوندوز وحكاري، وتلبية لهذه الحاجة فقد تم هذا اليوم سوق طابور مزود بقطعتي مدفع جبلي بقيادة الأمير آلي علي شفيق بك كما توجه على وجه السرعة موسى باشا قائد الفرقة الثامنة بطابورين موجودين في موش بالإضافة إلى طابور من العساكر السلطانية إلى هذه الجهة. كما طلبنا طابورين من الجيش في المركز، كما طلب من المركز أن تكون كتيبة مشاة تابعة للفرقة السابعة مستعدة لجلدها فوراً إذا تطلب الأمر ذلك، كما تم التأكيد على قيادة شهر زور لتمركز قوة كافية في راوندوز. وبفضل حضرة مولانا السلطان تتخذ كافة الإجراءات لحفظ الأمن والنظام. وقد أبلغت نظارة المالية الجليله أن ما كانت تعطيه مالية وان من النقود جعلها في وضع صعب وأنها لن تقدر على إعطاء المؤن من عشر هذه الأماكن، وفي حال تعذر ذلك سيزداد الأمر صعوبة لذلك طلبنا العمل لتأمين المبالغ اللازمة وجمع المؤن اللازمة من ولايتي وان وبدليس على وجه السرعة وإيصالها والإذن بإعلان الأحكام العرفية بتعليمات مخصوصة إذا اقتضى الأمر لمواجهة كل الاحتمالات.

٢٩ أيلول سنة ٩٦ سامح

جاء في تقرير سفارة إيران بيان أن الثورة والتمرد اللذين حدثا داخل الحدود الإيرانية، مبعثهما تحريض كل من الشيخ عبید الله وحمزة آغا، وأنه يتعين تأديب العشائر والأكراد المقيمين بجهتنا الذين يجتازون الحدود الإيرانية، كما أبلغ شاه إيران سفارتنا بطهران شفويا مثل هذا الطلب. كما جرى التبليغ أولا وآخرا لمن يلزم لحماية الحدود. أما فيما يتعلق بتأديب من يجتازون الحدود الإيرانية من أتباع السلطنة السنية فثمة عشائر إيرانية تقوم منذ وقت بعيد بممارسة الظلم والتعدي على الأهالي الذين هم في جهتنا وأنه يتعين مجازاتهم كذلك بموجب المعاملة بالمثل. فإذا وجدت عشائر من جهتنا توقع الخسائر في الطرف الآخر فإنه من المقرر والمصمم عليه إرسال لجنة خاصة لإجراء التحقيق واتخاذ التدابير التي من شأنها الحيلولة دون وقوع مثل هذه الحالات، كما أبلغت سفارة إيران من قبل نظارة الخارجية بقرار مجلسنا لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع من هم بجهة إيران من إيقاع الأضرار والخسائر في أتباع الدولة العثمانية.

إن تزايد الأهمية الطبيعية لحدود الدولة العلية نتيجة التغييرات التي حدثت بسبب الحرب السابقة بالإضافة إلى كون كل من منطقتي وان وحكاري مجعما للأكراد والعشائر وكون أكثرية الأرمن في تلك الجهات كل ذلك يجعل منع الشيخ المشار إليه وأمثاله من استخدام نفوذهم بين العشائر بشكل لا يوافق أوضاع تلك المناطق ولا مصالح ومنافع الدولة وظهور المشاكل تبعا لذلك من فرائض الأمور. كما أن سفير إيران عزا عدم دفع ورفع حركة التمرد والعصيان هذه إلى تحريض الشيخ المذكور، وأنه ما لم يتم إبعادهم عن الحدود فلن يكون هناك أي أمل بتأمين الاستقرار وضمان الأمن، وأنه إذا فقدت دولته التي يتبعها أمل التعاون من جانب الدولة العلية فإنها ستضطر إلى البحث عن حل آخر ملمحا إلى إمكانية طلب المساعدة من الدولة الروسية. كما أن محتويات البرقية الواردة من مشيرية الجيش الرابع الهمايوني إلى نظارة الحربية ومن ولاية وان إلى الباب العالي التي تم عرضها وتقديمها طيباً بشأن حشد الروس لقواتهم في نخبوان والمناطق الحدودية أمر جدير بالانتباه.

وإذا حمل سوق الروس عساكرهم إلى الحدود الإيرانية على حماية الحدود في الظاهر ودعم الإيرانيين إذا اقتضى الأمر، فإنه يهدف في حقيقة الأمر إلى الإخلال بالعلاقات بين الدولة العلية وإيران التي نحافظ عليها بصورة طبيعية وإلحاق الضرر بمنافع الدولة هناك، ومن الواضح أن تكون لذلك محاذير كبيرة بالنسبة لنا في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد حذر بعض سفراء الدول المحايدة ومن قبيل النصح من ذلك وأكدوا ضرورة أن تتخذ الدولة العلية التدابير الممكنة في أقصر وقت ممكن. والمسألة في وضعها الحالي عبارة عن شكاوى الإيرانيين، ومن البديهي ألا يكون هناك شيء يقال قبل التحقيق في ذلك، فمن مقتضى المصلحة تشكيل لجنة تحقيق وإرسالها إلى هناك والعمل بعد ذلك وفق مقتضى الحال. بالإضافة إلى أنه يجب إشعار الجانب الإيراني بأن الدولة العلية تنظر إلى هذا الموضوع بمزيد من الاهتمام وبذلك تحول دون ميل الإيرانيين إلى روسيا ويُستدل ذلك من قول السفير الإيراني أثناء الحديث أنه لم يتم إرسال لجنة التحقيق بعد. ولذلك تأكد وجود اختيار لجنة التحقيق هذه فوراً وإرسالها كي يكون القول مدعوما بالفعل، كما أن حيدر أفندي ناظر البرق سابقا كان في منصب سفير طهران مرتين فهو مطلع على أحوال وعادات تلك البلاد بصورة تامة، وله القدرة الفائقة على القيام بهذه المهمة، على أن يرفق بشخص آخر من قبل الدائرة الحربية فيكون المشار إليه كوميسيرا أولاً والكمالي أفندي الذي عين بالأمس متصرفاً للعمارة كوميسيرا ثانياً، وتكليفهما بالتحقيق فيما إذا كان هناك من يعتدي على الحدود الإيرانية على النحو المعروض والمسارة إلى منعه وإجراء سائر التدابير والمعاملات اللازمة بعد تزويدهما بأوراق الشكوى وإرسالهما على وجه السرعة. كما تقرر تخصيص راتب شهري للمذكورين على النحو المخصص لمأموري التفتيش الأول والثاني ممن يُرسلون إلى جهات الأناضول، وتسديد رواتبهما مع بدلات السفر من بند المصروفات الطارئة. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

غرة صفر سنة ٩٨ و ٢١ كانون الأول سنة ٩٦

أختام أعضاء مجلس الوكلاء

دائرة نظارة الحربية

نرفع طياً إلى مقامكم السامي صورة حل البرقية الواردة من دولة نافذ باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع الموجود بجهات وان وتتضمن المعلومات المقدمة إليه من شهبندرية تبريز عن سوق دولة روسيا عساكر إلى نخجوان وإلى الحدود وسبب ذلك ومقدار العساكر. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٤ محرم سنة ٢٩٨ و ١٥ كانون الأول سنة ٢٩٦

دائرة رئاسة الوزارة - غرفة البرقيات

حل البرقية المرسلة إلى مقام الصدارة السامية من ولاية وان أبلغت شهبندرية تبريز في رسالتها بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ٩٦ أنه تبين من التحقيقات والمسموعات الأخيرة أن القوة الكبيرة العسكرية التي استخبر عن سوقها من قبل روسيا إلى نخجوان وإلى الحدود أجاب قنصل روسيا في تبريز لدى السؤال عن أسبابه أن هذه القوات هي لحماية الحدود وعبارة عن أربعة عشر طابورا وبطارياتي مدافع.

١٤ كانون الأول سنة ٩٦

حسن

صورة حل البرقية الواردة بتاريخ ١٤ كانون الأول سنة ٩٦ إلى نظارة الحربية

من محمد نافذ باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع الموجود في وان على اثر الاستخبار بسوق قوات عسكرية كبيرة من قبل دولة روسيا إلى نخجوان والحدود ستل قنصل تلك الدولة المقيم في تبريز عن سبب إرسال تلك القوات فورده منه الجواب السبب هو حماية الحدود. وجاء في رسالة شهبندرية تبريز بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ٩٦ أنه تبين من التحقيقات والمسموعات الأخيرة أن القوة المذكورة عبارة عن أربعة عشر طابورا وبطارياتي مدافع. رجاء الاطلاع.

Y.A.Res 1297-12-7
H-2053

صورة مذكرة النظارة

لا يخفى على مقامكم العالي الأهمية الموقعية لجهات وان وحكاري، وأن هذه الأهمية تضاعفت بسبب الاضطرابات التي تحدث الآن في إيران، وكان من الضروري جدا الحرص على استمرار الأمن والاطمئنان في تلك الجهات وخاصة عدم إفساح المجال لتجاوز الاضطرابات التي تقوم بها عشائر الأكراد في الممالك الإيرانية على الحدود الخاقانية. ونظرا لعدم تناسب حال وتدابير دولة سامح باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع مع هذه الأهمية فقد رأينا بعد بحث الأمر مع نظارة الحربية الجليلة أنه من المناسب تعيين رئيس أركانه سعادة الفريق نافذ باشا مشيرا للجيش الهمايوني المذكور معلقا على موافقة المقام السامي. وقد أعدت هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة الجليلة في هذا الشأن.

٧ ذي الحجة سنة ٩٧ و ٢٩ تشرين الأول سنة ٩٦
صورة مطابقة للأصل

نرفع المحضر المعد من قبل مجلس الوكلاء مع مرفقاته بشأن التحقيق والبحث في شكاوى دولة إيران من أن ما يحدث من حركات وأعمال تمرد وعصيان ناتج عن تحريك وتحريض الشيخ عبيد الله وأعوانه وبتعيين وإرسال ناظر البرق السابق حيدر أفندي والكمالي أفندي متصرف العمارة بصفة كوميسير أول وكوميسير ثان على أن يرافقهما رجل مناسب من الدائرة العسكرية لإجراء التحقيق فيما إذا كان هناك من يتجاوز الحدود من طرفنا ومنع هذا التجاوز إذا كان ذلك واقعا وبعض الأمور المتعلقة بذلك وقد كتبنا هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما سيصدر من الأمر والإرادة السنية السلطانية حول هذا القرار.

غرة صفر سنة ٩٨ و ٢١ كانون الأول سنة ٩٦

سعيد

Y.MTV. 114/31

برقية

إلى درويش باشا الياور الأكرم لحضرة مولانا السلطان علمت بكل أسف أن بعض أصحاب الإفساد جعلوني ستارا وهدفا في الترويح لأهدافهم. إنني أؤكد بقسمي أنني على العهد والولاء لمقام الخلافة المباركة في الآستانة، وأكرر أن تلك الافتراءات هي نتيجة للحقد والحسد، وإنني على استعداد لتنفيذ أي إرادة سنية تصدر ومتهيناً لتقديم نفسي وأفراد عائلتي قربانا لإثبات حقدهم وحسدكم، كما أقسم بأنني في حالة الأمر إلي مستعد لشرح الحقائق بالتفصيل.

٣ كانون الأول سنة ٣١٠

حافظ محمود

Irade Dahiliye

69691

صدرت الإرادة السنية السلطانية بالموافقة على ما عرضه سعادة كامل بك من كتاب المابين الهمايوني الذي كان في مهمة خاصة في وان بترقية حسن أفندي عضو مجلس إدارة ولاية وان إلى متمايز من الدرجة الثانية، وأحمد أفندي مدير شانس السابق إلى الدرجة الثالثة وتعيينه قائمقاما على قضاء كوار، ومنح عثمان آغا يوزباشي ضبطية المشاة بولاية وان الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة ونقله إلى قيادة وحدة الفرسان بكتيبة ضبطية وان وذلك لمراقبتهم للشيوخ عبيد الله أفندي أثناء نقله إلى الموصل وحسن خدماتهم ووفائهم. والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٩ صفر سنة ٣٠٠ و ١٨ كانون الأول سنة ٩٨

علي رضا

معروضي أنا العاجز إلى مقامكم،

لا يخفى على مقامكم الكريم أنه في سبيل إزالة ورفع القيل والقال والاختلال الذي حدث قبل مدة بين أهالي وان نفسها وأقضيتها، لم أقصر منذ بداية مأموريته في إجراء النصح والترهيب اللازمين. لكن المدعو مصطفى بك وهو من أهالي وان نفسها وخان محمود ونور الله بك أمير حكاري وغيرهم من الأشخاص المعروفة أسماءهم اتفقوا مع بدرخان بك على مخالفة الإرادة السنوية فلا يؤثر فيهم النصح بشكل من الأشكال، وكان من الواضح أنهم خرجوا على طاعة أولي الأمر وبلغوا ذروة التمرد والعصيان واستحقوا إنزال العقوبة الشديدة بحقهم شرعا وقانونا، وأنه ما لم تتخذ بحقهم المعاملة الجبرية بعون الباري عز وجل والقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان فإن عودتهم إلى دائرة الطاعة والانقياد بالخطاب والنصح أمر غير متوقع أو متصور كما أن التسوية والتسامح في أمر إجراء التأديب الذي يستحقونه يؤديان إلى كثير من الأضرار والمفاسد في هذه المناطق بل ويسري الوضع على مناطق أخرى. وعليه فإنه نظرا لأن تحقيق المقصود بالقوة الجبرية وفي أحسن صورة ممكن بعون الله تعالى، مناط قد بينت ما خطر على بالي من تدابير بندا بندا في عريضتي التي رفعتها إلى مقام الصدارة، وإمكانية اطلاعه على ذلك من محتويات اللائحة والعريضة المذكورة لا أجد النظر في إيرادها هنا تجنباً للتكرار. وإجراء اللازم حسب ماورد في اللائحة المذكورة أو بطريقة أخرى بالإرادة السنوية التي تصدر في هذا الشأن. فالأمر المهم هنا هو إجراء التأديب اللازم بالقوة العسكرية ضد الأهالي المذكورين وضد بدرخان بك، كما يجب التهينة من الآن والاستعداد للقيام بمثل هذه العملية؛ ذلك لأن التسوية والتأخير ينجم عنهما الكثير من المحذورات بشأن الملك والدولة. فالرجاء الاهتمام بأمر استصدار الإرادة السنوية للقيام بهذه التدابير في أقصر وقت ممكن وإبلاغني بذلك كي يصار إلى تنفيذه. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٥ صفر سنة ٤٢

وثائق عن حركة بدرخان بك

Trade Mesail-I Muhimme 1235

معروض من العاجز إلى مقام النظارة العالية

غني عن البيان لدى مقامكم الكريم، أنه من قبيل إنهاء أسباب القيل والقال والاضطراب الذي حدث بجهات وانه بفضل حضرة مولانا السلطان، استدعت ثلاثة من وجوه المملكة حيث بينت لهم ماصدر من الإرادة السنوية، وبينت في رسالتي السابقة إلى مقامكم الكريم أنهم أعييدوا إلى حيث كانوا مع التعهد بإرسال عدد من الوجوه المعتبرين إلينا ومعهم إعلام شرعي ومحضر من عموم الأهالي بالحضور على تنفيذ الإرادة السنوية خلال أربعين يوما اعتبارا من يوم العشرين من ذي الحجة. ومضت فترة عشرين يوما على كتابي إلى الأهالي المذكورين ولم يرد حتى الآن أي جواب وأنه ظهر جليا عدم طاعة الأهالي المذكورين وأنهم استحقوا العقوبة، وطلبت التفضل بالأمر لإجراء ما يلزم. وعلى النحو الذي يفهم من الرسالة التي وردت جوابا على كتابي المذكور أقدمه طيباً مع الإعلام والمحضر أنهم يكررون ما قالوه سابقا من الاعتذار ويعصرون على المخالفة، فيتأكد بذلك وجوب تأديبهم. ونظرا لأن التأخر في إجراء ما يلزم يؤدي إلى سريان الوضع إلى أماكن أخرى، فإنه من إيجاب الحال والمصلحة توسط مقامكم الكريم لاستصدار الإرادة السنوية بالأمر بإجراء وتنفيذ ما ورد في العريضة واللائحة، وإشعاري بذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

في ٨ شعبان سنة ٤٢

مشير أرضروم أسعد باشا

صورة الرسالة الواردة من قنصل إنجلترا المقيم بالموصل إلى سفارة إنجلترا يوم ١٩ أيلول سنة ١٨٤٦

أبلغ مقام السفير أنه يخشى من تعرض النسطوريين المقيمين بقضاء طنحوم الذي كان تابعاً لنور الله بك متسلم حكاري وترك من قبل الموما إليه لبدر خان إلى مجزرة من قبل بدر خان المذكور أشد من واقعة قبيلة طياري. وقد أخبر النسطوريون أنهم يتوقعون بألا يترك بدر خان بك أسرى بعد الآن ويقتل النساء والصبيان عموماً، وأنه مشغول يجمع عساكره وتأمين المون للقلاع، فوقع النصارى في خوف ورعب ويستعدون الآن جميعاً للجوء إلى الأراضي الإيرانية. وفي بداية الأمر أرادوا الحصول على حماية طيار باشا فأرسلوا إلى الموصل راهبين مع قسيس ورجل آخر لكنهم لم يتمكنوا من الوصول ومن المحتمل أنهم هلكوا في الطريق أو عادوا بعد أن تعذر عليهم اجتياز المحل المعروف بـ "برواري". إن الخبيث المعروف بعبد الصمد بك الذي ذاعت شهرته في واقعة طياري قام مع الأكراد بذبح كل نسطوري مر من أراضيهم متوجهاً إلى الموصل، حتى أنهم قتلوا بالأمس سبعة منهم. وفي هذه المرة تحالف كل الأمراء في المنطقة. فلهجوم المقرر ضد النسطوريين سيكون أكبر من الهجوم السابق. ومع أن الأمراء الأكراد وعلى رأسهم بدر خان بك ونور الله بك وعبد الصمد بك يخاصمون بعضهم البعض ولا يتفاهمون فيما بينهم فقد طلب رجلان يعدان بينهم من الأولياء وهما الشيخ محمد الموصل والشيخ يوسف الزاخوي ترك المنافسة فيما بينهم والاتحاد مع بدر خان بك لتدمير النصارى، وأن لهم الخيار في العودة إلى خلافاتهم بعد الانتهاء من هذه المهمة. وعندما سمع طيار باشا بأن عبد الصمد بك أوقع الخلاف والفتنة بين النصارى، أرسل الشيخ محمد بمهمة مصالحتهم إلى برواري، وقد لقي عمل الشيخ هذا استياء شديداً. إن الأكراد يرتكبون بحق النصارى الجبليين كافة أنواع الظلم والاضطهاد، وفي الوقت الذي وعدت السلطنة السنية "الطياريين" بإعفائهم من الضرائب نظراً للخسائر التي تعرضوا لها فإنهم في هذه السنة اضطروا إلى دفع الجزية مرتين مرة إلى بدر خان بك ومرة أخرى إلى نور الله بك، ثم إن اعتداءات القبائل المتوحشة في هذه الجهات

واعتداءات أهل برواري لم تترك في البلاد شيئاً، إذ ما إن علم طيار باشا بالوضع حتى أرسل إلى بدر خان بريداً عاجلاً، أمره فيه بدفع ورفع الظلم الذي يتعرض له النصارى، كما أرسل إلى برواري أحمد بك الموظف لدى دائرته معلناً أنه سيكون مسؤولاً عن أي اعتداء يقع على أي نصراني كما أمر بعودة الشيخ محمد إلى الموصل وإبلاغه عن تحركاته. وشدد على أحمد بك كي يقوم بتفقد أحوال القرى وترغيب النصارى الموجودين في مار شمعون في عرض أحوالهم دون خوف. وتعتبر جميع نواحي النسطوريين اليوم من توابع أسرة حكاري وهي على النحو الوارد ذكره بيد بدر خان بك وهي من توابع ولاية أرضروم. لكن هناك سلاسل عظيمة من الجبال بين النواحي المذكورة وبين أرضروم، بالإضافة إلى أن أكبر أعداء النسطوريين يعيشون في هذه الجبال. ونظراً لبعدهم ووعورة الطريق فإنه ينقطع أثناء التعدييات والهجمات فيتعذر استعانتهم بأرضروم، وعلى العكس من ذلك فإن اتصاهم بالموصل دائمي ومستمر فيمكن نقل محاصيلهم خلال أربعة أو خمسة أيام كما يمكن لوالي الموصل إرسال العسكر وغير ذلك من الدعم لدى طلبهم، وتحقيق أسباب الأمن ومبادئ الإبقاء على حياة النسطوريين بالحاق بلادهم بولاية الموصل. كما يجب إبعاد عبد الصمد والرجال الذين هم من أخلاق وأفكار الشيخين المذكورين من هذا المكان وألا يبقى بدر خان بك مطلق اليد والصلاحيات في هذه البلاد. إن السلطنة السنية محدودة بقدرة هذا الرجل وقوته؛ فتتساهل معه ومع أن لبدر خان خصوماً وحساداً كثيرين فإذا أبعد الشيوخ وتم ترغيب قبائل بنياشي ونرباري وسائر القبائل الكردية من قبل الدولة العلية أمكن طرد الموما إليه من الجبال، كما إن النسطوريين في أفضية طنحوم وجيلو وباز متعودون على حمل السلاح ويمكن تسليح عدة آلاف منهم واستخدامهم. إن طيار بك ينوي القيام بجولة حتى الجزيرة بعد العيد والمأمول أن يكون معه عدد كبير من العساكر كيلا يقوم بدر خان بك بأية عملية ضد النسطوريين أو دعم خان محمود أثناء وجود الباشا المشار إليه في الخارج.

ترجمة الرسالة الواردة من قنصل دولة إنجلترا المقيم في أرضروم في الخامس والعشرين من شباط

مع هذا البريد تم إرسال ألفي كيسة أقجة لدفع رواتب العساكر الباقية على الحساب. ويقال أنه سيُرسل ألفا كيس أقجة أخرى مع البريد القادم والأقجات الواردة هي من السكة الحسنة الجديدة وزعت بكاملها. ولم يبدل أسعد باشا هذه الأقجات إلى سكة أخرى على غرار سلفه كامل باشا فأرسلها كما هي ليكسب بذلك الشهرة والشرف. ويروى على ألسنة الناس أن هناك ثلاثة آلاف وخمسمائة أقجة أخرى على وشك الإرسال من جهات سيواس وطرابزون. مما سبق يتبين التصميم على سوق عساكر نحو وان، حتى أن هناك أخباراً تقول أن أسعد باشا هو الذي سيكون قائدا لهذه العساكر. فما الفائدة التي تروجها الدولة من استخدام مثل هذا الرجل في هذه المهمة، فأسعد باشا لا يعلم شيئا عن فنون الحرب كما أنه لا يستطيع الوقوف فوق الحصان بسبب تقدمه في العمر واعتلال صحته، ومن الواضح أنه ليس برجل عسكري. وإذا قيل أنه من المصلحة الاستفادة من درايته وطبعه الإصلاحي فإن أطواره وحرکاته بعيدة عن أن تكون مُصلحةً كما أن كبر سنه يعني طروء ضعف على قواه الذهنية. وأظن أن استخدام هذا الرجل في مثل هذه المهمة ستكون له أضراره وقد يحول دون الوصول إلى النتيجة المرجوة. أما إذا زود بحري باشا بعدد وافر من العساكر فبشجاعته ومهارته الحربية والدراية التي يتصف بها، مع الإذن له بالتصرف المطلق فيمكنه القضاء على التمرد وتحقيق الأمن والاستقرار في أقصر مدة ممكنة. وتدور على ألسنة الناس أن عساكر سيُرسلون من دار السعادة للإلتحاق بالعساكر المقرر سوقهم. إن هذا التدبير معقول جدا؛ لأنه لا يمكن الوثوق كثيرا بالعساكر المسجلين من هذه الولاية. إن توسع وانتشار التمرد الذي ظهر في وان سببهما الإهمال وعدم الاهتمام، كما أنه إذا كان عدد العساكر الذين يتقرر سوقهم أقل من المطلوب فقد يقوى التمرد ويشتد. ومهما كانت أفكار واستعدادات بدرخان بك وشريف بك فمن المؤكد أنهما متحالفان مع أهل البغي

والعصيان، وهما يرضان الناس سرا، وإذا حدث أي خلل لا سمح الله تعالى في صفوف العساكر أو أي خطأ في إرسالهم فإن المذكورين سيكونان إلى جانب البغاة بشكل واضح وصريح ومعلن. إن الاستخفاف والإهمال بهذا التمرد قد لا يؤدي بالدولة إلى البلاء الكبير، لكنه يجعل القضاء عليه صعبا وشاقا، ويكلفها مبالغ ضخمة، ويجب ألا ينظر إلى ما نقول على أنه ضرب من الخيال، لأن الوضع في أرمنستان وكردستان وممالك الأناضول ليس على ما يرام وهناك قبائل وعشائر مستعدة للقيام بأعمال الفتنة والفساد.

نظارة الحربية

إلى قيادة الجيش الهمايوني السادس ٧ أيلول سنة ٣٣٤

يتبين من أوراق المعاملة المعروضة ربطاً أن التحقيقات التي أجريت بعد الطلب من مديرية الشرطة للقبض على المدعو أحمد بن حسون المحكوم عليه من قبل ديوان الحرب العرفي بالسجن لمدة عام أثبتت أن المذكور مسجل في عداد الدرك فاستفسرنا من دائرة الدرك، فأبلغت الدائرة أن المذكور ليس من عناصر الدرك، لكن تحقيقات الشرطة أكدت مرة أخرى أن المذكور دركي وأنه مازال يزاول عمله وأن ما أبلغت به دائرة الدرك يخالف الحقيقة. وبصرف النظر عن قيام دائرة الدرك بتسجيل شخص محكوم عليه في عداد الدرك فإن جوابها رسمياً على استفسار أن المذكور ليس من الدرك يشكل مجد ذاته جرماً قانونياً، كما أن هذه الحالة تتكرر في صور مختلفة. رجاء الأمر بإجراء الملاحقة القانونية بحق من يلزم.

٧ أيلول سنة ٣٤ رئيس ديوان الحرب العرفي بالموصل

عثمان ذكي

وثائق عن موصل وسنجار

DH.KMS. 49-2/23

نظارة الحربية

إلى مقام قيادة الجيش السادس ٥ أيلول سنة ٣٣٤

نظراً لأن المطلوب العالي ومقتضيات الإدارة العرفية سرعة النظر في الأمور التي كلف بها القادة في ديوان الحرب العرفي بأمر عال واتخاذ قرارات بشأنها، فمن نافلة القول أن الانتهاء من المسائل المتعلقة بالموقوفين موافق للقانون والعدل وتأخيرهم يستلزم الضرر والظلم بحقهم، وإن الإسراع في حل مثل هذه المسائل يستوجب سرعة جلب الأشخاص ذوي العلاقة، وهي من الوظائف الأساسية للضابطة، وبرغم لزوم ترجيح الأمور المتعلقة بالإدارة العرفية على غيرها في التسريع فإن الإهمال الذي عرف به ويعرف به الآن الدرك في هذا الخصوص تجاوز الحد المعروف، ومن ذلك أن هيئة التحقيق بديوان الحرب العرفي طلبت الأشخاص المقدمة أسماؤهم سابقاً عدة مرات وصدرت مذكرة توقيف بحق واحد منهم فلم يرسلوا أي واحد منهم. إن كل هذا الإهمال وعدم الاهتمام من دائرة الدرك يدل على أن الدرك يحمون هؤلاء ضد القانون، وبسبب هذه الحماية تبقى التحقيقات المتعلقة بكثير من الجرائم معطلة. ونظراً لأن استمرار هذا الحال وتكراره يعطلان أعمال الإدارة العرفية كلياً ويحتتمل أن يتأثر أمن واستقرار البلد بذلك فإن إعطاء الأوامر اللازمة لإجراء المقتضى مناط بأمر حضرة القائد.

٥ أيلول سنة ٣٣٤

رئيس ديوان الحرب العرفي بالموصل

بكباشي عثمان ذكي

إلى رئاسة ديوان الحرب العرفي ٤ أيلول سنة ٣٣٤

لابد من إرسال كل من المتهمين بقتل توفيق بن صافي من أهالي قرية تعشيقية حسين اوتراقى بن عبد اللطيف وعلي بن عاف وأحمد بن مراد وهم من أفراد الوحدات الخارجية بالدرك والشاويش رشيد قائد مفرزة الدرك إلى دائرتنا لاستجوابهم. فبالرغم من إبلاغ قيادة طابور الدرك بالمذكرة المؤرخة ٢٨ أغسطس سنة ٣٣٤، فإنها لم ترسل أيا من المتهمين. إنها بإصرارها على عدم تنفيذ أحكام مذكرة التوقيف بحق المتهم حسين اوتراقى الصادرة من قاضي التحقيق بتاريخ ٦ تموز سنة ٣٣٤ المرسلة إلى دائرة الدرك تكرر مخالفتها لأحكام القانون. ويوم البارحة جاء الشاويش رشيد وهو من الأشخاص المطلوبين إلى الدائرة بصورة غير رسمية ومن دون أن يجلب مع أحد من رفاقه، لكن القانون يستوجب أن يكون حاضرا في الدائرة مع رفاقه، وقد جرى التأكيد له على ذلك لكنه ذهب ولم يأت بأحد من رفاقه، كما أن تباطؤ دائرة الدرك في جلب الأشخاص مستمر وبسبب ذلك تتأخر الأوراق المهمة ويستمر توقيف الموقوفين كما هو معلوم لدى مقامكم من الأساس المرفقة. بناء على ذلك، وقد حررنا هذه المذكرة لبيان ضرورة إرسال رشيد جاويش ومعه رفاقه المذكورة أسماؤهم أعلاه وكذلك الحررة أسماؤهم بالورقة المرفقة و الذين تكرر طلب جلبهم إلى دائرتنا، وكذلك العمل على إرسال لباد القتييل توفيق الملوث بدمه و الموجود لدى مختار تعشيقه.

رئيس لجنة تحقيق ديوان الحرب العرفي

طاهر

دائرة اللوازم العمومية - الشعبة الثانية

إلى ولاية الموصل العلية ١٦ أيلول سنة ٣٤

اعتداءات سنجار على خطوطنا واتصالاتها مع العدو وغيرها جعلت الأوضاع العسكرية في سنجار تستوجب إلى حد ما تأسيس إدارة عسكرية. أرسل قائد كتيبة الفرسان الحادي والثلاثين البكباشي إبراهيم بك إلى سنجار بصفته قائد المفرزة كما أرسلت معه مفرزة مشكلة من الصنوف المختلفة. لقد شكل بوزان من السنجاريين منظمة شبه عسكرية كي يشتركوا في الدفاع عن بلادهم وبذلك يحول دون دخول الجواسيس الإنجليز والوحدات الإنجليزية إلى سنجار بالإضافة إلى ضمان ولاء السنجاريين للحكومة وعدم القيام باعتداءات على خطوطنا، وعند اللزوم سيستفيدون من طابور الدرك الثابت بسنجار في الدفاع عن البلاد ومنع نشاطات التجسس. إن السنجاريين يعززون سيئات الماضي كلها إلى سوء الإدارة والتطبيق ويستشهدون لذلك ببعض الوقائع. إن تحسين نظرة السنجاريين نحو الحكومة وتأمين ولائهم يتطلبان عدم تعجيزهم بصورة مخالفة للقوانين والحذر من إساءة استخدام السلطة و هذه الضرورة لها علاقة كذلك بالوضع الحربي، و أنا لا أوافق على تدخل قائد المفرزة في الأمور المدنية العادية ولكن إذا استخدم موظفو الحكومة السلطة وعرقلوا تنفيذ المهام، فعليه أن يوجه إليهم بعض النصائح المناسبة فإذا لم تثمر النصيحة عليه إن يكتب إلينا بذلك وبناء على ما تقدم فإني أرجو القيام بالتبليغ اللازم كي يتعاون القائممقام وغيره من المسؤولين مع قائد المفرزة و يضمنوا سوية سير الأمور المدنية والعسكرية على النحو المطلوب. أما إذا أثبتت الأيام القادمة عدم كفاية هذه الإدارة فسنضطر إلى تأسيس إدارة عسكرية كاملة هناك.

قائد الجيش السادس

علي إحسان

إلى مقام حضرة القائد

معاملات الحكومة داخل ولاية الموصل تسير بصورة سيئة جدا، فأعمال النهب والسرقة تتوسع يوما بعد يوم، وقد أدى دوام هذا الحال في العام الماضي إلى موت آلاف المواطنين في عرض الشارع وبصورة سيئة، ولم نستطع فعل شيء تجاه هذه المصائب سوى سكب الدموع والتفرج من بعيد، فكان لها أثر نفسي عميق فينا، كما. اللعنة من البلاد علينا بصورة مكثفة؛ فصرنا محرومين من مساعدة أبناء جلدتنا وتحولت الأموال العامة إلى جيوب وخزائن حفنة قليلة من الأشخاص كي يواصلوا التمتع بالحياة، وخطط الولاية هذه المرة أعدت كي نكون شهودا على ما حدث من وقائع في العام الماضي. إن درجة تأثير هذه المصيبة على جيشنا واضحة وثابتة بوفاة الكثير من جنودنا في الظروف التي كانت سائدة في المدينة. إن قتلة جانبك هم عدد من الأشخاص.... إن خبر وصول حضرة القائد إلى الموصل أعاد الأمل والحياة إلى المظلومين، وبشرهم بعودة الأيام السعيدة إليهم ولقد عبر الجميع عن لجتهم إلى كنفكم الرحيم انتظارا لإجراء اتكم العادلة. وفي مقابل ذلك فإن مرتكبي الجرائم والفساد مشغولون بالبحث عن ملجأ يأوون إليه ومحباً يخبثون فيه، لقد أبدى عدد من الأشخاص استعدادهم لإثبات ما حدث من وقائع بالوثائق. وقد أبلغوني ببعض الوقائع أقدمه لمقام حضرتكم من قبيل الخدمة:

١- الفساد في الأعشار: إن مفتش الديون العمومية أناسطوس أفندي مستعد لإبراز الوثائق التي تثبت الفساد كما أن داود يوسفكي أفندي الموصل مستعد لتقديم ما لديه من معلومات

٢- لدى البيوزباشي محمود أفندي قائد قوة الفرسان المحمولة على البغال ووثائق حول قيام قائد طابور الدرك البيوزباشي نظمي أفندي عن طريق قيادة المخافر ببيع

وشراء كميات كبيرة من المون من الأهالي باسم الدرك فذلك عن الفساد المستشري في الأعشار.

٣- مع أن رسوم الجمال تم تحصيلها بالكامل فقد سجلت مبالغ صغيرة منها جدا كما سجل القسم الأكبر منها على أنه مبلغ متبق وغير محصل. إن ذلك يتم عن طريق محصل الدولة ويتقاسم الوالي ومميز المحاسبة المحلي عبد العزيز أفندي المبالغ. إن ضغطا بسيطا على المحصل يكشف كل شيء.

٤- لليوزباشي نظمي أفندي قائد طابور الدرك سهم كبير في السرقة الواقعة في الملح المورد باسم المنزل. وضغط بسيط على المتعهد الشكلي المزور المدعو قاسم يكشف كل أعمال السرقة والفساد وللنائب داود أفندي معلومات واسعة في هذا الشأن ومستعد لتقديم هذه المعلومات.

٥- اللجنة التي لها باع طويل في تأمين المون في البلاد، وتجبر الفقراء على البيع والشراء بأسعار مرتفعة مشكلة من: عضو البلدية حسين جليبي، عضو البلدية نامق أفندي، عضو مجلس الإدارة مصطفى جليبي، رئيس البلدية أمين أفندي، عضو البلدية عبد الرحمن أفندي، عضو البلدية جميل أفندي صابونجي، قاسم جليبي، نشأت بك، جمو قدو عبد الباقي. فلدى هؤلاء كميات كبيرة من المون، ويملك مستشار البلدية بكر بك معلومات واسعة و مستعد لتقديمها فأرجو من حضرتكم بصورة خاصة الإذن له بمقابلتكم لتقديم هذه المعلومات.

مدير البريد المتنقل للجيش السادس

يوسف بهجت

صورة المذكرة الواردة إلى ولاية الموصل العلية من المديرية الرئيسية

للمديون العمومية بالموصل برقم ٤٦٠ وتاريخ ٥ أيلول سنة ٣٣٤

على اثر ورود إخبارية بمحاولة عدد من الأشخاص التابعين لقبيلتي (أبو حميد) والحديدي بتهريب حمل ستة عشر جملا إلى الضفة اليمنى لنهر دجلة يوم الثلاثاء الثالث من الشهر الحالي، أرسلنا محافظ المديرية الرئيسية مع خمسة عناصر من الحيلة إلى الحل المذكور، فعبروا من الموقع المعروف بوادي هليلة إلى قرية قره قيون العليا، وتم القبض على المهربين مع ستة عشر جملا بأحماها وحيء بهم جميعا إلى الإدارة. لكن قائد الدرك اليوزباشي أمين أفندي جاء يوم أمس إلى الإدارة ومعه أحد المهربين مدعيا أن الملح لم يكن مهربا بل هو من الكميات التي تعهدت بها قبيلة شمر وأصر على إعادة الكمية لصاحبها، بينما الحقيقة أن هذا الملح ليس لقبيلة شمر بل تم الاستيلاء عليه مهربا من قبل قبيلتي (أبو حميد) والحديدي على النحو الذي بيناه أعلاه، وقد أفهمته بأسلوب مناسب أنه من غير الممكن إعادة الملح لأصحابها لأنها تستوجب مسؤولية مادية للإدارة لكنه لم يأبه بما قلته أبدا فأصر على ادعائه الباطل. ومع ذلك فقد عرضت عليه اللجوء إلى الشيخ حاجم شيخ شمر الذي كان في زيارة لنا للإدلاء بما لديه من معلومات حول الملح، وأنه إذا قال الشيخ أن الملح هو لقبيلة شمر فإنه سيسلم الكمية لأصحابها فورا، وعلى اثر ذلك أجاب الشيخ أن هذا الملح ليس لهم قطعا، وأنه كان قيد التهريب من قبل عشائر أخرى، طالبا عدم إقحام اسمه في هذه العملية، وبذلك لم يعد هناك أي شك أو شبهة في أن هذا الملح مهرب. عندئذ قال المذكور أنه أمر عناصر الدرك بعدم اعتراض أي عملية تهريب للملح وكرر طلبه بلهجة الأمر وبحضور اليوزباشي شاكر أفندي قائد وحدة الدرك الخارجية بينما لدينا الكثير من الأوامر التي صدرت من المديرية العامة للمديون العمومية عطفًا على إشعار نظارة الحربية الجليلة بوجوب التعاون بين الجهات المدنية والعسكرية لدى الاستخبار عن محاولة تهريب أي كمية من الملح. ومع أن السيد المشار إليه مكلف رسميا بتنفيذ هذا الأمر، فإن اعترافه

بصريح العبارة وفي دائرة رسمية بأنه منع عناصر الدرك من القبض على المهربين، وكذلك محاولته إعادة ما تم الاستيلاء عليه من المهربات إلى أصحابها أمران لايتوقَّعان من ضابط درك يفترض فيه أن يكون الأداة التنفيذية للحكومة وتصرف يؤسف له و حتى أن مصاحبته المهربين وتسببه في ضياع حقوق الخزينة أصبحا من الأمور الواضحة. فكان من البديهي بعد الآن ألا تتمكن إدارتنا من التخلص من عمليات التهريب في أي وقت؛ لأن التهريب في حماية موظف حكومي سيزداد وينتشر وبذلك تصل خسائر الخزينة إلى أبعاد أتركها لتقدير مقامكم العالي. وبناء على ما سبق عرضه فإننا لم نعد نأمن هذا الرجل ونقترح على مقامكم العالي تغييره وتعيين آخر مكانه.

وثائق عن حركة بدرخان بيك

Irade Mesail-I Muhimme 1235

معروض من العاجز إلى مقام النظارة العالية

غني عن البيان لدى مقامكم الكريم، أنه من قبيل إنهاء أسباب القيل والقال والاضطراب الذي حدث بجهات وان أرسلت تعليمات ورسائل بواسطة المسؤول عن الخزينة لدى كنعان بك بدعوة عدد من وجوه البلاد وأن يأتي خان محمود بنفسه أو يرسل أخاه، وعلى اثر ذلك جاء الأمير الموما إليه ومعه سبعة أو ثمانية من وجوه القوم وتمت استضافتهم في أرضروم وعاملتهم بطريقة لطيفة واستدعيتهم إلى مقامي مرات عديدة لإزالة وحشتهم وإحساسهم بالأمن وأسدبت إليهم كافة أنواع النصح وبينت لهم أن أسباب ودوافع قيام التنظيمات الخيرية هي حماية الرعية ودفن المظالم والتعديت، وأن الذين سيعترضون على هذه الإصلاحات بعيدون عن دائرة الرشد والرؤية وأن الذين يقفون ضد هذه الإصلاحات سيكونون مسؤولين عن أفعالهم بقدره حضرة مولانا السلطان. وقد فهم عموم وجوه وأهالي تلك البلاد الأمر، وقدموا تعهدا بتنفيذ المطلوب خلال أربعين يوما اعتبارا من اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة الشريفة، وعاد وجوه القوم إلى أماكنهم على أن يرسلوا عددا من الوجوه ورؤساء الأسر إلى طرفنا، كما أرسلنا إلى الأهالي المذكورين وإلى خان محمود رسائل تتضمن التنبيه والترهيب، وقد بينت في تقريرى السابق أنه بعد انقضاء المدة المذكورة ستلاحظ حركة وتصرف الأهالي والإبلاغ بعد ذلك عما يجب إجراؤه. فإذا جاء الوجوه المطلوب قدومهم بعد انقضاء تلك المدة على النحو المذكور في المحضر، وقرروا تنفيذ الإرادة السلطانية العادلة فسيبلغ بذلك ويتم بعد ذلك صرف النظر عن القيل والقال في السابق وعفا الله سبحانه عما سلف. أما إذا انقضت المدة، وعملوا على كسب مزيد من الوقت بأعذار واهية، ولم يأت الوجوه المطلوبون تطبيقا للإرادة السنوية فإن حقيقة الحال ستتضح أكثر

ولن تكون لديهم أية حجة، وتكون مسؤوليتهم عظيمة جدا، وستتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها إعادتهم إلى جادة الطاعة. وقد بدا على هؤلاء الوجوه نوع من الميل إلى الطاعة، لكن المدة المذكورة انقضت ومر على انتهاء المهلة اثنان وعشرون يوما ولم يرد من الأهالي المذكورين أي جواب. وسبق أن المدعو حسين أغا الذي أرسل مع سلفي القائمقام السابق وصار اليوم واحدا منهم، بعث إلي برسالة حسب المصلحة مع أحد رجاله لكنهم قطعوا الطريق على هذا الرجل وأخذوا الرسالة منه، ولقي القائمقام مقاطعة كاملة فلا يذهب إليه أحد، وصاروا يتصرفون في شؤونهم كما يريدون ويهددون كما يشاؤون. فلما عاد وجوه القوم إلى هناك بادروا إلى قطع المراسلة مع جهتنا كليا، فلم نعد نفهم مدى عمله بالتنبيهات والإخطارات، وأنه ليس هناك ما يدل على بقائهم ضمن حدود الطاعة، وعلمنا ذلك من القادمين النادرين من هنا من أمثال المسافرين أو المكارين، حتى أن حسين بك الأعور من أمراء جلدرد الذي أرسل في عهد دولة حاجي كاملي باشا إلى دار السعادة، بإرادة سنوية وبعد إبقائه لبعض الوقت موقوفا بدارالسعادة فر إلى مصر، جاء في الفترة الأخيرة من مصر بصورة من الصور إلى وان، وقد أراني ابنه محمد علي بك الموجود لدي حسب المصلحة رسالة منه يدعي فيها أن قدومه من مصر إلى وان كان بغرض الاستماع إلى المأمورين التابعين لي في أرضروم نظرا لاكتساب موضوعه أهمية خاصة وأنه يأمل أن يعامل معاملة طيبة من قبلي. إلا أننا نقول بناء على ماضيه المحرب والمعروف فأن قدومه إلى وان ليس كما كتب إلى ابنه، بل لسماعه الاضطرابات في جلدرد وما حولها، معتقدا بأنه الوقت مناسب للقيام بأعمال الفساد المتأصلة فيه أمّا وإرساله مثل هذه الورقة لابنه فناشى عن ضلوعه في الحيل والأكاذيب، ثم إن الاضطرابات في جلدرد لم تبق على النحو الذي سمع به في مصر، فلم يجروا على القدوم إلى جلدرد مباشرة، مرجتا أعمال الفساد التي يخطط لها إلى ما بعد تيقنه من الأحوال في تلك المناطق، كما أن رؤساء البغي في وان كانوا فرحين بقدومه، وقابلوه بمزيد من الاحترام والتكريم ويرجع ذلك إلى كون المذكور من ذائعي الصيت في أعمال الفساد، وأنه الوسيلة المثلى لتحريك جلدرد وما حولها والتعاون والاتحاد معهم في أعمال الفساد هذه. أجبت ولده اننا كي نصدق ما ذكره في الورقة

التي أرسلها إلى ولده كان الأجدد به أن يأتي من مصر إلى هنا مباشرة. وعلى كل حال لا بأس في قدومه إلى وان، ونظرا لأن والدك فر من دار السعادة إلى مصر فإن استخدامه غير مناسب إلا إذا جاء ولجأ إلينا عندئذ نكتب إلى الباب العالي بطلب العفو عنه، فقام ابنه بكتابة رسالة إليه بهذا المعنى وأرسلها مع أحد رجاله، ولم يعد الرجل حتى الآن، ولم يعرف منه هل يستجيب إلى طلبنا ويأتي أم لا. ولكن في ضوء إصرار الوانيين على القيام بالحركات غير المرضية التي جعلته يأتي إليهم ويلقى منهم الرضا والمسرّة بالإضافة إلى مزاجه الفاسد أصلا فإنه من غير المأمول قدومه إلى هذه الجهة. وقد أرسلنا إلى قائمقامي الأماكن المذكورة رسائل سرية لتحذيرهم من إمكانية قيامه بأعمال الفساد. كما ان قدومه إلى وان شجع الوانيين على مزيد من أعمال الفساد، ذلك بأن المدعو مصطفى بك وهو معروف بينهم بالإضافة إلى خان محمود ونور الله بك أمير حكاري وغيرهم من المعروفة أسماؤهم اتفقوا مع جارهم بدرخان بك على مخالفة الإرادة السنية، فلم تعد النصائح تنفعهم، فخرجوا على طاعة أولي الأمر وبلغوا قمة العصيان والبغي. واستحقوا العقوبة الشديدة شرعا وقانونا. كما أن مشاهدات وملاحظات من كامل باشا مشير ولاية صيدا أثناء سفره إلى وان وما حولها وسري باشا قائمقام قارص الحالي خلال فترة قائمقاميته في وان لأطوار وتصرفات هؤلاء تشير إلى مدى تجاوزهم كل الحدود، وإذا لم تتخذ بحقهم الاجراءات الشديدة بعون الله تعالى وبالقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان، فإنه لا يمكن عودتهم إلى دائرة الطاعة والانقياد، كما أن التسامح والتساهل والتسويق في تأديبهم على النحو الذي يستحقونه يزيد من الأضرار والفساد بل من البديهي أن تسري أعمال الفساد إلى بعض الأماكن الأخرى و من جهة أخرى هناك روايات بأن شريف بك الذي عين في عهد سلفي قائمقاما على موش بطريقة من الطرق وأبقي من قبل بداعي المصلحة في هذا المنصب، ولم يكن عزله بعد ذلك موافقا للمصلحة، فإنه على اتصال بالمذكور خان محمود ونظرا للتجارب السابقة في تصرفات الأمير المذكور فإن هذه الروايات تكاد تكون مقاربة للصحة والقطع. ونظرا لعدم وجود أي أمل في قيامه بخدمات مرضية، فإنه أصبح من الواجب استحصال أسباب تقوية العلاقة مع هذه المناطق بعون الله تعالى وبفضل قوة

مولانا السلطان وأن حصول هذه الأمنية لا بد أن يتطلب القوة العسكرية، وإذا استخدمت الاجراءات الرادعة استخداما حسنا فإن إصلاح أحوال تلك المناطق لن يكون من الأمور الصعبة، وإذا تقرر سوق وتعيين العساكر السلطانية فإنه من المتوقع أن يتحصنوا بقلعة وان نفسها بالإضافة إلى قلعة محمودي الكائنة بقضاء خان محمود المذكور وسيلقون دعما من طرف بدر خان، ولذلك فإنه من الأمور البديهية أن يتم سوق أعداد كافية من القوات، وقد بينت في الورقة المرفقة المقدمة إلى مقامكم السامي بندا بندا كيفية القيام بإجراء اللازم وكيفية التحرك وتعيين موظف خاص يقوم بعرض الطاعة على بدر خان وصرف نظره عن مساعدة هؤلاء، وعمما يجب أن يفعله واليا الموصل وديار بكر ومشير جيش الأناضول الهمايوني. وبعد اطلاع مقامكم العالي على ما ورد في تلك الورقة فهل سيكون التصرف على النحو المذكور أو بطريقة أخرى فمثل هذه الأمور منوطة بالإرادة السنية، وستبدأ بعد ذلك وعلى كل حال عملية التأديب اللازمة في وان ضد مصطفى بك وخان محمود وكذلك بدرخان باستخدام القوة العسكرية من غير انتظار حلول موسم الربيع. أما إذا حدث تباطؤ في ذلك فقد تسري أعمال إفسادهم إلى مناطق أخرى، ويزداد الأمر صعوبة وقد أرسلت هذا التقرير لبيان حقيقة الحال لمقام نظارتكم العالية والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة من له الأمر.

٢٥ صفر سنة ٣٢ ختم

Irade Mesail-I Muhimme 1235

الأوضاع الحالية التي تشهدها منطقة وان إذا تركت على حالها ولو مدة قصيرة فإنها ستؤدي إلى الأضرار بالبلاد. وأقدم في تقريره هذا وبدافع من ولائي وإخلاصي آرائي في هذا المجال بندا بندا مع بيان ضرورة بذل الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة منذ الآن لإجراء المقتضى في موسم الربيع الوشيك بعون الله تعالى وبفضل قدرة مولانا السلطان.

فالمناطق المذكورة هي مهد العشائر والقبائل؛ ولذلك فإنها منذ بعض الوقت تستعصي على الدخول تحت الطاعة على النحو المطلوب. ومع أن الولاية بدافع من واجباتهم استخدموا إمكاناتهم قدر المستطاع فإنه خلال بداية تطبيق الإصلاحات الخيرية في ولاية أضرورم، لم يتمكن المسؤولون من تطبيقها على النحو المطلوب، حيث تمكن خان محمود منذ حوالي عشر سنوات من الاستيلاء على بعض الأفضية التابعة لوان وكذلك نورالله بيك الذي يتصرف بجهات حكاري منذ حوالي عشرين عاما تصرفا فضوليا، وتفاهم المذكوران في أول الأمر ثم اتصلا بمصطفى بك بنفس وان وهو من عائلة تيمور اوغلو المعروفة بالشقاق والفتنة وتحالفوا معا على مخالفة إرادة الدولة العلية؛ فصاروا منذ عدة سنوات يشنون الهجمات ويوقعون الأضرار بجزره وبهتان التابعة لولاية الموصل والمجاورة لولاية وان، كما كاتبوا وخابروا الشهير بدرخان، وأبرموا فيما بينهم عهدا وميثاقا على التعاون فيما بينهم ضد أية عملية تأديبية تقوم بها الدولة تجاه أي واحد منهم. وعلى النحو المذكور في تقريره فإن قائم مقام موش وإن كان في الظاهر غير داخل في هذا التحالف، فإنه لايتوانى من مكاتبتهم ومؤالفتهم لأنه خائن بطبعه، رغم أن هناك إرادة سنوية بضرورة القيام بالتأديب اللاتق تجاههم الذي أصبح في مرتبة الوجوب شرعا وقانونا. فإذا تقرر مثلا تعيين مسؤول لجهات وان وترك بدرخان على حاله فإنه من الصعب على هذا المسؤول ممارسة مهامه، وفي المقابل إذا بدأ العمل بجهة بدرخان وأجلت جهات وان، فإن المصلحة لن تتحقق؛ لذلك فإن تعيين مسؤولين للجهتين و دعمهما بالقوة الكافية يسهلان تحقيق المصلحة بعون الله تعالى، ولكن بسبب عدم

انتهاء المسألة الإيرانية، فإنه إذا لم تحظ المبادرة المكلفة بسوق الجيش إلى الجانبين بالموافقة العلية، فغني عن البيان أن والي أضرورم كان في السابق مكلفا بالعمل في المناطق الشرقية بصفته قائد الجيش، فإنه حتى وإن كانت هذه الصفة ملغاة عن الولاية المذكورة الآن فإن الإشراف أو النظارة المذكورة باقية فيمكن إلحاق لواء موش بولاية وان مع إبقائها داخل النظارة المذكورة ويعين عليها وزير، فيعين فريق أو أمير أمراء من المعروفين بالخبرة والدراية في الأماكن الواقعة تحت نفوذ وتغلب بدرخان على أن يكون تابعا أو تحت إشراف دولة الباشا مشير جيش الأناضول الهمايوني؛ وبذلك يمكن دعم الوزير الذي سيرسل من هذه الجهة أو الأمير الذي يرسل من تلك الجهة بكتيبة أو كتيبتين من العساكر النظامية السلطانية مع كميات كافية من الذخائر والتجهيزات، وإظهار القوة، فيذهب بصفة وال إلى محل تابع للولاية أو اللواء يمكن الدخول إليه أو إلى قضاء تابع لولاية أخرى يكون قريبا من حدود ولايته فلا يباشر العمل باتخاذ اجراءات عسكرية بل يظهر الرفق والمعاملة الحسنة ويدعو الأهالي إلى طاعة أولي الأمر ويبادر إلى إعطائهم الأمان والطمأنينة؛ فيحصل المطلوب في أغلب الأحوال دون اللجوء إلى القوة، بعون الله تعالى. أما إذا لم يتحقق المطلوب بهذه الصورة فمن اللازم المبادرة إلى طلب الموافقة لإجراء المقتضى من خلال استعمال القوة.

ومع حصول المواد التي ذكرناها في البند الثاني على الموافقة العلية، فإن اللازم تعيين الشخص الذي يكلف بإرساله إلى بدرخان من قبل مشير جيش الأناضول، كما أن من مقتضى المصلحة تنبيه والي ديار بكر والموصل لتقديم الدعم إذا لزم الأمر للمسؤول المشار إليه. أما إذا كان تعيين هذا المسؤول لا بد وأن يحظى بالموافقة العلية، فإن هذا المسؤول الذي سيعين يجب أن يكون من الرجال المطلعين والخبراء بالأوضاع السابقة والحالية للأماكن التي سيكلف بالعمل فيها، ومن البديهي أن يكون أيضا من أرباب الفطنة والإقدام والرشد والرؤية، وعطوفة بحري باشا قائد العساكر النظامية في موقع أضرورم متصف بكل هذه الصفات، كما كانت له خدمات جلييلة في هذه المناطق، وهو من الرجال المخلصين الذين بلغوا هذه الرتبة بجهودهم ومآثرهم، وحان الوقت كي

يكرم برفع رتبته. ونظرا لاطلاعه على أحوال تلك المناطق والتعامل الذي كان بيننا كما يتعامل الأب مع ابنه فإنه في حالة التفضل بمنحه رتبة الوزارة لن يكون هناك أي تقصير في بذل الجهد لإعادة الأمن والأمان إلى تلك المناطق دون أن يكلف ذلك كثيرا ولن يدخر أي جهد لتقديم العون اللازم في ذلك، وقد تجرأت بطلب الموافقة على رفع رتبته نظرا لجسامته الموضوع الذي يتطلب مثل هذه الرتبة العالية.

وفي حال قيام المشار إليه بتلك المسؤولية على النحو المذكور، فلن يكون هناك حاجة الى اللجوء مباشرة إلى استخدام القوة لتحقيق الهدف، وسيصار إلى فك ارتباط وتعاون الأهالي الذين اضطروا إلى متابعة المخالفين المعروفة أسماؤهم وإزالة الثقة بين بعضهم البعض وتسهيل عودتهم إلى دائرة الطاعة للسلطنة السنية، وأفضل من يمكنه تحقيق هذه المصالح هو اسحق باشا وهو من الولاة الكرام وهو من الأسر القديمة بين هؤلاء الأهالي وكان في السابق قائمقاما لوان. ويعيش الآن في أرضروم في شطف من العيش، وكان ابنه طيفور بك الذي كان برتبة بكباشي قائدا لطابور العساكر الاحتياطية التي جمعت من وان خلال حكومتي السابقة وأقيمت بهذه الرتبة عندما تحول هذا الطابور إلى عساكر نظامية، فإذا أرسلنا معا فإن الأب وابنه مخلصان للدولة العلية ولهما في تلك المناطق الكثير من الأهل والأقارب، ولهما القدرة على تغيير أكثر الأهالي في الداخل والخارج من المخالفين وجلبهم وتشجيعهم للطاعة. إنني لم أتحدث لأحد عن هذه التصورات سوى أنني خلال مباحثاتي السرية مع طيفور بك فيما يتعلق بوان سأنته " إذا عينت الدولة العلية مأمورا برغبة إعادة الأمن إلى وان وعينت قائمقاما لحكاري برتبة كبير البوابين فهل يمكنك أن تقوم بخدمات مثل التفريق بين الأهالي والمخالفين في وان وخارجها؟" فكان جوابه أن والده وكذلك هو بنفسه سيقومان بهذه الخدمات بكل صدق وإخلاص ومستعدان للتضحية بالنفس والنفيس لتحقيق ذلك، وأكد أنهما سيفضلان البقاء جنديين ضمن العساكر السلطانية على المراتب السامية، ويعملان مع من يعين لهذه المهمة، ولما كان الأمير المشار إليه من الجديريين بالثقة فبتكريم الأميرالمشار إليه برتبة أمير آلاي، وتعيين والده في منصب مناسب كأن يكون

قائمقاما فسيقومان بعملهما إلى جانب رتبة أمير آلاي بالجيش النظامي وسينجحان في التفريق بين الكثير من الأهالي وبين المخالفين بل وسيتمكنان من شق وتمزيق الاتحاد والتحالف فيما بينهم.

وفي حال الموافقة على مأمورية المشار إليه فالرجاء إبلاغي بالإرادة السنية بذلك قبل نهاية شهر آذار كي يبادر إلى جلب وتأمين من يلزم من وان نفسها وما حولها والسعي والمباشرة في عملية التنفير من المخالفين، ثم أن عدد العساكر النظامية من مشاة وفرسان ومدفعية في موقع أرضروم حوالي خمسة آلاف، فهو دون العدد المطلوب بالنظر إلى الظروف الحالية، كما إن كون هؤلاء العساكر أصلا من المحليين يجعل الاعتماد عليهم في العمليات العسكرية المزمع القيام بها أمرا غير صائب بسبب بعض الملاحظات، والعساكر المذكورون موزعون أصلا في أرضروم وقارص وبايزيد وبتليس ونقلهم كليا من تلك الأماكن وسوقهم إلى جهات وان لا يوافقان الرأي الصائب بالإضافة إلى أن إبقاء بعض العساكر في أرضروم ونقل بعضهم الآخر لا يفيدان بالغرض؛ وعليه فإن الحاجة تتطلب بذل الجهد لإرسال كتيبتين أو كتيبة واحدة في الأقل بكل تجهيزاتها ومعداتنا من دار السعادة أو جيش الأناضول الهمايوني والحرص على إرسالها خلال شهر آذار. وقد ذكرنا بين تلك العساكر الفرسان ونقول أن عدد العساكر المسجلين في عداد الفرسان هم أربعمئة ولم يخصص من الدواب إلا لأربعين منها وذلك بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها مالية أرضروم، وحتى لو خصصت الدواب للجميع فإنه لكون هؤلاء العساكر مجندين من جهة وان، والحاجة تتطلب الآن خمسمئة أو ستمئة من الفرسان. فالرجاء التفضل بإبلاغه بتلك المأمورية بالإضافة إلى تحويله صلاحية جمع ذلك العدد من الفرسان غير النظاميين برواتب شهرية واستخدامهم.

في حالة صدور الإرادة السنية بالموافقة على تلك المأمورية على النحو المذكور أعلاه، فإنه غني عن الملاحظة إن الرجال الذين تتطلب الحاجة إلى خدماتهم يوعدون بمختلف الرتب مثل كبير البوابين أو الأستاذ لجلب الأهالي والرعية إلى الدولة والتنكيل بمخالفها ويتوقف الوعد على شرط الخدمة، وتنفيذ الدولة وعدها عن إيفاء الشرط بل

تعطي بعضهم مختلف الخلع والعطايا. فمن المصلحة إصدار الرخصة السنوية لإجراء المقتضى بعد تقديم الدفتر الخاص بذلك.

فإذا تيسر استكمال أسباب إدخال تلك المناطق ضمن دائرة الطاعة لحضرة مولانا السلطان وتخليص أهاليها من أيدي المخالفين فإن مدينة مثل وان ستكون مستعدة لتنفيذ الأوامر والإزادات السنوية باعتبارها حصنا حصينا مصاناً من مكاييد ومضار المخالفين، كما أن بلدا مثل حكاري الذي يتصرف به الخونة من أمثال خان محمود يتكون من أفضية تسكن فيها أكثر من خمسة آلاف أسرة مسلمة وغيرها وفيها الكثير من المعادن الوفيرة مثل الزرنيخ والرصاص كما يمكن تحصيل مبالغ وفيرة من الضرائب وتجنيد أعداد كبيرة من العساكر النظامية، بالإضافة إلى الحسنات الأخرى باعتبارها رأس الحدود الخاقانية. ويبدأ بذلك عهد جديد زاهر. فهذه الصورة أو أي صورة أخرى في العمل على تخليص هذه المناطق تتوقفان على الإرادة السنوية. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٥ صفر سنة ٦٢

توقيع أسعد مخلص

سني الهمم دولة سيدي.

كما تعلمون معاليكم أن الإصلاحات المتعلقة بوان لم تتحقق بعد، وأن مشير أرضروم عطوفة أسعد باشا منذ قدومه إلى أرضروم بذل كل ما بوسعه واهتمامه في إتخاذ كافة أنواع التدابير الأمنية المحلية لتحقيق أحسن صورة في هذه المسألة لكن التحالف بين مصطفى بك وهو من أهالي وان وخان محمود ونور الله بك أمير حكاري وبين بدر خان بك وهو من الوجوه المعروفة في وان على مخالفة الإرادة السنوية لم ينفع معهم التنبيه والتحذير، ولم يظهر منهم ما يشعر بالطاعة والانقياد، فتفاقت الأمور سوءاً، وتأكدت الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية بفضل حضرة مولانا السلطان ووضع حد لهذا الوضع في أقصر وقت ممكن. فورد هذه المرة كتاب من حضرة الباشا المشار إليه مع تقرير يتضمن بالتفصيل التدابير والأفكار المتصورة للحل كما تم إبلاغ ترجمة رسالتي كل من قنصلي بريطانيا وروسيا المقيمين في أرضروم، وترجمت كذلك الرسالة التي بعثت بها القنصل الروسي بشأن حسين الأعور بن سليم باشا الأجارى، كما ورد كتاب من رئاسة المجلس العالي يتضمن الرأي الشخصي. وقد اطلع الوكلاء حول عقد اجتماع المجلس العمومي يوم الأربعاء الماضي على الرسائل والتقارير والترجمات والكتاب، ومع أن سبب ومنشأ النزاع والخلاف المتعلقين بوان معروفان، فقد تم البحث حولها وجرت بعض الإيضاحات. والواقع أنه لا حاجة للبيان والتفصيل في أن أصحاب التيمارات وأمراء وان بدافع من مصالحهم وإطلاق أيديهم في الأمور كلها لم يفهموا الفهم الصحيح المقصد الأساسي من إدخال ولاية أرضروم ضمن دائرة الإصلاحات وهو العدل والرحمة والشفقة السلطانية كما أن المسؤولين الموجودين في أرضروم لم يتمكنوا من القيام بالواجب المطلوب، لكن عطوفة كامل باشا بدافع من حرص الدولة العلية على الرحمة والشفقة بالرعية عيّن لهذا الأمر، فأعطى الضمانات لأهالي وان حول حسن النية السنوية تجاههم. كما أن المشار إليه أسعد باشا منذ وصوله إلى مركز عمله صرف كل وقته وجهده لإجراء النصائح المؤثرة واللازمة، لكنهم لم يقدرُوا الرحمة والشفقة العلية حق قدرها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لم يتوانوا عن أعمال العصيان والطغيان، فكان مقتضى

الأمر الملكي والسياسية اللجوء إلى القوة العسكرية للتنكيل بهم وإعادةتهم إلى جادة الصواب، وقد كان المشير المشار إليه محقا ومصيبا في طلب الإذن باستخدام القوة الجبرية. والواقع أن كل هذه الأعمال غير المرضية التي يقوم بها هؤلاء الأهالي تنتشر إلى أنحاء أخرى مما يعني حدوث الكثير من المشكلات والصعوبات في إدارة المصالح المدنية للولاية. إلا أن المسموعات والروايات تقول أن الوانبيين ليسوا وحدهم يشاركون في أعمال العصيان هذه بل إن بين المذكور خان محمود ونور الله بك وبدر خان بك عقد تحالف، ويظن أن شريف بك قائمقام موش يشاركونهم فيه أيضا، كما أن حسين الأعور المذكور فر من مصر إلى هناك ويلقى من الأمراء المذكورين كل عطف ورعاية واحترام وأنه يسعى الآن إلى تحريك جهات وان وأجارا، وبالنظر إلى كل هذه التطورات يتضح أن الأمور ليست بالبسيطة بل هي من الأمور الصعبة الكبيرة، وقد جاء في البند الأول من التقرير المذكور أن الاتفاق الحاصل بين كل من مصطفى بك وخان محمود ونور الله بك وبين بدر خان بك يوجب عليهم التحرك المشترك تجاه أي عملية تأديبية يتعرض لها أحدهم من قبل الدولة العلية؛ لذلك يرى أنه بإلحاق لواء موش بولاية وان والتفويض بأمرها إلى الفريق بحري باشا برتبة وزير وتفويض أمر الأقضية التي يديرها المذكور بدر خان بك إلى باشا برتبة فريق من جيش الأناضول الهمايوني، وأنهما بورودهما إلى حدود حكومتيهما مع كتيبة أو كتيبتين من العساكر النظامية مجهزتين بالمعدات الكافية وتصرفهما بحكمة وإعطائهما الأمان للأهالي فإن المطلوب سيتحقق بإذن الله تعالى دون اللجوء إلى القوة الجبرية. فإذا لم تتحقق المصلحة في ذلك عندئذ يرفع الطلب بالإذن في استخدام القوة الجبرية. ويظهر أن في ذلك تناقضا، إذ لم يبين التقرير أنه إذا أعلن عن تعيين المذكورين وعن وصولهما إلى مركز عملهما، ولم يقتنعوا بالأمان الذي سيعطى لهم وازدادت أعمال العصيان والبغي، وظهرت الحاجة عندئذ إلى استخدام القوة الجبرية فهل يمكن بعد ذلك أن يطلبوا دعم العساكر التي لديهم وينتظروا أن يأتيهم الدعم، وإذا لم تكن أعداد العساكر كافية وتطور أمر العصيان والتمرد وانتشرت حالة التمرد والعصيان لا سمح الله تعالى إلى كافة المناطق الشرقية ووصلت إلى داخل الأناضول، وخاصة إذا انتشرت في أطراف

سيواس لا قدر الله سبحانه كيف سيكون التصرف بعد ذلك، وحتى لو تم سوق خمسة آلاف عنصر من العساكر النظامية كما ذكر بالإضافة إلى كتيبتين أو كتيبة من العساكر النظامية السلطانية وخمسمائة أو ستمائة من العساكر الفرسان غير النظاميين، فإن العقول هنا لا تقطع بكفايتها، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما يسمع عن الوضع الحالي لبدر خان بك وقوة النفوذ التي صارت لديه نتيجة الرياء وعدالته المصطنعة، فإن تأديب الجانبين والحالة هذه تتطلب مالا يقل عن عشرين ألف من العساكر. ونظرا للخبرات الذاتية والقدرات الشخصية لكل من عطوفة حافظ باشا وأخيه المشار إليه بحري باشا وإطلاعهما الكامل بأحوال تلك المناطق سئل المشير المذكور عن عدد العساكر المطلوب وجودها حسب تصوره للمنطقة، وعما إذا كان بحري باشا سيتمكن من القيام بهذه المهام على النحو المطلوب، أجاب أن اعتماد الوسائل اللازمة لضبط وان وما حولها أصبح بمنزلة الفرض والواجب وأن القوة الكافية للقيام بتأديب الجانبين يعني وجود أكثر من عشرين ألف عنصر من العساكر النظامية، وأنه إذا وجدت هذه القوة بفضل حضرة مولانا السلطان فبحول الله تعالى وقوته لن تكون هناك حاجة إلى استخدام القوة الجبرية لتحقيق ما يتصور من إصلاح تلك المناطق، وأن أخاه المشار إليه لن يدخر جهدا في إبراز همته وإخلاصه، وقد تأيد ما ذكره المشار إليه من الأفكار المدرجة في الورقة المذكورة من قبل مقام الرئاسة، وفي الحقيقة أنه على نحو ما ذكر في هذه الورقة فإن البدء والشروع بهذه العملية بقوة ناقصة، لم يكن موافقا أو مطابقا لرأي المجلس في أي حال من الأحوال وبناء على هذا أجريت أبحاث ومناقشات مستفيضة حول تلك التفصيلات المحررة وكانت النتيجة هي كتابة جواب عن رسالة وتقرير أسعد باشا بالموافقة على كل ما ذكره من آراء وإعطائه الحق في التدابير التي ذكرها. ومع ذلك فإن ما تم شرحه بالنسبة للموضوع نفسه سيتم ذكره والإشعار به حسب الحاجة. ولما كان مفهوم رسالة القنصل البريطاني مفصلا وفي محله فإنه بعد طي ما بها من بعض الألفاظ اللاذعة، ودون بيان الجهة الصادرة منها ترسل صورة منها إلى طرفه فعلى النحو المذكور في الجواب صارت مشكلة وان تأخذ شكلا سيئا، كما إن الأفكار المضرة لكل من خان محمود

ونور الله وبدر خان بك معلومة هنا، وقد كان مقررا دفع وإزاحة بدر خان بك من تلك المناطق بعد تهيئة جيش الأناضول الهمايوني كافة الأسباب والوسائل التي تحقق ذلك الهدف، ويمن أوامر وتوجيهات حضرة مولانا السلطان فإن عملية إصلاح المناطق الشرقية. رأى المجلس أن تأديب الوانيين وبدر خان بك على الوجه الذي يستحقونه بفضل حضرة مولانا السلطان أصبح من الفرائض الفورية وأن التدابير المقترحة كلها من المواد المناسبة، سوى أن تحقيق المطلوب نظرا لهذه الحالة لن يقتصر على وان فحسب بل ستشمل التدابير الطرفين، فهي عملية كبيرة ويجب أن تكون الاحتياطات كبيرة وشاملة. والواقع فإن في أضرار حوالي خمسة آلاف من العساكر النظامية كما إن سوق كتيبة أو كتيبتين من العساكر النظامية من أي طرف كان يعد من الأمور الممكنة لكنه يجب البحث عن وسائل تجعل بدر خان بك لا يخف إلى المساعدة في موضوع وان، وفي هذه الأثناء يصار إلى دفع وإزاحة كل من خان محمود ونور الله بك وشريف بك بوسيلة من الوسائل. فلما يأتي دوره تكون الأمور أكثر سهولة، أما إذا تعذرت هذه الصورة، فإن القوة العسكرية المبلغ عنها لا نراها كافية إذا قيست بحجم العملية المطلوبة، كما أن الوزير والأمير المطلوب تعيينهما وسوقهما في البند الأول من التقرير المذكور لدى اقتراحهما ووصولهما إلى مركز عملهما سيعملان على إعطاء الأمان فإن لم يكن لذلك تأثير فإنهما سيطلبان إكمال أسباب استخدام القوة ولكن إلى أن تصل القوة الجديدة إليهما يكون المخالفون قد تبادوا في الفساد والبغي وانتشر فسادهم في أماكن أخرى، ويتوارد إلى الأذهان والحالة هذه احتمال حدوث أعمال مؤسفة وأمور منافية للحكومة السنية، وأن تحقيق المصلحة له طريقان أحدهما هو القيام بما يجب القيام به أمام الاحتمال المذكور والثاني اتباع طريق إعطاء الأمان ريثما تكتمل التدابير الكافية والقوية وبناء على هذا فإن التفاصيل المذكورة تم الاطلاع عليها وتطبيقها على الضرورات الحالية والزمانية والمكانية ثم السؤال بعد ذلك : هل من الممكن حل مشكلة وان أولا، وهل يمكن تأديب الطرف الآخر بعد ذلك؟ وفي حالة القيام بالتحرك تجاه الطرفين معا، فهل تكفي القوة العسكرية المبلغ عنها، وإذا حاول الوزير والأمير المقترح إرساها من هذه الجهة عرض الأمان ولم يكن

لذلك أي تأثير دعت الحاجة عندئذ إلى عدم الالتفات هنا وهناك وعدم إحساسهما بالحاجة لإكمال القوة وباشرا القيام بالأعمال الجبرية. والحقيقة أن هذه الصورة هي التي تحقق المصلحة. ولكن إذا لم يكن كذلك ولم تكن لدى الرجلين المقترح إرساها القوة الكافية وطلبا إرسال تلك القوات، فإذا صادف مقاومة من المخالفين لدى اقتراحهما من مركز عملهما، فهل تبدو إمكانية زيادة العوامل السلبية في المصلحة المطلوبة حتى يستجاب للطلب في إكمال القوة الجبرية؟ وهل يمكن أن يكون إعطاء الأمان مؤثرا بصورة مؤقتة ريثما تكتمل الاستعدادات؟ الرجاء التفضل سريعا بإبداء الرأي والقيام بالتوضيح اللازم حيال هذه التساؤلات. وبالنظر إلى محاولة المشار إليه دعوة حسين بك الأتوري إلى أضرار مقدما إليه بعض الوعود، وأنه وإن كتب ذلك لتوقعه أن القنصل الروسي سيستخدم في ذلك، وإذا كان هدف المشار إليه عبارة عن القبض عليه بمثل هذه الصورة فقد قرر المجلس التعبير عن ذلك للسفارة عن طريق نظارة الخارجية بالإضافة للكتابة إلى المشير المشار إليه، كما رأى المجلس إعادة صياغة المناقشات المذكورة وإعادة قراءتها بين الوكلاء وعرضها على المقام العالي، وقد سجلت محتلف الملاحظات ثم عرضتها مرة أخرى على المجلس العمومي المنعقد يوم الأحد الحالي فرأى أن الأمور المذكورة مطابقة لمناقشات وقرارات الجلسة السابقة كما تم الاطلاع على الورقة المقدمة من سفارة إنجلترا بشأن التصرفات والاعتداءات الصادرة من قائمقام موش شريف بك سالف الذكر، وبين المجلس أن القائمقام المذكور معروف بعدم الاستقامة وأن ما ذكر من تصرفات واعتداءات لا يرضى عنها المقام العالي، كما رأى المجلس أن من مقتضى المصلحة إرسال الرسالة السابقة للقنصل الإنجليزي في أضرار إلى أسعد باشا المشار إليه لأن القنصل المذكور يريد أصلا إرساها إليه، وتقرر رفع الأوراق المذكورة إلى المقام العالي للاطلاع عليها وقد نظمت هذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر عن الإرادة السنية في هذا الشأن.

وثائق عن عزالدين شير

A.MKT.UM 210/48

بناء على ما أبلغ به متصرف الموصل سعادة حلمي باشا من أن عزالدين شير وأخاه منصور بك وسعيد بك وإبراهيم بك الشروانيين مع عدد من أعوانهم سيسلمون لعارف بك الأمير آلاي بجيش العراق الهمايوني الموجود بالموصل تمهيدا لإخراجهم من الموصل بمقتضى الإرادة السنوية الصادرة في هذا الشأن، ونظرا لكون الأماكن التي سيمر بها المذكورون هي بلادهم وأماكن متصلة بالصحراء فقد أجريت الوصايا للأماكن اللازمة، كما أرسل عدد من الفرسان إلى جهة نصيبين وتم جلب المشار إليهم بسهولة وتحت الحفظ والحماية إلى ديار بكر، وأنهم سيرسلون بعد هذا التاريخ بمنه تعالى إلى دار السعادة. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢ محرم سنة ٧٢

والي ولاية كردستان

أحمد عزت

أرسل المبعوث إلى المقام العالي لحضرة المشير ليتفضل بالاطلاع على الرسالة الواردة بشأن عودة والي سيواس دولة رشيد باشا إلى طرابزون وبعض الإفادات الجوابية ونظرا لما أفاد به حضرة المشار إليه أن العساكر النظامية المكلفة بالعمل في معيته عادوا لتنظيم بعض الأمور المحددة من قبل حضرة مولانا السلطان والعمل لمصلحة بعض الأكراد والعشائر وإتمامها. ونظرا لأن القبض على الأشخاص المعروفين بأمراء زرقى وتوقيفهم في تلك الجهات بفضل قوة وشوكة مولانا السلطان لم يكونا مناسبين فقد أرسلوا جميعا إلى سيواس إلى أن تصدر بشأنهم الإرادة السنوية. والحقيقة أنه كان من غير المناسب توقيف هؤلاء الأشخاص هناك لكونهم من رؤوس الأتقياء الأكراد، مما يتطلب إرسالهم حسب ما أبلغ إلى جهات الروميلي مثل فارنا وروسجق وغيرهما من الأماكن المناسبة وإسكانهم هناك، فكانت المبادرة لإجراء اللازم على هذا النحو، والمروي أن هؤلاء من أصحاب الثروة واليسار منذ قديم الزمان ولهم كثير من الأموال والأشياء، وإذا كانت الشقة المحررة إلى كتخدا الباب تشير إلى عدم أخذ شيء من أموال وأشياء هؤلاء، فلا بد أن يكون لهم الكثير من هذه الأموال والأشياء مما يتطلب تسجيلها في دفاتر وإخراجها كي يخصص شيء مما ظهر لمعيشتهم ومعيشة أولادهم وعيالهم، وإذا كان على هؤلاء شيء من الجانب الميري وأمكن تحصيله، يبلغ الجانب المشار إليه بالرسالة المزمعة كتابتها إليه على هذا النحو، وإذا كان تأمين أطفال الأكراد على النحو المطلوب لاستخدامهم في الترسانة العامرة وإرسالهم في أول الربيع موافقا للإرادة السنوية فالرجاء التفضل بإشعارنا.

صاحب الدولة والعناية والعاطفة والأبهة والرفقة ولي النعم كثير الكرم سيدي هذه التذكرة العلية المتضمنة رسائل دولة رشيد باشا تم الاطلاع عليها من قبل مقام حضرة مولانا السلطان، وقد وافق حضرة مولانا السلطان على إرسال الأشخاص الخبثاء المعروفين بأمراء زرقى إلى جهة الروميلي وإسكانهم في فارنا، ويبلغ حضرة الوالي المشار إليه لإجراء اللازم.

أبلغني متصرف الموصل سعادة حلمي باشا، بأنه لما كان مقتضى الإرادة السنوية إرسال عزالدين شير بك الموقوف بالموصل بسبب التمرد إلى دار السعادة، وعلى اثر الاتصال مع دولة الباشا والي بغداد مشير جيش العراق والحجاز الهمايوني، أوكل إلى الأمير آلاي عارف بك من الجيش الهمايوني المذكور مهمة إيصالهم حتى دار السعادة، وأرفق بالعساكر النظامية، ولكن بناء على بعض المحاذير المحلية أرفق الأمير آلاي المذكور بعدد كبير من العساكر الموظفة لإخراج المذكور مع أعوانه من الموصل، وأرسلوا إلى جهتنا، كما أرسل دولة الباشا والي كردستان بطلب اتخاذ التدابير اللازمة لإيصالهم إلى ديار بكر سالمين آمنين، وتم إرسال حوالي مائة وخمسين من العساكر الموظفة لهذا الغرض، وبعد الاستخبار عن تحرك الأمير آلاي من الموصل ووصله إلى موقع ديسسخابور القريب من زاخو ويتبع لواء ماردين اتخذت التدابير الفورية لأنه وإن كان مقتضى الإرادة السنوية إرسالهم بأمان فمن المفروض خلال القيام بهذه الوظيفة اتخاذ الأسباب التي تحول دون فرارهم. فالمسافة من ديسسخابور إلى ماردين حوالي ثمانية منازل وجهة من الطريق تتصل بالصحراء، والمحاذير ماثلة بعصاة العربان الذين نشطوا هذه الفترة بجرائمهم، والجهة الأخرى جبال جزيرة بهتان وهي المأوى القديم للأمير المذكور. فلا تخلو من محاذير؛ ولذلك أرسل حوالي ثلاثمائة من العساكر الموظفة وهم من عساكر الصحراء إلى جللغه لاستقبالنا. وقد تحركت من ماردين فوراً ومعني الفرسان الذين أرسلوا من ديار بكر والعساكر الموظفين الموجودين من المشاة والفرسان مجهزين بالمدافع والمهمات والتجهيزات الأخرى من قبيل الاحتياط صوب الصحراء فاستقبلت الأمير آلاي المشار إليه وجئت به إلى قرية كدلى على مسافة ساعتين من ماردين وهناك أعيد العساكر الموظفين الذين قدموا من الموصل إلى مكانهم. ومقدرة حضرة مولانا السلطان وفضل مقام الصدارة تحركنا من قرية كدلى مع جمع كبير من العساكر واستطعنا بحمد الله تعالى من عبور مضيق التركمان على طريق شيخان، وتم الخروج من أراضي ماردين آمنين

سالمين والوصول إلى قرية خانيك التابعة لديار بكر ومن هناك أرسل الأمير آلاي المشار إليه إلى ديار بكر بعد إن رافقه عدد كاف من فرسان ومشاة الضبطية التابعين لماردين بالإضافة إلى العساكر القادمين من ديار بكر، فلم يجد الأمير المذكور ولا أحد من أعوانه الطريق إلى الفرار داخل لواء مادريين، ولم يتعرض أحد منهم للمضايقة أثناء الطريق، ونرجو أن يكونوا قد وصلوا إلى ديار بكر آمنين سالمين في اليوم التالي لتاريخ رسالتي. وقد تم إعداد هذا التقرير لبيان ما تم. والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

غرة محرم سنة ٧٢

قائمقام لواء ماردين

نظرا للطلب الوارد من جانب القنصلية الإنجليزية بأن تأخذ السلطات الحكومية عزالدين شير بك لأنه في حال إقامته لدى القنصلية الإنجليزية بالموصل، فإن النزاع بينه وبين المدعو ملك الذي هو في مقام المساعد له، وقام بكل أنواع الأعمال الفاضحة والسيئة أثناء البغي والعصيان مما يجعل إقامتهما معا في القنصلية لا تخلو من محاذير. وبناء على ما تأكد من المحاذير في توقيفه بالقنصلية على النحو المذكور في طلب القنصلية، ولكي لا يكون هناك أي مجال للاعتراض فيما بعد، فإن من اللازم الموافقة على ما ذكره القنصل المشار إليه، لكن القنصل المذكور بعث ترجمانه ليقول أنه إذا طلبته السلطات قبل صدور الإرادة السنوية المنتظرة فلن يسلموه، وبعد أن رضي المذكور أرفق بموظف وأرسل إلى مركز الضبطية بداخل المدينة، ورجا القنصل ألا يتعرض المذكور لأي إيذاء، واتخذت الإجراءات اللازمة لمراعاة طلب القنصل بحيث يصرف النظر عن الحبس الشديد ويسمح لخدمه الدخول إليه والقيام بخدمته، كما سمح له بوضع فرسه في إحدى الحظائر الخربة بمركز الضبطية، لكنه أرسل من يجيء سلاحا تحت التبن في تلك الحظيرة. وقبل يوم واحد من وصول الإرادة العلية بتسليم المذكور، وفي حوالي الساعة السابعة توجه إلى الحظيرة المذكورة بحجة الاغتسال مع أحد الحراس، وبينما كان الحارس منتظرا بالباب أخرج السلاح المخبأ تحت التبن وامتطى فرسه وخرج شاهرا سيفه، وبادر حملة السلاح إلى اللحاق به لكن سرعة الفرس وإشهار المذكور السيف في وجه كل من حاول الامساك به حالا دون ذلك، وفر باتجاه الصحراء، وعلمت أن خادمه المذكور لحق به راكبا فرسه، وقد أرسلنا أعدادا وفيرة من عساكر الفرسان إلى الأطراف الأربعة للقبض عليه، ولكن المذكور ابتعد كثيرا، فاختلفت آثاره، وتعقبه الفرسان يوما وليلة، وتعبت أكثر الدواب كما أن الفرسان لم يتحملوا التعب والعطش فرجعوا. لكن عددا منهم أصروا على الاستمرار لتتعود دوابهم على المشاق، فلحقوا بالمذكور على مسافة عشرين ساعة داخل الصحراء وألقوا القبض عليه وجاؤوا به. فهذا الرجل لم يعرف قيمة

الأمان الممنوح له ولاذ بالفرار، والقنصل المذكور يشهد على ذلك. وعليه فقد أودع الحبس. وإذا كان حدوث النزاع بين الشخص المذكور والأمير المشار إليه بعد أن كان قرين روحه وكان افتراقهما ضربا من المستحيل، ثم تسليمه إلى الحكومة ثم قيامه بالفرار على النحو الذي بيناه لا يخلوان من الحكم والعبر، فإن القبض عليه بسهولة هو من ثمرات النجاح والتوفيق وثقة جانب المقام العالي بهؤلاء الرجال، وقد كنا مصممين على رعاية الأمان الذي أعطيناه بناء على طلب القنصل المذكور، واعتباره ضيفا لدى الحكومة لكنه أخل بشروط الأمان، والمذكور أزهق أرواح الكثير من الناس وغصب أموال الفقراء، على النحو الذي جاء في المعروضات المقدمة من كثير من صنوف العجزة والفقراء في كردستان إلى دولة الباشا والي الولاية، ومن المقرر إخراج المذكور وأعوانه من هذه الجهة بعد ثلاثة أيام من تاريخ تقريرنا هذا، وإجراء المقتضى مناط برأيكم العالي، والأمر في الأحوال قاطبة لمن له الأمر والإحسان.

١٤ صفر سنة ٧١

متصرف الموصل

محمد حلمي

على نحو ما هو معلوم لدى مقام رئاستكم العالي أنه بناء على قطعتي التعليمات الموجهة إلي من قبل والي كردستان السابق دولة حمدي باشا بطلب العمل على وضع حد لفتنة عزالدين شير بك التي حدثت العام الماضي في كردستان، قمت بسوق واستخدام ألف وخمسين من الفرسان ومائة وخمسين من العساكر المشاة الموظفة للأماكن المطلوبة، وقمنا بأداء ما هو مطلوب منا على أحسن وجه حتى انتهت الفتنة المذكورة، حيث قدمت للرجال الذين كانوا معي الخيول والأسلحة بعد أن تلفت خيولهم وأسلحتهم أثناء الحرب، كما تلفت أعداد كبيرة من حيواناتي وأشياي خلال القتال مع الأكراد الذين تمردوا كذلك في الجزيرة العام الماضي، وحصلت على وعد بإنعام حضرة مولانا السلطان بوسام ورتبة على غرار ما أعطي أمثالي، لكن نزهت أفندي دفتردار كردستان وبدافع من حقه علي قام بقطع وتخفيض ما مقداره يوك (مائة ألف) وستين ألف قرش من الراتب الذي يستحقه رجالي، في الوقت الذي انتهت خدمات حمدي باشا، وبذلك أصابني الظلم والحيف. ولعدم رضا حضرة مولانا السلطان بالظلم، فقد تركت أهلي وأطفالي في الموصل وبعضاً من رجالي في ديار بكر وأماسيه وتركت بهائمي في صامسون ووصلت قبل أربعة شهور إلى مقر صاحب العطف والمراحم لطلب تسديد مستحقاتي، وقد حول طلبي لدى مقام الصدارة إلى المشار إليه حمدي باشا بمذكرة سامية للاستفسار عن الحقيقة، فكان جوابه مؤيداً ومصداقاً لما ذكرته، ثم استعلم ذلك من محله، لكن المعروف أن الخصم لا يقرأ القرآن الكريم على خصمه كما يقولون. وتبين أن الدفتردار المذكور قام بخصم إضافي على مستحقاتي وقدره خمسون ألف قرش بسبب مجيئي إلى دار السعادة، والدفتدار المذكور هو في الوقت نفسه رئيس المجلس، ومن البديهي أن يقول عكس ما أقوله بسبب الشكوى التي قدمتها ضده، و مع أنني قمت بتأمين المبلغ للعساكر من

هنا وهناك واقتضت من القناصل وبذلت ما بوسعي لتسديد حقوقهم، فأنا الآن أتعرض للكثير من مضايقات الذين اقتضت منهم كما أن القناصل يهددونني بتقديم الشكوى إلى سفاراتهم. وبناء على ما سبق أرجو تسديد المبالغ التي أطلبها بموجب التعليمات والدفاتر التي بحوزتي من قبل خزينة المالية الجليلة أو من قبل أي جهة أخرى نظراً لأن العدل السلطاني لا يرضى باستمرار الحالة السيئة التي أعاني منها مع أهلي وأولادي، أرجو إعطائي الوسام والرتبة اللذين وعدتُ بهما. والأمر لحضرة من له الأمر.

قائد عساكر ولاية كردستان السابق

إبراهيم كورجي زاده

حضرة قائد الجيش الهمايوني بالأناضول

حركة التمرد التي قام بها عزالدين شير بك في جزيرة وما حولها أصبحت معلومة لديكم ولدينا بعد عودة القائمقام صالح بك المرسل من قبل الجيش الهمايوني للاطلاع على تطوراتها وإعطاء الأمان هناك. وحيال ذلك أصبح من الواجب اتخاذ الوسائل اللازمة دون إضاعة وقت لإنهاء هذه المشكلة، وأن ذلك يستوجب سوق العساكر النظامية إلى هناك وأنه من البدهة وحسب الموقع أن تكون القوة التي ستذهب إلى هناك من جيش الأناضول الهمايوني، ولكن نظراً لأن جيش الأناضول الهمايوني بمجموعه ليس له متسع من الوقت كي ينشغل بالحرب ضد عدو قوي، فكان من المصلحة البحث عن ترتيبات أخرى. ففي سيواس كتيبة من الفرسان مجهزة بكاملها كما أن في حلب طابوراً من مشاة العساكر النظامية. كما أبلغنا بسوق العساكر النظامية، الموجودة في الموصل، بالإضافة إلى إرسال كتيبة فرسان من بغداد وطابورين من العساكر النظامية من دار السعادة، وكذلك أعطيت الصلاحية لعزت باشا والي كردستان لجمع العدد الكافي من المشاة والفرسان من سيواس وحلب وسائر الجهات الأخرى، وبذلك تشكل هذه العساكر قوة كبيرة. ويعون الله تعالى وبفضل قوة حضرة مولانا السلطان، يكلف الوالي المشار إليه بمهمة القضاء على التمرد المذكور.

إلى حضرة والي كردستان

قدم القائد إبراهيم آغا الكورجي طلباً بين فيه أنه بناء على قطعتي التعليمات الموجهة إلي من قبل والي كردستان السابق دولة حمدي باشا بطلب العمل على وضع حد لفتنة عزالدين شير بك التي حدثت العام الماضي في كردستان، قام بسوق واستخدام ألف وخمسين من الفرسان ومائة وخمسين من العساكر المشاة الموظفة للأماكن المطلوبة، وأدى ما هو مطلوب منه على أحسن وجه حتى انتهت الفتنة المذكورة، حيث قدم للرجال الذين كانوا معي الخيول والأسلحة بعد أن تلفت خيولهم وأسلحتهم أثناء الحرب، كما تلفت أعداد كبيرة من حيواناته وأشياءه خلال القتال مع الأكراد. لكن نزهت أفندي دفتردار كردستان وبدافع من حقه عليه قام بقطع وتخفيض ما مقداره يوك (مائة ألف) وستون ألف قرش من الراتب الذي يستحقه رجاله، كما قام الدفتردار المذكور على اثر قدوم المشتكي إلى دار السعادة بتخفيض آخر من حسابه قدره خمسون ألف قرش في مسعى منه لإبطال حقه، وأنه اقترض من هنا وهناك ومن القناصل لتسديد حقوق العساكر، وهو بسبب ذلك يتعرض الآن للتضييق والإزعاج. ويريد تحصيل حقوقه على النحو المبين في الدفتر والتعليمات التي بموزته. ولما كانت مثل هذه الأمور تقتضي تسويتها على نحو أفضل، فهذه الشقة نظمت بطلب النظر في الموضوع من قبل المجلس بكل السرعة في تسديد حقوق المذكور.

٦ جمادى الأولى سنة ٧٢

وثائق عن بدرخان بيك

Irade Mesail-I Muhimme 1240

خزينة أوراق الباب العالي

قائمة المرفقات الخاصة بالإرادات السنية

رقم الإرادة السنية ١٥ التاريخ ٤ محرم سنة ٦٣ الخلاصة: عن البدرخانين

الأوراق المرفقة بالإرادة السنية:

١ كتاب والي سيواس بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ٦٣

١ لائحة (تقرير)

٣/١ محضر المجلس العالي بتاريخ ٢ محرم سنة ٦٣

اطلع مجلس الوكلاء الخاص يوم الاثنين الحالي على المذكرة المرفق بها تقرير والي الموصل الحالي أسعد باشا ومعه الرسالة المفصلة في عدة بنود جوابا على كتابنا إليه وإلى سائر الذوات بطلب بيان التدابير المحلية والآراء الشخصية بصورة سرية حول إكمال الأسباب اللازمة لإخماد الحركات المضرة والحالات غير المضرة لبدرخان بك. فما أبلغ به يفيد أنه كان مهتما باتخاذ الكثير من التدابير والاستعدادات، وإذا كان ممكنا اتخاذ التدابير اللازمة بالدرجة الكافية بفضل توجيهات وأوامر حضرة مولانا السلطان، فباعتراب أن الذي سيكلف بهذه المهمة هو عطفة عثمان باشا مشير جيش الأناضول الهمايوني، وقيام الحاجة إلى أخذ رأيه ورأي الرجال الآخرين في المنطقة والنظر في هذه الآراء مجتمعة، ونظرا لأن المشير المذكور إذن له بالسفر إلى هذه الجهة وأنه سيصل إلى دار السعادة قريبا، فلا حكم للرسائل والتقرير المذكور في الوقت الحالي، وكان الأنسب والأوفق التوقف ريثما ترد أجوبة الآخرين ويصل المشير المذكور.

وحيث أن الوالي المشار إليه هو في منصب والي الموصل فإن الأوصاف التي بينها للتعيين تنطبق على هذا الوالي، وهي من العلامات الباهرة لتوفيق حضرة مولانا السلطان. كما رأى المجلس أن المذكرة المشار إليها وكذلك الرسالة الجوابية لعزت باشا المعين مؤخرا واليا على أرضروم مطابقتان لمقتضى الحال والمصلحة، وسيصار إلى إجراء مقتضاهما في حال صدور الموافقة السنية على ذلك وقد حررت هذه المذكرة وأرسلتها مع الرسائل المار ذكرها مع التقرير إلى المقام العالي للتفضل بالاطلاع عليها وإصدار الإرادة السنية بشأنها. ٤ محرم سنة ٦٣

حظيت مذكرة الصدارة السامية هذه مع الرسائل والتقرير المرفق بها بالنظر العالي. وعلى نحو ما بينته المذكرة لا حكم للرسائل والتقرير المذكور حتى ترد الأجوبة على الرسائل من الذوات في تلك المناطق ويصل المشير المذكور. والحقيقة أن الأوصاف التي ذكرها الوالي الوارد ذكره تنطبق عليه وذلك من العلامات الباهرة لحضرة صاحب المقام العالي، وصدر الأمر السامي بالموافقة على ماورد في اللائحة والرسائل المذكورة، وأعيدت الأوراق مع مرفقاتها إلى صوب الصدارة السامية لإجراء ما يلزم. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٩ محرم سنة ٦٣

Irade Mesail-I Muhimme 1240

الوضع القائم الذي يصوره أهل الخبرة والمطلعون على الأمور فيما يتعلق بالعملية المتصورة تجاه بدرخان بك، والتدابير الواجب اتخاذها في حالة الشروع بتلك المصلحة فالأمير المذكور يقيم حاليا في جهات وان والعمادية وماردين منذ خمس أو ست سنوات سعيًا منه لتوسيع دائرة نفوذه، يقيم علاقات وتحالفات مبطنة بالتهديد مع مجموعة من العصاة الأكراد وبعض أصحاب النفوذ المحليين من ذوي الأفكار الفاسدة والمتمردة على السلطنة السنية، ويخادع عموم الأهالي في المناطق المذكورة بقوله "أخذ منكم خمسة قروش في كل عام بالإضافة إلى العشر من المحاصيل الزراعية ولا أريد غير ذلك" وبذلك جمع كثيرا من الأسر حوله وأسكنهم في جزيرة (ابن عمر) التي يسيطر عليها وأخفهم به، كما جاء بصفوق الفارس وهو من عرب بغداد وشيخ شمر الأسبق مع أكثر من ألف أسرة من العصاة العرب سعيًا منه لاستمالة قبائل ماردين وضمان الوقوف في وجه القوات التي يحتمل سوقها من قبل الدولة، فخصص لهم مراعي ومشاتي بجهات البادية على بعد حوالي عشر ساعات من الجزيرة المذكورة ليزيد من قوته وتحكمه بالمنطقة، كما عمل على تقوية علاقاته مع المدعو علي بك وهو أصلا من سكان ماردين الذي عارض الولاة في وقت من الأوقات وتحصن مرتين بقلعة ماردين ومرة أخرى في عام ثمانية وخمسين بقلعة العمادية وأعلن تمرده فيها ثم أخرج من قلعة العمادية بإعطائه الأمان من قبل والي الموصل المتوفى محمد باشا، فجاء إلى الأمير المذكور وهو يقيم منذ سنوات ببلدة الجزيرة المذكورة، كما تمكن الأمير المذكور من تحسين صلته بالمتوفى طيار باشا، وكان شيخ قبيلة شمر يعين من جانب بغداد قديماً ففر سالف الذكر صفوق الفارس ومن معه من بيوت العرب من والي بغداد، ثم استطاع إقناع المتوفى المشار إليه أن شيخ القبائل المذكورة الموجودة بأطراف بغداد يعين من قبل ولاة بغداد وشيخ القبائل الموجودة بأطراف الموصل يعين من قبل والي الموصل، وبذلك نجح في تعيين علي بك المذكور كبيرا لقبائل الموصل وماردين وتعيين صفوق الفارس شيخا على القبائل الموجودة لديه، سعيًا منه لربط بيوت شمر

وقبائل ماردين به. وجملة القول أنه استخدم الترهيب ضد معارضيه والترغيب تجاه الذين يسايرونه حتى استطاع السيطرة على أكثر تلك المناطق، وتحالف مع أكثرية الرؤساء الأكراد الذين تعودوا على الفتنة والعصيان. ولكن لولا الجرح السابقة للمذكورين صفوق الفارس وعلي بك تجاه الدولة، أي أن هذا التحالف بينهما وبين الأمير المذكور كان بسبب الخوف والاضطرار، لكان كل منهما انصرف إلى جهة مع صدور الإرادة السنية بتأديب الأمير المذكور والتنكيل به ولتركاه مكشوفًا. لكن المذكورين سبق وأن تمردا مرات عديدة ولاذا بالأمير المذكور، ويبدو أنهما مضطرا لأن يقفا بجانبه علنا إذا توجهت القوات لتأديبه. وإذا كان من الواضح أن صفوق الفارس يمكنه تجنيد أكثر من ألف وخمسمائة من رجاله الفرسان الشجعان، فإن القسم الأكبر من قبيلة شمر مواليون للدولة وشيخهم الحالي المدعو نجريس موجود بجهات بغداد، وبينهم وبين صفوق الفارس ومن معه نزاع وعداوة وتعتبر جزيرة العرب المتصلة بجزيرة ابن عمر مسرحا لهم، كما يمكن أن يتوجه الشيخ نجريس مع قبيلته في فصل الربيع من بغداد إلى جزيرة العرب ومن عاداته القديمة أن يقوم بحاربة وطرد من يصادفه في طريقه في الحبل المذكور دون الحصول على إذن من والي الموصل. كما أن علي بك المذكور موجود هذه الأيام في ماردين؛ فيقتضي الأمر والحالة هذه أن يتحرك القائد الموكل بالعملية في أوائل نيسان أو في أواسطه. ونظرا لعدم جواز بقاء علي بك في ماردين، لأنه إن كان في ماردين يقبض عليه ويؤتى به إلى الموصل كي يبقى موقوفا هناك على غرار الأعوام السابقة، فإذا قدم الشيخ نجريس مع قبيلته ومن معه من الموالين إلى الجزيرة المذكورة فسيقوم هؤلاء بمعارضتهم، وبدون والي الموصل لن يقدر صفوق الفارس على الوقوف في وجه الشيخ نجريس ورجاله مما يضطره إلى الفرار، وإذا حرض والي بغداد الشيخ نجريس ورجاله على التوجه إلى الجزيرة ومحاربة صفوق مدعومين ببعض القوة العسكرية قبل شهر من سوق العساكر نحو الأمير المذكور، فسيحدث القتال بينهما وسيضطر صفوق في نهاية الأمر إلى ترك الجزيرة المذكورة والفرار، فيفقد الأمير المذكور كل أمل بالدعم والمساعدة من صفوق وعلي المارديني.

الأمير المذكور ربط بعض قبائل ماردين به عن طريق علي بك وفي حال سوق القوات فلا بد أن يكون السوق عن طريق ماردين لأن الطرق المختصرة وإن وجدت فهي وعرة ويصعب عبورها؛ ذلك لأن المتوفى رشيد باشا عندما حدث تمرد بقرية فافي التابعة لماردين اصطحب معه بعض العساكر والمهمات دون أي اعتبار للعوامل الأخرى التي رآها بسيطة لكن الأمر لم يكن كما توقعه فقد قطع الأكراد الطريق عليه وأوقعوه في حرج شديد. وفي حال اتخاذ الأسباب اللازمة لطرد صفوق الفارس من جزيرة العرب على النحو المبين أعلاه ودفعه إلى الفرار نحو الصحراء فقد يكون الطريق من ماردين إلى جزيرة ابن عمر آمناً من تسلط العرب ولكن إذا تظاهرت قبائل ماردين بالصورة المرضية حتى تصل القوات إلى المكان المقصود، فإنهم ما إن تصل القوات وتبدأ المعركة سيعملون على قطع طريق الإمداد سرا وعلنا، كما أنه ليس ببعيد أن يتجرأ صفوق الفارس للعودة من الصحراء التي فر إليها ويقوم ببعض الأعمال غير المرضية. ولكي لا تتحقق مثل هذه الاحتمالات يفضل أخذ التدابير التي من شأنها إيصال الذخائر والمعدات بأمن وسلام، وكف يد قبائل ماردين عن المساعدة الخفية والظاهرة للأمير المذكور، وذلك بتمركز مفرزة من الفرسان قبل سوق العساكر بشهر في نصيبين التي تبعد عن بلدة ماردين اثنتي عشرة ساعة وعن جزيرة ابن عمر ثماني عشرة ساعة وفيها الخيول والمياه وسبق أن تربت فيها دواب مفرزتين من الفرسان وفيها ثكنة عسكرية بحجة رعي الخيول، تقوم هذه المفرزة بحماية تلك المناطق حتى تنتهي العملية، وتضمن مرور ووصول المهمات والذخائر خلال العمليات بأمن وسلام، وبذلك تزول أسباب تلك المخدورات من جهة وتخف لمساعدة القوات الحاربة إذا لزم الأمر.

إذا كان الوقت المتصور لسوق العساكر صوب الأمير المذكور هو شهر نيسان، فإن المؤن القديمة ستكون قليلة والوقت مبكر لموسم الحصاد؛ ولكي لا تقع القوات الحاربة في ضيق بسبب شح المؤن يجب تأمين المؤن الكافية من جهات ديار بكر وماردين وإبقاء عدد كاف من العساكر للمحافظة على هذه المؤن.

ألوية ونواحي الجزيرة وبهتان وحاجي بهرام تامان يعيش فيها خليط من قبائل لواء العمادية وقضاء زاخو التابعين للموصل. وأكثر المتمردين الأكراد يأترون بأمر الأمير المذكور. وإذا فشل والي الموصل في منعهم ووجدوا الطريق أمامهم مفتوحا فسيكونون إلى جانب الأمير المذكور، أو سوف يقومون ببعض الاضطرابات والمفاسد في جهات العمادية بتحريض من الأمير المذكور. وعليه يجب على والي الموصل وضع أعداد كافية من القوات مع مؤناتها وذخائرها في قلعة العمادية وفي ثكنة الداودية التي تبعد مسيرة ست ساعات من العمادية، وتزويدها بمعدات الاستحكام؛ ونظراً لبعد جزيرة ابن عمر عن الموصل مسيرة ثلاث وثلاثين ساعة فإن جلب المؤن من الموصل أمر عسير؛ لذلك يجب وضع عدد كاف من القوات في قلعة زاخو التي تبعد مسيرة اثنتي عشرة ساعة عن القنطرة المذكورة على غرار الأعوام السابقة. وإرسال كميات كبيرة من المؤن إلى هناك على دفعات وتخزينها كيلا يشك فيها الأمير المذكور.

الأماكن التي يديرها الأمير المذكور تتبع الموصل، وأمام احتمال أن يقدم بغاة العمادية المساعدة للمذكور، فإذا كلف والي الموصل بالقيام بالعملية فإنهم لن يجرؤوا على الدعم علناً؛ ولذلك يتعين نصب قائمقام قوي وصاحب دراية، ولما كان أهالي الموصل وما حولها محبوبين على الفساد فلن يتوان الأمير المذكور عن تحريكهم للقيام بالمفاسد، لذا فإنه من اللازم إبقاء طابور من العساكر في ثكنة الموصل وإضافة عدد من العساكر إلى الموجودين في ثكنتي العمادية والداودية وقلعتيهما وفي قلعتي تلعفر وكسك كوبري وثنكتيهما اللتين تقعان في جانب الصحراء من الموصل وهما من الأماكن التي تعتبر مسرحاً لتجول العرب، وينبغي دعم هؤلاء العساكر بالمعدات والاستحكام، وتكليف والي الموصل بالعمل على أن يكون إلى جانبه أمراء وأغوات القبائل التي تتحين الفرص للقيام بأعمال الفساد.

ليس من المؤمل في هذه السنة المباركة أن تكون المؤن في الموصل وما حولها أكثر من أقوات أهاليها. ولما كانت أربيل وهي من توابع بغداد وتبعد عن الموصل مسيرة

ثماني عشرة ساعة من الأماكن التي تكثر فيها المؤن، وجرت العادة شراء المؤن اللازمة لولاية الموصل من أربيل، كما يؤمل وجود مخازن كبيرة للمؤن في أربيل لذا كان من المناسب أن يشتري والي بغداد المؤن اللازمة ويرسلها إلى الموصل ومن هناك ترسل على دفعات إلى زاخو.

من المتوقع أن يجمع الأمير المذكور من المتوطنين المحليين والغرباء في المناطق الخاضعة لإدارته أكثر من عشرين ألف مقاتل، لكن الغرباء بالإضافة إلى أهالي القرية الذين يعرفون بـ "دشتي" ليسوا مسلحين بل هم من صنف الفلاحين وجمعهم لا يعدو كونه زيادة العدد وتكثير السواد. وإذا لم يتمكن الأمير المذكور من الاستخبار عن العملية قبل وقوعها ويأتي بأهالي تلك القرى إلى الأماكن التي يتحصن بها وسيطر عليها فإنهم سيتبعون الطرف المنتصر. ولكن على نحو ما أشرنا إليه أعلاه، إذا جمع الأمير المذكور حوله القبائل وجاءه الدعم من جهات وان بالإضافة إلى جمعه لأكثر من عشرة آلاف ممن يسمون بالفدائيين، فبعون الباري عز وجل ودعاء حضرة مولانا السلطان لن يستطيع هؤلاء الصمود في وجه العساكر النظامية. فهذا الرجل معروف بالغرور الزائد، ويتوقع أن يجرب في جزيرة ابن عمر وما حولها، وقد تكون خطته في حال انهزامه وتشتت قواته تقضي بالتحصن في قلعة مير سودين الحصينة والقوية وتبعد مسيرة ساعتين من مكان سكنه في دركل ومسيرة ساعتين كذلك من جزيرة ابن عمر وهذه القلعة تعتبر بوابة جبل بهتان. وإذا تم خلعها من هذا المكان أيضا بتوفيق مولانا الباري ويمن أنفاس صاحب التاج، فالمؤمل ألا يستطيع الصمود في أي مكان آخر، وإذا لم يقع في أيدي قواتنا فلا بد أنه يلجأ إلى مكان يتصوره سلفا.

إذا علم الأمير المذكور بالعملية قبل وقوعها، فسيشير قبائل وان وديار بكر وماردين والموصل جميعا كي يحدث مشكلة كبيرة؛ لذلك يجب أن يكون التحرك في

غاية السرية وتجب إشاعة خبر إرسال العساكر السلطانية إلى جهات بغداد أو الموصل، كما يجب جمع المؤن في قرى الجزيرة المذكورة كيلا تقع العساكر في ضائقة بالنسبة للتموين، والعمل على إيصالها إلى الأماكن المطلوبة، وأن يقوم مشير الجيش الهمايوني بإرسال رسالة مع رجل مناسب إلى الأمير المذكور. وكلما أرسلت قوات نظامية فلترسل إلى ناحية نصيبين بحجة رعي الدواب؛ لتكون جاهزة للحركة. ومع أن الأمير المذكور ليس من الصنف الذي يفيد معه اللطف والحسنى فمن المصلحة أن يعامله مشير الجيش الهمايوني ووالي الموصل بمزيد من اللطف والحسنى إلى أن تحين ساعة التحرك.

لما كان من الواجب اتخاذ الأسباب التي من شأنها رفع وجود متسلم جزيرة بدرخان بك الذي تجرأ على القيام بالحركات التي لا يرضى بها المقام العالي في تلك الجهات في أقرب وقت، ونظرا لأن دولة الباشا مشير جيش الأناضول الهمايوني من أهل الروية وأرباب الجدارة فمن المناسب إسناد المهمة السرية إليه. وقد أخرجت صورا من التقرير الذي أعده الفريق إسماعيل باشا رئيس أركان الجيش المذكور وأرسلتها إلى ولاية الموصل وديار بكر وأرضروم، وجاء في ذلك التقرير أن الموسم المناسب للقيام بالعملية هو أوائل شهر نيسان، وكان من اللازم قبل الشروع بالعملية بحث الموضوع بصورة مفصلة وحسب ما يلزم جرت بيني وبين الولاية المشار إليهم مكاتبات ومحادثات بالسؤال عن الأسباب التي يتوقف عليها دفع ورفع الأمير المذكور والموسم المناسب لبدء العمليات، وهل هناك ما يكفي من العساكر لدى الجيش الهمايوني المذكور لتخليص تلك الجهات من ذلك المفسد، وهل هناك حاجة لسوق أعداد متزايدة من العساكر، وما هو أسهل الطرق إلى نجاح العملية، وطلبت إرسال هذه الإجابات إلى مشير الجيش المذكور وإبلاغي بذلك، وصدرت الإزادة السنوية بالموافقة على ذلك. وبموجب هذه الإزادة تم إرسال الصور المذكورة إلى الولاية المشار إليهم كما أرسلت نسخاً من الصور مع مرفقاتها إلي، وتم

بعد ذلك الاطلاع على الصور المرسله أخذنا بعين الاعتبار درجة أهمية الموضوع وضرورة إزالة هذه المشكلة. وقد اطلعت على الأمر السامي المبلغ سرا مع الصور المذكورة المبينة للأحوال الحاضرة للأمير المذكور وما هي وسائل إزالته والقضاء على المشكلة من تلك الجهات وما عدد العساكر المطلوب سوقهم وما هو الموسم والوقت المناسب لذلك وإبلاغ ذلك لمقامكم العالي واشعار المشير المذكور كذلك. ونظرا لأن الأمير المذكور استحق التأديب والاستئصال شرعا وقانونا منذ وقت بعيد؛ فكان من المفروض والواجب إزالته وتخليص الفقراء والرعية من الأهالي من فسادهم وشره، وكانت الإرادة السنوية الصادرة في هذا الشأن من قبيل الإلهام والكرامة لحضرة مولانا السلطان فيقتضي الواجب والذمة تنفيذ تلك الإرادة. وبعد الاطلاع على هذه الأمور التي هي في غاية الأهمية أصبح من المفروض علي تسجيل ملاحظاتي في هذا الشأن ورغم أنني لم أر بنفسني الأماكن المذكورة، لكنني عملت مأمورا في أرضروم وسيواس مرات عديدة وبحكم جوارهما لتلك المناطق فإني لدي بعض المعلومات عن أحوال الأمير المذكور، ولكن هذه المعلومات لا تكفي للوصول إلى ما يجب فعله، فقد أجريت بحشا وتحقيقا واسعا للوصول إلى مزيد من المعلومات في هذا الشأن بالتعاون مع بعض الرجال من أهل الصدق والثقة الذين يعرفون جيدا أحوال تلك المناطق وهم اطلعوا مباشرة على أوضاع الأمير المذكور. وسجلت كل ما حصلت عليه في الورقة التي أقدمها لمقامكم العالي. وعلى النحو الذي ستطلعون عليه من تلك الورقة فإن الأمير المذكور صار له باع طويل في تلك المنطقة، ومدعوم بمن حوله ومن غير الجائز استئصال الأمور. وإذا كانت الإجراءات بحق هذا الموضوع عادية فإن الأمر سيزداد صعوبة وتفجرا، فمثل هذه الأمور يجب أن تحمل حمل الجد وتتخذ أسباب التفوق والغلبة أكثر من اللازم، وقد أمضيت أياما عديدة في تسجيل أفكارنا بندا بندا أعرضها فيما يلي:

خلال عملي الأخير في أرضروم وقبل حوالي ثمانية شهور، تلقيت طلبا بإعداد تقرير عن أحوال جهات وان وما يلزم من إجراءات لإعادتها إلى دائرة الطاعة، وعلى النحو الذي بينته آنفا، فإني مع عدم اطلاعي الكافي على قوة بدرخان بك الحالية،

وبلوغ المسألة الإيرانية نهايتها في تلك الفترة، بينت في تلك الورقة أن المناسب هو عرض الطاعة عليه في أول الأمر فإذا استجاب وقبل الطاعة فيها وإذا لم يقبل وتقرر استخدام القوة العسكرية، تحول الأفضية التابعة لبدرخان إلى عهدة أحد الأمراء الذين يشق بهم مشير الجيش الهمايوني لقطع الطريق أمامه ومنعه من إيصال ضرره إلى جهات وان، وغيرها. ولكن وعلى النحو الذي أبينه في تقريرتي المقدم إلى مقامكم أنه لما كان من غير الجائز أخذ الأمور المذكورة ببساطة تجاه القوة الحالية للأمير المذكور، وعلى النحو الذي أبلغ به مشير الجيش الهمايوني الذي يعرف مثل هذه الأمور وما يجب فعله بدقة، فإنه يجب أن لا يقل حجم القوة اللازم سوقها عن عشرين ألفا بكامل تجهيزاتها، ولما كان أكثر العساكر النظاميين التابعين للجيش الهمايوني متمركزين بصورة متفرقة في أرضروم وملاطية وماردين وديار بكر وسيواس ويستخدمون للحفاظ على أمن هذه المناطق. فقد تبين لدي أن ما لدى مركز الجيش الهمايوني يقدر بكتيبتين من الفرسان وعدة طوابير من المشاة، وإن سحب هذه القوات من أماكنها لا يجوز من جهة الحفاظ على أمن هذه الأماكن أثناء العملية العسكرية المقررة. وأن المناسب هو إلحاق الأعداد الكافية من العساكر من جيوش دار السعادة والجزيرة العربية بجيش الأناضول الهمايوني قبل الإعلان عن العملية. وإذا لم يحظ سوق قوات من الجيوش الأخرى بالموافقة فإن المتصور هو أن تكون ثلاثة عشر أو أربعة عشر ألفاً من منتسبي الجيش المقرر سوقه من المشاة والفرسان والمدفعية النظامية والباقي من العساكر المرتبة غير النظامية كي تكون وسيلة لتسهيل العمليات الحربية في الأماكن الوعرة وأن تكون القوات غير النظامية تحت قيادة وزير محارب ومستخدم في الأمور المدنية. والمتصور هو توحيد ولاية الموصل الشاغرة حاليا بولاية ديار بكر بصورة مؤقتة وتعيين وزير يتصف بتلك الصفات، وتزويد هذا الوزير بتعليمات سرية في الحرص على التشاور والتعاون الكامل مع مشير الجيش المذكور، وجمع حوالي أربعة آلاف من العساكر غير النظامية من جهات ولايتي الأرناؤوط (ألبانيا) وأدرنه مع رؤسائهم وإرسالهم إلى جهة الوزير المشار إليه عن طريق بحر صامسون (البحر

الأسود)، وإعطاء الوزير المشار إليه إذنا بجمع حوالي ألفين من الفرسان غير النظامية المحلية وتخصيص العدد الكافي من المدافع والكميات الكافية من الذخائر والمعدات الأخرى. ويعون الله تعالى وعزم حضرة مولانا السلطان سيكون تحقيق المطلوب سهلاً، كما يسهل تفريق جمع الأمير المذكور بجلب الأشخاص الذين يدورون في فلكه بعد إعطائهم الأمان. وبعد الانتهاء من العملية يصار إلى ما هو مبين أعلاه، و جاء في الرسالة الجوابية السامية الواردة في معرض الاستفسار عن بعض البنود المذكورة في تقريره خلال إنهاء في جهات وان، عدم المباشرة في تنفيذ هذه البنود وتأجيلها حتى تنتهي المشكلة الإيرانية. ومع أنني لا أعرف الوضع الحالي للمشكلة الإيرانية، فإنها لن تؤثر فيما ذكرت من الأمور حتى لو لم تتقرر المسألة المذكورة، كما أننا لو فرضنا أن الخونة المعروفين هم ما هم عليه من إصرار وتصميم على الخيانة، وبذلوا ما بوسعهم لدعم ومعاونة الأمير المذكور فلن يكون لتلك المعاونة وذلك الدعم تأثير على تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه بعون الله سبحانه تعالى. ومع ذلك فإنه في حال تأخير المسألة وإبقائها لحين سوق العساكر نحو وان، وعلى الطريقة التي اتبعتها لدى انفصالي من هناك، سيكون هناك اتفاق وتفاهم بين والي أرضروم وبين أنور أفندي المخول بتلك المسألة ويعطى الأمان للرؤساء المتمردين بجهات وان وحقاري عن طريق قائمقام موش شريف بك، والمأمول بعد ذلك أن يتمتع هؤلاء من تقديم الدعم العلني لبدرخان، وحتى ذلك الوقت تكون المسألة المذكورة منتهية كلياً ووقعت الاتفاقية بين البلدين، وعندئذ ستظهر الحاجة إلى ترتيب عساكر وتعيين قادة لهم مرة أخرى.

وإذا كان المفروض أن أبلغ برأيي وفكري في هذا الشأن لحضرة المشير المشار إليه وولاية أرضروم وديار بكر والموصل إذا تطلب الأمر ذلك امتثالاً للأمر، فإنني أخرت ذلك التبليغ إلى ما بعد عرض آرائي تلك إلى مقام النظارة العالية، وورود الجواب على ذلك. وأثناء إعداد تقريره، وصلت شقة (رسالة) يبين فيها ضرورة إرساله التقرير إليه في أقصر فترة ممكنة باعتبار المشير المشار إليه هو المخول بالعملية بصورة مستقلة، وكان اللازم إرسال ذلك التقرير دون أي تأخير، فأرسلت هذا التقرير مع الرسالة المقدمة صورة

كل منهما، مع تأخير إرسال التقرير إلى كل من والي أرضروم وديار بكر إلى ما بعد ورود الجواب على رسالتي وتقريره من مقام النظارة العالية. وعلى نحو ما هو مبين في الورقة المرفقة فإن العملية ستتم خلال شهر نيسان، أي هناك أربعة شهور، فيلزم من الآن بذل الجهد لإعداد وتجهيز العساكر والذخائر اللازمة، ومن المؤكد أن آراء المشار إليهم ستصل إلى مقام النظارة العالية. وبعد اطلاع المقام العالي على تلك الآراء أترقب الأمر السامي، معتبراً أن بذل الجهد والوسع في تنفيذ مقتضى ذلك الأمر فرض عين على رقبتي والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

جاء في كتاب مقام النظارة العالية الذي تشرفت به في غرة جمادى الثانية من عام ٦٣ عن أهمية مسألة وان وتقديمها على تمرد بدرخان وأنه سبق أن أبلغ مقدماً ومؤخراً عن كيفية إجراء اللازم تجاهها. ولكن نظراً لكون الأمير المذكور مبدأ الفساد وأصله في تلك المناطق فإن الأمر السامي اقتضى الانتهاء أولاً من مشكلته بعون الباري عز وجل ومشاغلة الواني في هذه الفترة بالتدابير القولية والكتابية وبعد الانتهاء من مشكلة الأمير المذكور يصار إلى إجراء التدابير اللازمة لإنهاء مشكلته. وعلى نحو أمر ولي الأمر فإن إنهاء تلك المسألة بالقوة العسكرية يجمع العديد من المحسنات، وإذا كان تعليق اندفاع المشكلة المذكورة بعون الله سبحانه تعالى هو من مقتضى الحال والمصلحة وأن فتح عملية أخرى في الوقت الذي لم تنته المشكلة الأولى يغيّر ضرورات الحزم والاحتياط، لأن المشكلة المذكورة حسب ما ورد في البند الثالث من عريضتي المفصلة ليست إلا فرعاً من تلك المشكلة وسرعة الانتهاء منها تسهل عملية الانتهاء من المشكلة الرئيسية، بالإضافة إلى أن حشد العساكر النظامية في جهات موش والتأني في ذلك في الوقت الحالي على النحو الذي تبين سيشتجعان العصاة على القيام بأنواع المفاسد، والورقة التي أرسلها خان محمود إلى أخيه وابن أخيه واستطعنا بطريقة ما الحصول عليها وتقديمها طياً إلى مقامكم

العالي خير دليل على ما نقول. وحيث أن موسم الشتاء في هذه الجهات يبدأ مع أواخر شهر أغسطس وأن حل هذه المشكلة لا يحتاج إلى الحصار وإلى نصب المدافع والهاونات، بل هو عبارة عن سوق العساكر النظامية الموجودين هناك وإفهامهم أنه إذا لم يعودوا إلى الطاعة ستستخدم بحقهم كافة الفنون الحربية؛ ولذلك يجب إنهاء هذه المشكلة في أقصر فترة ممكنة قبل انتهاء الموسم، وتأخير ذلك وبجسب الموقع لا يخلو من مخذورات فكان الرأي عدم تأخيرها إلى السنة التالية. ولكن إذا لم يصدر المقام بإجراء اللازم وتطلب الأمر إعادة استطلاع أحوال تلك الجهات، وتبين أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التكاليف فقد رأينا أن صرف النظر عن سوق العساكر ريثما تنتهي تلك المشكلة هو من واجب الولاء والطاعة. وإذا تقرر التأخير مرة أخرى وفات الموسم بالرغم من تحشد كل هذه القوات في وان، وبقي حل هذه العقدة إلى السنة التالية فإن الوضع في وان سيزداد سوءا وحيث أن بعض الفقراء من أهالي وان اضطروا إلى الفرار من هناك خوفا من تعرضهم لظلم البغاة، فإن البقية الباقية منهم سيفرون كذلك خوفا من وقوع ما هو أسوأ. إن ما ذكرناه في تقريرنا هذا عبارة عن التعبير عن الواقع، وإلا فإن إجراء اللازم من عدمه يتوقف على الإرادة العلية. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

٢١ جمادى الثانية ٦٣

دفتردار ولاية أرضروم

والي ولاية أرضروم

معروض الوفي الصادق إلى المقام العالي لحضرة المشير الأكرم ليس لنا دخل في الاضطرابات والحركات غير المرضية التي وقعت في وان وما حولها منذ ثلاث سنوات وحتى هذه الدقيقة، ولم نأخذ بارة واحدة بالظلم والتعدي أو باسم الرشوة في خوشاب وكذلك في جهات وان، كما أنني أطمع في كل وقت في بذل مالي وروحي في سبيل الخدمة. وفي هذه المرة جاءني الأمر السامي عن طريق سعادة شريف آغا وهو من وجوه وان والمنعم عليه برتبة كبير البوابين ففتحت الأمر السامي وقرأته وأنا أقيم بقلعة صدمانسق التي تبعد مسيرة أربع ساعات من إيران، وبعد رعاية مراسم السمع والطاعة، كان فحوى الرد بأنني سأعمل وفق جواب الآخرين على ذلك الأمر، ثم أنه عندما جاء قبل ثلاث سنوات قائمقام موش شريف بك إلى منزل خان محمود بك بطلب تسليم قلعتي وان وخوشاب إلى سعادة بدرخان بك حيث أوضح أن بينه وبين بدرخان قرابة وقد تبادلوا العهد على التشاور فيما بينهما. ومعلوم لدى معاليكم تلك الصداقة الظاهرية، ولما علمت سماعا بأنهم سيستشيرون المذكور قلت للمأمور بحماية القلعة اليوزباشي سليمان آغا وهو من عساكر المدفعية بأنه ليس بوسعك وبقدرتك أخذ القلعة المذكورة والمحافظة عليها وأننا بدافع إخلاصنا وولائنا لن نخالف المشير الأكرم وقد أقسمنا اليمين على أخذ القلعة لمنع وقوعها بيد بدرخان بك، وبعد فاصلة ليلة واحدة من التسليم جاء ميرزو وهو أحد رجال بدرخان بك وسلمت القلعة للأمير الموما إليه فقال أنه سيعين عليها آغا دوديري علي آغا، وقال ميرزو لرجاله أنه مصمم على دخول قلعة وان فعاد المذكور إلى جانب وان وبعد سفر علي آغا (آغا دوديري) إلى جانب جزرة جاء أخونا خان محمود بك وأجيب كذلك بالجواب نفسه وأرسلت رسالة إلى تيمور زادة وسائر الأهالي ألا تُسلم القلاع الأخرى. وفي الوقت الحالي وردت الأخبار بسوق العساكر غونا من جهة بهتان فأرسلنا جملة العشاير تحت حكمنا إلى جهة صدمانسق وفر عدد من الأسرى نحو كواش. فإذا صدرت إرادة سنية باعتبارنا من

أصدقاء الدولة العلية ومن مخلصيها و أرسلَ طاقم من الملابس النظامية والإنعام برتبة مير آلاي من فضل حضرة مولانا السلطان، وأرسلت الملابس والوسام مع ثلاثة رجال يرافقهم واحد من رجالنا، فسيكون تحركنا حسب ذلك. وبذلك تتفضلون بقبول تقدير كافة رجالنا، أما إذا رفضتم خدمتنا ولم تجر مراسم الأندية فمن المعلوم بعد ذلك بأننا لن نكون تابعين لبدرخان ولا خان محمود بل سنتعاهد مع شاه إيران؛ لذلك نرجو أن تجعلونا نحتاج للغير، فأشد ما أحتاج إليه هو تسجيل إسمي بين الرجال المخلصين. وقد تجرأت بكتابة هذه الرسالة رجاء عدم تخيب أمني والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٩ جمادى الأولى سنة ٦٣
عبدالله خان

مع أنني من عبيد الدولة العلية، وردتني هذه المرة تعليماتكم السامية وبعد فتحها وقراءتها مع رعاية مراسم السمع والطاعة، وبينما كنت منتظرا في كل لحظة تقدير إخلاصي المعلوم لدى حضرة المشير الأفخم، وإذ بي أسمع أن فاضل بك تيمور زاده وهو من وجوه وان يتعهد بتسليم قلعتي وان وخوشاب لبدرخان أمير جزرة وتحال أمور وان إلى عهده. لقد أقسمنا لسليمان آغا المأمور بالمحافظة على القلعة المذكورة وأخذناها وأقمنا فيها مع المذكور وفي اليوم التالي جاء ميرزو من طرف بدرخان فطلبها فكان رد الجواب فسافر إلى جانب وان وتسلم قلعة وان (كلام غير مفهوم)... فأرسل الرجال رسالة إلى تيمور زاده وقالوا له أنه إذا سلمت القلعة لغيرك فاعلم أن القرى والأمالك التابعة لك ستذهب بقوة حضرة المشير، فعليك أن تحافظ عليها جيدا. بينما أرسل أخونا خان محمود رسالة إلي يطلب تسليم قلعة محمودي وقضاءها لولده وجعل الرجال محبوسين عنده، لكن هؤلاء الرجال بفضل حضرتكم ليسوا بحاجة لأي شيء وستفوق بفضل حضرة مولانا السلطان على خان محمود بك فكان ردنا على رسالته بهذا المعنى فتوجه المذكور يوم الخميس الخامس من شهر جمادى الآخرة الحالي إلى بهتان وأخذ رجاله بعضا من عشائرتنا معهم. فالرجاء إرسال بكباشي مع عدد من الرجال كمرافقين لناصر آغا للبقاء عندنا والتفضل بإرسال رتبة أمير آلاي وطاقم من الملابس وذلك بإرسال طابور أو طابورين من العساكر للإقامة في وان. أما إذا حصل تأخير في ذلك فسنسلم القلعة ونفر إلى جهات إيران وستخرج وان من أيديكم كذلك كليا فالرجاء عدم تأخير الرج الذي أرسلناه أكثر من يوم واحد. وقد أرسلنا إلى مقامكم هذا لبيان الأمر والأمر لحضرة من له الأمر.

٥ جمادى الثانية سنة ٦٣
عبدالله خان

Irade Mesail-I Muhimme 1266

مايس ٢٤، ١٨٤٧

عطوفة سيدي

عقد مجلس الوكلاء الخاص اجتماعه يوم الخميس حيث اطلع على الرسالة الواردة من الباشا والي أرضروم عن أحوال وان، وعلى الرسالة الواردة من الباشا والي دياربكر عن بدرخان بك. وجاء في رسالة والي أرضروم أنه على نحو ما أخبر به سابقا فإنه أرسل الفرمان العالي بالصفح عن أهالي وان مع شريف آغا وهو من وجوه وان. ولدى وصول الأغا المذكور إلى هناك، وجد لقاءً حسناً في البداية من خان محمود، ولكنه بعد ذلك أوضح أنه أعطى العهد وأقسم اليمين لدى بدرخان بالألا يتصرف خلافة، وأنه سيستأذن من المذكور في كيفية التصرف. وفيما عدا تيمور زاده فإن الأهالي المذكورين أعربوا عن شكرهم للعفو والصفح العالي، حتى أنه قال لهم أنه لن يتبع المذكور، مما حدا بهم لأن يبلغوا محمود خان بذلك فأرسل عدداً من الأكراد والفرسان والمشاة فهاجموا منزل شريف آغا فاضطر للفرار إلى أرضروم، وبالأمس أرسل خان محمود أخاه مع مجموعة من البغاة إلى ناحية أخلاط فأخرج رشيد بك الذي هو قريب لشريف آغا من قرية فربوح، كما أبلغه أنه سيغير على بتليس، مما حدا بقائمقام العساكر النظامية في القضاء المذكور محمد بك إلى اصطحاب ستة طوابير من العساكر النظامية وقطعة مدفع والتوجه إلى القرية المذكورة، فاضطر ألف من الأكراد الذين لم يقدروا على المقاومة إلى إخلاء القرية والفرار. ونظرا لخلول وقت إخراج العساكر النظامية السلطانية المحتشدة في جهات موش فقد أرسلت ثلاثة طوابير مرتين. ومع أنه جرى التنبيه بتجنب القيام بهجمات ضد خان محمود، وضد جهات وان فإن الفريق أحمد باشا قائد العساكر السلطانية في موش رأى عدم جواز التسامح تجاه ما يقوم به خان محمود المذكور من أعمال الفساد والفتنة مع وجود كل هذه القوات العسكرية، وأن خان محمود لن يستطيع مقاومة الجيش فلا يلبث والحالة هذه أن يلوذ بالفرار ويتجه نحو وان للاحتماء بقلعتها وأن من المناسب قطع الطريق على خان محمود بتفريق جمعه والعمل على استتباب الأمن في وان، فتحرك

الفريق المذكور نحو موش. ومع أنه كتب إلى دولة الباشا مشير الجيش الهمايوني بالإذن له بالعمل على هذا النحو لكن الرد من هذه الجهة كان بمثابة التوصية. فالمعاملة التي لقيها شريف آغا المذكور تؤكد سوء الحالة الأمنية هناك فكان من المهم واللازم فرض النظام هناك، ولكن تقرر تأجيل هذه العملية إلى ما بعد الحصول على النتيجة المطلوبة في موضوع بدرخان بك، على النحو الوارد في المناقشات السابقة والإرادة السنية المتعلقة بها، ولم يبق ما يجب عمله. إلا أن توجه العساكر النظامية السلطانية صوب القرية المذكورة ضروري من جهة الحفاظ على البلاد، وإذا كان هناك بعض البغاة الذين حادوا عن جادة الصواب، فالذي يبدو للعيان هو أن المصير الذي ينتظرهم سيكون الحسران المبين بمنه تعالى وبعزم حضرة مولانا السلطان. أما فيما يتعلق بموضوع مهمة الفريق المشار إليه المعين قائدا على جهات موش في تأديب خان محمود و التنكيل به. فإن القائد الذي له التصرف المطلق في القيام بالعمليات العسكرية في هذا الموضوع هو مشير الجيش الهمايوني، فالتدخل فيما يعد له هذا المشير سيؤدي إلى تشتت العمل. ونظرا لأن العمليات العسكرية التي ستقوم بها الفرقة الموجودة بجهات وان ستتحدد وفق المعلومات الحربية والمكانية لدى المشير المذكور، فقد رأى المجلس أنه من المناسب إبلاغه بآراء وأفكار الوالي المشار إليه واستخراج صورة من الرسائل المذكورة إليه كي يتصرف على النحو المطلوب، والكتابة إلى ذلك الوالي في ضوء ذلك. كما أن مفاد رسالة والي ديار بكر المشار إليه هو أنه كتب ورقة مشايخ الخالدية الذين يعتقد ويشق بهم بدرخان بك بطلب إجراء النصيحة، فكان جوابهم أن الأمير المذكور إذا لم يبادر إلى طلب العفو والصفح فإنهم ومريديهم من الأهالي سيصرفون وجوههم عنه وأن كلامهم له كان مؤثرا. فما ذكره المشار إليه وما وصل من استخبارات تدل على أن الفرقة دبت بين المذكور وبين أعوانه وهذا من آثار النجاح والتوفيق لحضرة مولانا السلطان. وبناء على ما تقدم فقد رأى المجلس تكرار الكتابة إليه وطلب استجابته لعفو السلطان، وتم رفع الرسالة المذكورة للمقام العالي، وعقب ذلك وردت رسالة من عطوفة والي بغداد جاء فيها أن طائفة الأكراد يرتبطون ببعضهم ارتباطا معنويا وأن جهات بغداد مليئة

بالأكراد، فإذا تحرك هؤلاء الأكراد خلال العملية العسكرية المزمع القيام بها ضد الأمير المذكور، فإنه يرى إرسال قوة كافية من العساكر النظامية إلى جهات أربيل لإبقائهم تحت القوة الجبرية. ويقدر المجلس ما جاء في هذه الرسالة التي تضمنت بعض الملاحظات المتعلقة بإنهاء مشكلة الأمير المذكور باعتبار أن دافع هذه الملاحظات هو الغيرة والوفاء للمملكة. ولكن نظرا لجهة الاختصاص فقد تقرر إرسال صورة من هذه الرسالة كذلك إلى مشير الجيش الهمايوني المذكور، وكذلك إرسال جواب شكر للوالي المشار إليه. وقد أعدت هذه التذكرة لبيان إجراء اللازم على النحو الذي يراه المشير المذكور. كما سيصار إلى تنفيذ المنطوق السامي الذي يصدر في هذا الشأن.

٩ جمادى الثانية سنة ١٢٦٣

٢٤ مايس ١٨٤٧

معروض إلى المقام العالي من العلماء والصلحاء والأئمة والخطباء والوجوه والأغوات والأهالي والرعايا بمدينة وان المحروسة.

غني عن البيان أنه بسبب الجبر والظلم والتعدي الذي تعرضنا له نحن العبيد الفقراء لم يبق لدينا ما نستطيع تقديم وإعطاء ما هو مطلوب للخزينة الجليلة فلم نتمكن من أداء ما تعهدنا به. وعدم القيام بإيفاء تعهدنا لم يحملها على كوننا فقراء ومعدمين، بل من العصيان أعاذنا الله سبحانه و تعالی منه، فكل مأمور يأتي إلينا يقوم بتخويفنا، ثم بتهديدنا بأنه سيضرب رقابتنا ورقاب أهلنا و عيالنا بسيف السلطان، ونهب كل ما لدينا؛ مما زاد الخوف والرعب لدى هؤلاء الأهالي الفقراء. ولتحسين واردات الولاية المذكورة أرسل قائمقام موش عطوفة شريف بك وهو من أمراء المدينة الشريفة وأشرافها دولة الدفتردار أفندي ووكله وكالة مطلقة فعاملنا معاملة طيبة ومشفقة. ونحن نشق بالأمير المذكور، فهو رجل يعرف أحوال هذه المنطقة ومحرب، ولم يستطع الأهالي أن يقولوا له أن الفقر بلغ منا مبلغه بحيث لن نقدر على أداء خمسين ألف قرش في العام بل تعهدوا بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف قرش على شكل أقساط اعتبارا من شهر تشرين الثاني من عام اثنين وستين عن وان نفسها وأقضيتها والنواحي التي يديرها خان محمود بك عدا بدل التمتع الميرية. ليكون الدفع على قسطين، ونرفع إلى مقامكم هذا المعروض رجاء عدم تكليفنا بتكاليف أخرى.

(توقيعات عدد كبير من الأهالي والوجوه والعلماء)

إلى مقام الصدارة السامية. (٢٨ مايس ١٨٤٧)

من الواضح والمعلوم أن في حال التنفيذ الصحيح للتدابير المقررة لإزالة مشكلة سيئ الصيت بدرخان بك بقوة حضرة مولانا السلطان، لن يقدر الأمير المذكور على المقاومة، وسيضطر إلى طلب الأمان من الدولة العلية أو للفرار إلى إيران. لكن الأغلب في هذه الأمور أخذ جانب الحيطه؛ ذلك أن هناك طريقة أخرى لإزالة هذه المشكلة بعون الله تعالى. فلا داعي للبيان لدى مقامكم العالي أن طائفة الأكراد تتشكل من القبائل المتنوعة، والمحل الذي يوجد فيه الأمير المذكور بتمامه وثلثا مناطق العراق إذا تطلب تقسيم صنف أهاليه هم من الطائفة المذكورة. فليس ببعيد عن الملاحظة أن العلاقة العرقية فيما بينهم تجعلهم مثل الجسد الواحد، إذا تعرض جزء منه لشيء تداغت له سائر الأجزاء الأخرى، فيتحدون ماديا ومعنويا، حتى أننا إذا وضعنا أحمد باشا السليمانى ورسول باشا الراوندوزي في قدر واحد وسلقا بالماء المغلي فترة طويلة فمن المحال أن يمتزجا، لكنهما ما أن علما بتوجهي إلى السليمانية في العام الماضي حتى انقلب الشقاق والخلاف بينهما إلى وفاق واتفاق و ثبت ذلك من أقوال أناس يعتبرون من المقربين عند هذين الرجلين والمطلعين على أسرارهما. فعلى نحو ما ذكرت أعلاه فإن أطراف بغداد تعج بالأكراد، وعلى الأخص فإن ألوية السليمانية وكدى وحرير وراوندوز دخلت ضمن دائرة الطاعة منذ وقت قريب، والخبيث رسول باشا المنتفذ السابق في راوندوز يتنقل في تلك الجهات وسعدون شيخ العبيد وصفوق شيخ جربه السابق ليسا ضمن دائرة الطاعة ويضيقان على أطراف بغداد والموصل وبينهما وبين الأمير المذكور تفاهم واتحاد. وفي المنطقة قوة كافية من العساكر فإذا تمردا بتحريض من الأمير المذكور طالتهم يد التأديب والتنكيل وبذلك أمكن قطع الطريق عليهما ومنعهما من دعم الأمير المذكور من جهة وتخفيف العبء على العملية العسكرية التي يزمع جيش الأناضول الهمايوني القيام بها، ويمكن توجيه قسم من القوات النظامية الموجودة عندي إلى الأماكن اللازمة، ومن اللازم توجيه بعض هذه القوات إلى أربيل وهي إحدى أفضية بغداد وتبعد مسيرة اثنتي عشرة ساعة من الموصل، ثم إن الأمير المذكور مهما

جمع من القوات لن يقدر على المقاومة أمام العساكر السلطانية بعون البارى سبحانه والقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان و ثبت ذلك بالتجربة أيام المرحوم رشيد باشا، خاصة أنه يعلم علم اليقين أنه سيهزم أمام طابورين من العساكر إذا كانت الأرض سهلة؛ لذلك فسينسحب إلى الجبال الوعرة عندما يرى اقتراب القوات منه. وحتى لو تمكن من جمع مزيد من الأكراد حوله فسيضطر بعضهم إلى النزول من الجبال لجمع محاصيلهم وبعضهم لرؤية أولادهم وعيالهم. والأفضل من سوق العساكر دفعة واحدة نحوهم هو السيطرة على القرى والقصبات والمعابر والممرات وأبقاؤهم في الجبال محصورين، فلن يستطيعوا بطبعهم البقاء هناك فترة طويلة فينزل بعضهم طالبين الأمان والبعض الآخر يتوجهون إلى أماكن أخرى كما لن يبقى أمام الأمير المذكور إلا طلب الأمان أو الفرار فتتحقق المصلحة بكل سهولة. وبعد ذلك يمكن تعيين متسلمين للأماكن التي كانت تحت سيطرة الأمير المذكور شرط إقامة القوة الكافية من العساكر في الأماكن اللازمة لضمان عمل البريد والمحافظة على أبناء السبيل. رجاء الاطلاع. والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٣٦

والي بغداد